أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

مركز
الدراسات
والبحوث

العمل الإعلامي الأمني العربي

المشكلات والحلول

د.عبدالرحمن بن محمد عسيري

الرياض

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

٢٤٦

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

العمل الإعلامي الأمني العربي

المشكلات والحلول

د. عبدالرحمن بن محمد عسيري

الطبعة الأولى

الريـــاض

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

© (٢٠٠٠)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ـ الرياض ـ
المملكة العربية السعودية. ص. ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (٠١ـ٩٦٦) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (٠١ـ٩٦٦)
البريد الإلكتروني: naassrc@ yahoo. Com.
Copyright©(2000) Naif Arab Academy
for Security Sciences (NAASS)
ISBN X-11-853-9960
P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966+1) 2463444 KSA
Fax (966 + 1) 2464713 E-mail naassrc@ yahoo. Com.

© (١٤٢٠هـ) أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

عـبري، عبدالرحمن بن محمد
العمل الإعلامي الأمني العربي: المشكلات والحلول. ـ الرياض
١٧٠ص، ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: X ـ ١١ ـ ٨٥٣ ـ ٩٩٦٠
١ ـ السعودية ـ الأمن العام ٢ ـ الإعلام أ ـ العنوان
ديوي ٣٦٣,٢٢ ٢٠/٣١٩٤

رقم الايداع: ٢٠/٣١٩٤
ردمك: X ـ ١١ ـ ٨٥٣ ـ ٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة
أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

المحتويـــات

التقديـــم ٣
المقدمـــة ٥
الفصل الأول : خلفية الدراسة وأهميتها ١٣
١ ١ موضوع الدراسة ١٣
١ ٢ أهمية الدراسة ١٤
١ ٣ أهداف الدراسة ١٥
١ ٤ تساؤلات الدراسة ١٥
١ ٥ الإجراءات المنهجية ١٥
الفصل الثاني : العمل الإعلامي الأمني (المفهوم والأهداف) ٢١
الفصل الثالث: العمل الإعلامي العربي (بدايته وتطوره) ٣٥
٣ ١ آفاق وأطر التعاون بين أجهزة الإعلام والأجهزة الأمنية ٣٩
٣ ٢ دور الإعـلام في غرس المفاهيـم الأمنيـة لـدي المواطن العربي ٣٩
٣ ٣ تعاون الجمهور مع أجهزة الأمن في الوقاية من الجريمة ومكافحتها ٤١
٣ ٤ جهود رجال الشرطة في خدمة الوطن ٤٢
٣ ٥ آثار المواد الإعلامية الوافدة على المنطقة العربية من خلال الأقمار الصناعية ٤٢
٣ ٦ مشروع استراتيجية إعلامية عربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة ٤٣

الفصل الرابع: مشكلات العمل الإعلامي الأمني العربي ٧٧
٤ ١ الحرية الإعلامية ٧٧
٤ ٢ القطرية الإعلامية ٩٠
٤ ٣ الاحتكار الغربي للمعلومات الإعلامية ٩٤
٤ ٤ قصور الإمكانات البشرية والتقنية والفنية للإعلام الأمني العربي ١٠٣
٤ ٥ الأمية ١١٢
٤ ٦ العولمة والاتصال العالمي ١٢٤
٤ ٧ الترسبات الاستعمارية في الوطن العربي ١٣٤
الفصل الخامس : مشكلات العمل الإعلامي الأمني كما يراها الأكاديميون، والإعلاميون، والعاملون في المجال الأمني ١٤٧
٥ ١ عدم وضوح المفهوم أكاديمياً ١٤٧
٥ ٢ إهمال المصطلح في الكتابات الأكاديمية ١٤٨
الخلاصة ١٥٦
المقترحات والتوصيات ١٦١
المراجع ١٦٥

تقديـــم

إنه مما لا يحتاج إلى تأكيد أن الإعلام شهد في النصف الثاني من القرن العشرين تطوراً لم يشهد له مثيلاً في تاريخه، وذلك نتيجة حتمية لتطور وسائل الاتصال وأساليب نقل المعلومات. كما شهد المجتمع الدولي في العقد الأخير من هذا القرن تحولات جذرية، شارك فيها الإعلام وساهم في صناعتها، وفي خضم هذه الظروف الدولية التي يسيطر عليها الإعلام الغربي. والذي أصبح من الصعوبة بمكان كبير مراقبته أو الحد من سطوته وتأثيره في مختلف المجالات، ولا سيما في ميدان الانحراف والجريمة. إن وجود إعلام أمني عربي ضرورة حتمية تتطلبها السياسات الوقائية التي تعتمدها المنطقة العربية ولا سيما في ظل الظروف التي تجاوزت معها الجريمة المنظمة الحدود الوطنية والإقليمية.

لقد حدثت في هذه الفترة تطورات إعلامية كبيرة في الدول العربية وبخاصة تلك التي تمثلت في القنوات الفضائية العربية، حيث أصبحت المحطات التلفزيونية العربية تشاهد في كل الأقطار العربية، بل وفي بقاع كثيرة من العالم. لذا فإن رسم سياسة إعلامية أمنية عربية موحدة يكتسب أهمية متزايدة من أجل معالجة المشكلات الأمنية التي يصعب مواجهتها على المستوى القطري، حيث يستدعي ذلك المزيد من توحيد السياسات والجهود الإعلامية لكافة المؤسسات الإعلامية العربية الرسمية منها وغير الرسمية. وان نجاح هذه السياسة الإعلامية ذو أثر في دعوة الأجيال العربية إلى امتلاك الخبرات العالية في ميادين الإعلام، والأمن، والتربية، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، وغير ذلك من التخصصات التي تجعل هذه الرسالة تتميز بالفائدة والتسويق معاً وإن أجهزة الإعلام تستطيع من

خلال تطوير الرسالة الإعلامية العربية وتميزها أن تكتسب ثقة المواطن العربي، وتعمل بالتالي على تحصينه ضد ما يوجه إليه يومياً عبر عشرات القنوات الفضائية الأجنبية وأجهزة وسائل الإعلام الأخرى.

تأمل أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية من خلال نشر هذه الدراسة، أن تزود المعنيين بالدول العربية بما يساعدهم على رسم السياسات الإعلامية الأمنية العربية المشتركة لما فيه خير المواطن العربي في كافة الدول العربية.

والله من وراء القصد،،،

رئيـــــس

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أ.د. عبدالعزيز بن صقر الغامـــدي

مقدمـــة

لم يكن العمل الأمني بالأمس القريب يمثل مشكلة تذكر في العالم العربي أو الإسلامي، فالجرائم محدودة العدد، والجريمة سهلة الانكشاف. فمعظم الجرائم لم يكن منظم الأهداف، بل كان أغلبها عشوائي الحدوث آني التخطيط. وعليه فقد كان العمل الإعلامي الأمني لكل دولة يسير وفق خططها، ويتماشى مع إمكاناتها، ويحقق أهدافها إلى حد كبير. فلكل دولة إعلامها الذي تسخره لخدمة أمنها، وتجعله لسانها الذي يذيع قراراتها، وخطيبها الذي يعبر عن سياستها.

وإذا ما شاب الصفو بعض المنغصات والتدخلات، من الدول الأخرى، سياسياً أو إعلامياً فإن مثل تلك المناوشات كانت محدودة الخطورة سهلة الاستيعاب بطرق شتى. حيث يمكن حجب الإذاعات و التشويش عليها، ومنع الصحف غير المرغوب بها .إلى آخر ما هنالك من الإجراءات الأمنية التي كانت تتم بسهولة ويسر لمنع الشرور الخارجية من التسرب إلى أذهان المواطنين، وتعكير صفو الأمن والسلام والهدوء والسكينة في حياتهم.

أما العمل الأمني على المستوى الداخلي للدول، فلم يكن مشكلة كبيرة وذلك لتعاطف وتلاحم أفراد المجتمع ورجال الأمن في محاربة الفساد والجريمة، ونبذ كل ما يخل بالأمن والاستقرار فالعصاة والخارجون عن الأعراف والقوانين كانوا يلقون جزاءهم في حضور الجمهور ومساندته وتشجيعه. فالعقوبة العلنية والتشهير كانتا من أقوى الأساليب التي ساعدت على الضبط الاجتماعي لأفراد المجتمعات الإسلامية والعربية

ولذا كانت العقوبة العلنية تنفذ في أشكال عدة منها ما هو شرعي، أو قانوني. ومنها ما هو عرفي. ويعد تسويد وجه المجرم، وإركابه على حمار والسير به في الأسواق، والتشهير به كما كان الحال في بعض الأقطار العربية واحداً من تلك العقوبات. مثل تلك العقوبات هي في الواقع نوع من أنواع الإعلام الأمني الذي كان يؤدي دوراً مهماً في الضبط الاجتماعي والتخفيف من الجريمة.

أما وسائل إبلاغ الرسائل الإعلامية الأمنية فكان يتم بأشكال مختلفة حيث كان الجنود ورجال الأمن يمارسون صورا متعددة من صور الإعلام الأمني الرسمي. تتمثل في الطواف بالأسواق، والمناداة على الناس لإبلاغهم بتنفيذ العقوبات، أو تحذيرهم من عدو غاشم، أو الطلب منهم الاستعداد لمواجهة مشكلة محددة.

كما كانت الإشارات الضوئية كإشعال النيران، أو الطلقات النارية أساليب قديمة تمارس لإعلام الناس وتحذيرهم، أو دعوتهم للتجمهر والتجمع. كل تلك الممارسات ماهي في واقع الأمر إلا صور من صور الإعلام الأمني التقليدي الذي كان يمارس إلى وقت قريب في عالمنا العربي. مما يوحي ببساطة المجتمع وتماسكه وسهولة التعامل مع أحداثه اليومية.

أما على المستوى الشعبي للأسر والأفراد فكان الإعلام الأمني يمارس من قبل الأهالي بإطلاق الشائعات بين الحين والآخر واستخدام أساليب التخويف، والترهيب لضبط الأبناء وإخضاعهم لطاعة الآباء، أو منعهم من السهر ليلاً خارج منازلهم. ففي الماضي القريب في عالمنا العربي أو على الأقل في بعض أجزاء منه كان الصبيان والأطفال وحتى بعض الشباب غالباً ما

ترتعد فرائصهم خوفاً من (النمنم، والسعلو، والغول)[1] في طريقه.

وتتفنن الجدات والأمهات في رواية الحكايات المرتبطة بالجن، والقبور، والموتى، والخرافات، وإطلاق الشائعات، و اختلاق قصص مذهلة تحكي وقائع مختلقة مثل ابتلاع النمنم للرجل الفلاني، أو الشاب الفلاني من قرية كذا أو بلدة كذا، مما يجعل الصبيان والشباب يعودون إلى مساكنهم بمجرد غروب الشمس في رضى تام دون احتجاج أو تذمر فتخف الجريمة ويأمن الناس. كما أن مثل تلك الشائعات كانت تطلق أيضاً باختلاق شبح آخر يلتهم الناس وقت القيلولة لإجبار الصبيان على الركود والسكينة وقت الظهيرة كان يخيفوهم (بحمار القايلة)[2] مثل تلك الشائعات التي كانت تطلق بين الحين والأخر كانت تؤدي نوعا من الإعلام الأمني غير الرسمي الذي يساعد على الضبط الاجتماعي لأفراد المجتمع، ويساهم في تقليل الجريمة وانخفاضها.

ولقد ساعد على ذلك بساطة الناس و عزلة المجتمع في معظم البلدان العربية، حيث كان الاتصال بالعالم الخارجي محدودا، كما كانت أساليب المعرفة بين الجمهور محدودة أيضاً أما اليوم فلم يعد المجتمع العربي كما

---

(١) النمنم شيء مجهول كان الأهالي يخيفون به ابناءهم لكي لا يخرجوا مساءً وقد ثبت حديثاً وجود بعض المخلوقات تعيش في بعض ادغال شرق آسيا بنفس المسمى وهي من أكلة لحوم البشر وهي بين الإنسان والغريلا في الشكل. اما السعلو والغول فهي اسماء شعبية لمخلوقات مجهولة من الجن تتشكل في صور شتى وتأكل الناس وتختطفهم كما تحكي الاساطير العربية.

(٢) حمار القايلة، هو في حقيقته (السراب) وكان الأهالي يخيفون به الأبناء، أما القايلة فهو المصطلح الشعبي للظهيرة وهي مشتقة من القيلولة.

كان بالأمس . ولم يعد صبيان اليوم أو شبابه يخشون (السعلو ، أو النمنم أو الغول) ولم يعد يردعهم (حمار القايلة) .

كما أن المجتمعات العربية لم تعد معزولة . ولم يعد العمل الأمني مقتصراً على الحراسة ، وأعمال الشرطة والعسس ، و متابعة الجرائم الفردية البسيطة . بل أصبح مشكلة متشعبة الجوانب ، فهناك القضايا المتعلقة بالأمن الوطني وهناك القضايا المتعلقة بالأمن القومي وهناك القضايا المتعلقة بالأمن الشخصي للأفراد ، والممتلكات والحريات

وقد تزامن ذلك كله مع ظهور نظام عالمي تسيطر عليه لغة القوة ، ويموج بكل أنواع المغريات والفساد والجريمة فلم تعد الدول تستطيع أن تصم آذان مواطنيها عن سماع مالا تريدهم أن يسمعوه . ولا تستطيع أن تغلق نوافذها وتوصد أبوابها عما لا تريده أن يدخل إلى منازل مواطنيها . بل اصبح الإعلام العالمي والثقافة العالمية مثل الهواء الذي يتغلغل في كل ناحية ويدخل إلى كل مخبأ .

أصبحت جميع شعوب العالم تتلاقى وتتثاقف في تبادل إعلامي وتصارع ثقافي لم تعهده البشرية من قبل ولم تستعد لمواجهته أو تستطيع ردعه أو مقاومة إغرائه في ظل كل تلك المستجدات العالمية بدأت كل المجتمعات الإنسانية تدرك ضرورة وجود إعلام أمني يقاوم التيارات الوافدة على ثقافتها ويحافظ لها على هويتها حيث أصبح الإعلام الأمني في أي مجتمع زورق النجاة الذي تتشبث به الشعوب والأمل الباقي للحفاظ على الهوية ، والحفاظ على الأمن والاستقرار في ظل موجات العولمة العالمية الزاحفة .

فالإعلام الأمني أصبح ضرورة ملحة تقتضيها مستجدات العصر، وحاجة ملحة تمليها التغيرات العالمية. و في عالمنا العربي كغيره من شعوب العالم بدأ المخططون والقادة ورجال الأمن يشعرون بأهمية ضرورة وجود إعلام أمني متخصص يتعامل مع كافة القضايا ا لأمنية بحذر ومصداقية وشمولية وعمق ولا سيما أن الإعلام بمفهومه العام لم يعد سلاح رجال الأمن وسيفهم المسلول الذي يصول عن حماهم ويمجد منجز اتهم، ولم يعد الإعلام مسوغاً للأمن في ظل التنافس الإعلامي في عصر المعلومات.

مثل ذلك التحول الإعلامي أوجد حاجة ماسة إلى قيام إعلام متخصص يعنى بالشئون الأمنية، ويهتم بقضاياها، كجزء في منظومة الإعلام العام فعقدت لذلك الندوات والمؤتمرات، وصدرت العديد من القرارات العربية التي وإن كانت لم تحقق الكثير كما هو المأمول إلا أنها خطوة جريئة صائبة في سبيل الوصول إلى الهدف الأسمى في وحدة عربية أمنية تحفظ للأمة هويتها، وترد عنها شرور الجريمة والتطرف والإرهاب والانحراف. وبالرغم من الطموحات الكبيرة لمسئولي الإعلام الأمني العربي لتجاوز مرحلة التنظير إلى مرحلة التطبيق. إلا أن هناك مشكلات عديدة لازالت تقف في سبيل تحقيق الأهداف. تلك المشكلات منها ما يعود إلى طبيعة الوضع الحالي الذي يعيشه العالم من دعوات للتحرر الإعلامي. والعولمة، وخلاف ذلك. مما يجعل الوطن العربي لا يستطيع أن ينأى بنفسه بعيداً عن تلك المشكلات، ومنها ما هو ليس بجديد. بل هي مشكلات مزمنة أصبحت جزءاً من تركيبة الوطن العربي وجزءاً من همومه اليومية. مثل مشكلة الأمية، والتخلف التقني، ونقص الإمكانات البشرية المدربة، وتباين القوانين الدستورية والتشريعية، والتباين الثقافي. إضافة

إلى ما خلفه الاستعمار الغربي في العالم العربي من مشكلات وقنابل موقوتة تنفجر بين حين وآخر لتزيد من فرقة الأمة العربية وتشتتها.

كل تلك العقبات والعراقيل تقف حجر عثرة في سبيل تطوير الإعلام الأمني العربي ولذلك كانت هذه الدراسة التي نتمنى لها أن تسهم في اضافة علمية في مجالها، لعلها لبنة جديدة تؤدي دورها في تشييد صرح إعلامي أمني عربي يحجب عن عالمنا العربي الشرور والفتن.

وفي الختام يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى د. ذياب البداينة، عميد مركز الدراسات والبحوث، بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الذي بذل جهوداً مشكورة في إرسال الاستبانات إلى الدول العربية، ومتابعتها، وتسليمها لي. كما أتقدم بالشكر إلى المقدم يوسف أحمد الغامدي، الذي ساعد في جمع البيانات من بعض المسئولين في الجهات الأمنية، أو بعض الأكاديميين في جامعتي الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود بالرياض.

والله من وراء القصد.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

١ ١ موضوع الدراسة .

١ ٢ أهمية الدراسة .

١ ٣ أهداف الدراسة

١ ٤ تساؤلات الدراسة .

١ ٥ الإجراءات المنهجية

خلفية الدراسة وأهميتها

١ ١ موضوع الدراسة

الإعلام العربي بشكل عام إعلام حديث النشأة ، قليل الإمكانات ، غير محدد الأهداف . علل عديدة تنخر في جسده ، وإشكاليات جمة تعترض سبيل تقدمه . وبالرغم من ذلك إلا أنه أفضل حالاً من الإعلام الأمني العربي الذي ظهر كإعلام متخصص ، حيث يعد أكثر حداثة وأقل خبرة وأكثر غموضا . ونظراً لحداثة الإعلام الأمني العربي وضعف خبرته فإن هناك العديد من الإشكاليات التي تعترض تقدمه وتحد من طموحه .

فبالرغم من الخطط الطموحة والآمال العريضة التي يطرحها الساسة والمخططون للإعلام الأمني على مستوى الوطن العربي ، إلا أن تنفيذ تلك الخطط لا زال يصطدم بالعديد من المعوقات والإشكاليات . ولذا فإن هذه الدراسة تهتم بشكل مباشر بدراسة أهم تلك المشكلات أو المعوقات ، والتي حددتها هذه الدراسة بسبع مشكلات أساسية هي :

١ ـ الحرية الإعلامية .

٢ ـ القطرية الإعلامية .

٣ ـ قصور الإمكانات البشرية والتقنية .

٤ ـ سيطرة الإعلام الغربي .

٥ ـ الأمية العربية .

٦ ـ ترسبات الاستعمار في الوطن العربي .

٧ ـ العولمة والتقدم التقني .

ويتفرع عن كل من هذه المشكلات السبع الأساسية العديد من المشكلات الفرعية الأخرى. إضافة إلى ذلك فقد اهتمت الدراسة بتحديد مفهوم الإعلام الأمني كما استعرضت مسيرة العمل الإعلامي الأمني العربي ومنجزاته، مع مناقشة بعض المعوقات التي اعترضت سبيل تحقيق بعض تلك المنجزات بالشكل المأمول

١ ٢ أهمية الدراسة

تنطلق أهمية هذه الدراسة كونها من الدراسات القليلة التي تعالج موضوع الإعلام الأمني على المستوى العربي. فنظراً لجدة وحداثة مفهوم الإعلام الأمني العربي فإن الكتابات والدراسات العلمية التي تناولت هذا الجانب المعرفي لا زالت محدودة العدد، ولاسيما على المستوى العام للوطن العربي. فبالرغم من وجود بعض الدراسات على المستوى القطري لكل دولة عربية تتناول بعض المواضيع المتعلقة بجانب من جوانب الإعلام الأمني. إلا أن الدراسات التي تتناول موضوع الإعلام الأمني بشكل شمولي على المستوى العام للوطن العربي تعد قليلة إن لم تكن نادرة

كما أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإعلام الأمني ركزت بشكل أو بآخر على معالجة المفهوم أو بعض الإنجازات المتحققة في مجال الإعلام الأمني في بعض المؤسسات العربية إلا أن أياً من تلك الدراسات لم يتناول المشكلات المرتبطة بالعمل الإعلامي الأمني بشكل مباشر وشامل مما يجعل هذه الدراسة تعد من الدراسات الأولية على مستوى الوطن العربي، التي اهتمت بدراسة إشكاليات العمل الإعلامي الأمني في العالم العربي بشكل شمولي. مما يبرز أهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية والمجتمعية ولذا نأمل أن يجد المخططون والمهتمون بالعمل

الإعلامي الأمني في العالم العربي في نتائج هذه الدراسة بعض المؤشرات التي تفيد في معالجة بعض الخلل، وتنير السبيل لمعالجة المشكلات التي تعوق مسيرة العمل الإعلامي الأمني العربي.

١ ٣ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استجلاء الأبعاد التالية :

١ تحديد ماهية العمل الإعلامي الأمني واهتماماته.

٢ـ تحديد المسيرة التطورية للعمل الإعلامي الأمني العربي.

٣ـ تحديد المشكلات المرتبطة بالعمل الإعلامي الأمني في العالم العربي.

٤ـ اقتراح الحلول لمواجهة تلك المشكلات.

١ ٤ تساؤلات الدراسة

تطرح هذه الدراسة تساؤلين رئيسين هما :

١ ما مفهوم الإعلام الأمني؟

٢ ما المنجزات المتحققة للعمل الإعلامي الأمني العربي.

٣ـ ما المشكلات التي تعوق مسيرة العمل الإعلامي الأمني العربي.؟

٤ـ ما الحلول المقترحة لمواجهة المشكلات التي تحد من فعالية العمل الإعلامي الأمني العربي.؟

١ ٥ الإجراءات المنهجية

اعتمدت هذه الدراسة في جانبها النظري على وصف وتفسير موضوع الدراسة من خلال الأدبيات المتاحة عن الإعلام الأمني وما يرتبط به من قضايا ومشكلات في العالم العربي. أما الجانب الميداني من الدراسة فيتمثل

في استطلاع آراء عينة من المختصين في مجالي الإعلام والأمن من أكاديميين ومسئولين عن الإعلام والأمن ممن لهم اهتمام مباشر بقضايا الإعلام الأمني والذين بلغ عددهم سبعة وعشرين بين أستاذ جامعة ومسئول في الجهات الأمنية في المملكة العربية السعودية . حيث بلغ مجموع الأكاديميين من المختصين في الإعلام والاجتماع عشرين أستاذ جامعة ، من أساتذة جامعتي الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وجامعة الملك سعود بالرياض . كما بلغ مجموع المسئولين في الجهات الأمنية سبعة مختصين وقد تم اختيارهم جميعاً بطريقة متعمدة ممن لهم اهتمامات واضحة بالعمل الإعلامي بشكل عام والعمل الإعلامي الأمني بشكل خاص . وذلك بهدف استطلاع وجهة نظرهم حول أهم المشكلات التي تعترض سبيل تحقيق إعلام أمني عربي فاعل في الوطن العربي . وقد صمم لهذا الغرض صحيفة استبيان صغيرة تكونت من مجموعة من الأسئلة عن الاسم والمهنة ، وسؤال عن مدى معرفتهم بمصطلح الإعلام الأمني ، وعما إذا سبق لهم استخدام هذا المصطلح في كتاباتهم العلمية . إضافة إلى السؤالين الرئيسين في الاستبانة واللذين تركا مفتوحين وهما :

١ ما أهم المشكلات التي ترى أنها تواجه الإعلام الأمني العربي؟

٢ ـ ما مقترحاتكم للتغلب على تلك المشكلات؟

وذلك بهدف إعطاء حرية التعبير عما يرونه دون تقييدهم بخيارات محددة سلفاً قد تقيد حريتهم أو تحد من تفاعلهم وتفكيرهم وإضافة ما يرونه من مشكلات وما يقترحونه من حلول حول موضوع الدراسة . كما تم استطلاع آراء مجموعة من العاملين في المجال الإعلامي الأمني الصحفي في البلدان العربية ، حيث تم تصميم استبانه صغيرة مكونة من صفحة واحدة تحتوى على أسئلة عن المهنة ، والقطر ، مفهوم الإعلام الأمني ، ثم أهم

المشكلات التي تعترض سبيل العمل الإعلامي الأمني مرتبة وفقاً لأهميتها من وجهة نظر من توزع عليهم الاستبانة وقد تلقى الباحث اثنتي عشرة استبانه من العاملين في العمل الإعلامي الأمني الصحفي في الذول العربية التالية: الكويت، السعودية، قطر، البحرين، الجزائر، السودان، مصر، اليمن، الأردن، عمان.

الفصل الثاني
العمل الإعلامي الأمني
(المفهوم والأهداف)

العمل الإعلامي الأمني(المفهوم والأهداف)

لعل أولى المشكلات التي يعاني منها «العمل الإعلامي الأمني العربي « هي عدم وضوح ماهية « الإعلام الأمني»، حيث لا يوجد هناك اتفاق محدد لتحديد مصطلح «الإعلام الأمني العربي»، وذلك لأن أهدافه تختلف باختلاف الاتجاهات الفكرية والسياسية والقانونية للمجتمعات العربية . فالتوجهات الفكرية والسياسية لأي مجتمع توجه وتحدد ما يدخل في «مجال الأمن» وبالتالي توجه إعلامه لمعالجة ذلك في عرضه للأخبار والبيانات الأمنية والتعليمات وفقا لذلك التوجه

كما أنه لا يوجد في الكتابات الأكاديمية في مجال الإعلام سواء العربية منها أو الإنجليزية ما يشير إلى هذا المصطلح بشكل محدد، بالرغم من وجود العديد من الأدبيات التي تناولت الإعلام والأمن من خلال علاقة أحدهما بالآخر، ولكن ليس في شكل مصطلح محدد يرمز إلى الجانبين معاً في آن واحد كما هو الحال في مفهوم (الإعلام الأمني)

ففي الإنجليزية مثلاً معظم الكتابات التي تناولت الإعلام والأمن غالبا ما تناقش من خلال الجمع بين المفهومين مثل : Mass Media and Security أو(The impact of mass media) (Mass media and National security أو (The effect of Media on Security) on national Security) الخ ما هنالك من التعابير التي توضح العلاقة بين المفهومين وتأثير أحدهما في الآخر ولذا فإنه يمكن القول أن مصطلح الإعلام الأمني يعد مصطلحاً عربي النشأة إلى حد كبير ، مما يجعل الاهتمام به وتأصيله علميا وأكاديميا والسعي إلى انتشاره أمراً في غاية الأهمية .

ومن الجدير بالذكر أن الأمن مفهوم واسع متعدد الأبعاد فهناك (الأمن البيئي. والأمن الصحي ، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن الغذائي، والأمن الوطني ، والأمن القومي، والأمن الداخلي، والأمن الخارجي الخ ما هنالك من أنواع الأمن المختلفة). إلا أن معظم الجهود المبذولة لترسيخ مفهوم العمل الإعلامي الأمني العربي انصبت بشكل مباشر ورئيس على جانب واحد من (العمل الإعلامي الأمني) هو محاربة الجريمة والانحراف وربما يعود ذلك إلى الجهود الحثيثة التي يبذلها رجال الأمن والمهتمون بالجريمة في الوطن العربي مما جعل مصطلح الإعلام الأمني أكثر التصاقاً « بالإعلام الشرطي» حيث انصبت معظم البحوث التي استخدمت هذا المفهوم للتحدث عن وسائل محاربة الجريمة ، والوقاية منها

ولذا أصبح مفهوم الإعلام الأمني أكثر التصاقاً بالجهود الشرطية منه كمصطلح شامل يمكن أن ينطوي تحته الكثير من الأبعاد . ولعل هذا السبب ربما هو ما جعل المصطلح أكثر انتشاراً ووضوحاً بين رجال الأمن والمهتمين بالقضايا الأمنية ، منه بين رجال الإعلام والمهتمين بالقضايا الإعلامية فبالرغم من مرور عقدين من الزمان منذ ظهور المصطلح إلى الكتابات الإعلامية الأمنية . إلا أن الكتابات الإعلامية الأكاديمية لا تشير إلى هذا المصطلح ، ولا تستخدمه ضمن المصطلحات الإعلامية المتداولة وذلك بعكس الكتابات الأمنية التي أصبح المصطلح واسع الانتشار بين كتابها[1]

---

(١) أنظر : نتائج استطلاع الرأي عن استخدام المفهوم بين الأكاديميين والإعلاميين ورجال الأمن في الفصل الرابع من هذه الدراسة .

وتعود البدايات الأولى لإطلاق مصطلح «الإعلام الأمني» إلى عام ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م عندما استحدث (الجحني) في أطروحته للماجستير هذا المصطلح والذي اسماه (الإعلام الأمني) حيث ذكر في فصل خاص أفرده لذلك أنه استخدم مصطلحاً جديداً لم يسبق تداوله كما ذكر أن مصطلحه الجديد يقابله كثير من التسميات المتداولة آنذاك، مثل العلاقات العامة ، أو الشئون العامة ، أو إدارة التوجيه المعنوي، وهو في ذلك ينطلق من واقع التسميات المتداولة في مجتمعه (المملكة العربية السعودية).

كما ذكر أن من الأسباب التي ساعدته على اختيار مصطلح (الإعلام الأمني) بدلاً من تلك التسميات المتداولة ، هو شمولية المفهوم الجديد لكل عطاء إعلامي أمني يهدف إلى استتباب الأمن ومكافحة الجريمة. كما أمل في ضرورة قيام إدارات للإعلام الأمني مستقلة عن تداخل تخصصات أخرى «وقد حدد آنذاك (١٤٠٠-١٩٨٠) مفهوم « الإعلام الأمني» بما يصدر عن أجهزة الأمن من مجلات ونشرات وبرامج وجميع الا نشطة الإعلامية التي تهدف إلى تحقيق الوعي الاجتماعي وتساعد على تدعيم المبادئ والقيم الإسلامية التي تشكل سدا منيعا ضد الجريمة (الجحني، ١٤٠٠، ص٢٣٣-٢٣٤).

ثم أكد الجحني ،١٤١٨هـ في إحدى مقالاته الصحفية إلى أسبقيته في استحداث مصطلح الإعلام الأمني حيث ذكر « انه في عام ١٣٩٨هـ تنبه بتوفيق الله إلى أهمية الإعلام الأمني فأفرد له حيزاً كبيراً في رسالته للماجستير شغل الصفحات من (٢٣٣-٢٧٣). (الجحني،١٤١٨) «أي أنه شغل أربعين صفحة من رسالته مؤكداً أنه لم يصل إلى علمه أن أحدا في العالم العربي قد أشار إلى هذا المصطلح من قبل « (الجحني، ١٤١٨).

وبعد سنوات من بدء تداول المصطلح وانتشاره أصبح الإعلام الأمني مصطلحاً كثير التداول، واسع الانتشار، وعقدت له الندوات والمؤتمرات. إلا أن أحدا من الباحثين الذين تناولوا هذا المفهوم لم يشر إلى مؤسس هذا المفهوم أو كيفية بداية هذا المصطلح. ولعل السبب في ذلك يعود إلى كون المصطلح ذكر بادئ ذي بدء ضمن رسالة علمية أكاديمية قدمت للحصول على درجة علمية، ولم يكن ضمن بحث منشور يؤكد على جدة المصطلح.

وكما هو معروف فالرسائل العلمية في الوطن العربي غالباً لا تبرح أرفف مكتبات الجامعات التي تمنحها. ولا يستفيد منها سوى الباحثين في الدراسات العليا في ذات المجال الذي اهتمت به الرسالة. ولذا فإن المصطلح ربما يكون انتشر في بدايته مشافهة بعد استخدامه في الرسالة المذكورة، وكما هو الحال في النقل الشفهي فإن المصدر الأساسي ربما يغفل في كثير من الأحيان وهذا ما أثار حفيظة الجحني مما جعله يكتب مقالاً يوضح فيه: «أنه من غير اللائق بعد الآن الإيغال في الجحود العلمي حول بدايات ما يطلق عليه الآن الإعلام الأمني في محيطنا أو يتجاهل الحقيقة العلمية الواضحة. ويؤكد أن في الأمر سعة وكل ما هو مطلوب هو الأمانة العلمية وعدم التنكر لجهود الآخرين (الجحني، ١٤١٨).

وتعد أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية من أكثر الجهات العلمية في الوطن العربي التي تبنت المصطلح وعملت على ترسيخه وانتشاره، حيث عقد في رحابها العديد من الندوات التي تناولت الإعلام الأمني كما ساهمت في نشر العديد من البحوث والدراسات التي تعالج بشكل أو بآخر الإعلام الأمني في العالم العربي.

كما أن المكتب العربي للإعلام الأمني بذل منذ إنشائه جهوداً مشكورة في ترسيخ مفهوم الإعلام الأمني والعمل الإعلامي الأمني على مستوى

الوطن العربي بشكل عام. وربما يكون تبني هاتين المؤسستين بشكل مباشر لهذا المفهوم، والسعي إلى نشره وتداوله سبباً آخر في إلتصاق مفهوم الإعلام الأمني (بالعمل الأمني الشرطي المباشر دون استخدامه في مجالات أخرى).

فالإعلام الأمني بالرغم من مرور تسعة عشر عاماً على مولده كمصطلح علمي وبالرغم من سعة انتشاره وتداوله في الوقت الراهن في الكتابات الأمنية إلا أنه لم يحظ باهتمام مماثل من قبل الأكاديميين الإعلاميين. كما أنه لازال يعد من المصطلحات الحديثة التي لازالت تعاني من التذبذب وعدم الاستقرار

فكما هو الحال في البدايات الأولى لنشأة المصطلحات فإنها تمر بنوع من الجذر والمد حتى يتم استقرارها ووضوح أهدافها وهذا هوا الحال في مفهوم الإعلام الأمني فهو لازال في مرحلة التأصيل والتمحيص العلمي. ويبرز ذلك في الاختلافات الواضحة بين المتناولين لمفهوم الإعلام الأمني في الوطن العربي. ففي حين يرى البعض أنه مفهوم شامل يتسع لكل ما يمكن أن يمس أمن ألأمه في جوانب الحياة المختلفة (الاجتماعية منها والاقتصادية، والبيئية)، يقصره البعض الآخر على الأمن بمفهومه (الشرطي المتعلق بالجريمة).

كما أن البعض يرى أنه يتسع ليشمل ترسيخ الأمن الخارجي وحماية الحدود، بينما يرى آخرون قصره على الأمن الداخلي. وكما يقترح البعض قصر العمل الإعلامي الأمني على الجانب التوعوى ونشر الحقائق الأمنية للجمهور وتوعيتهم وتبصيرهم. يرى آخرون أن العمل الإعلامي الأمني يجب أن يتسع ليشمل العاملين في أجهزة الأمن، والإعلام معاً.

ولذا فإنه لا يوجد تحديد دقيق متفق عليه لمفهوم «الإعلام الأمني» أو

مجالات العمل الإعلامي الأمني . و من خلال استعراض التعريفات المختلفة للإعلام الأمني : تتضح الكثير من الأبعاد التي تعكس واقع الاختلافات العلمية والتوجهات الايدولوجيه للعاملين في المجال الأمني في الوطن العربي . حيث يرى عجوة (١٤١٨) أن الإعلام الأمني هو : «المعلومات الكاملة والجديدة والهامة التي تغطي كافة الأحداث والحقائق والأوضاع والقوانين المتعلقة بأمن المجتمع واستقراره والتي يعد إخفاؤها أو التقليل من أهميتها نوعا من التعتيم الإعلامي . كما أن المبالغة في تقديمها أو إضفاء أهمية أكبر عليها يعد نوعاً من التأثير المقصود والموجه لخدمة أهداف معينة قد تكون في بعض الأحوال نبيلة ومنطلقة من المصلحة القومية .

ولكنها في النهاية ليست إعلاما بالمفهوم العلمي ، وإنما نوع من الدعاية البيضاء اصطلح بعض الباحثين على إطلاق مصطلح التوعية عليه . وهذا المصطلح يقتصر على الوظيفة الإدراكية التي ينبغي أن تتلوها وظائف أخرى هي إثارة الاهتمام والتقويم والتجريب أو المحاولة وأخيرا الممارسة أو التبني الكامل للفكرة المطروحة وذلك في إطار دراسات التبني التي ارتبطت بعمليات انتشار الأفكار المستحدثة . ويضيف عجوة أن التعريف السابق للإعلام للأمني لا يكفي لتحقيق الاستقرار والأمان للمجتمع ، لأن السبب كما يرى أن حالة الاستقرار تتطلب نوعاً من السلوك واليقظة والتعاون من جانب الجماهير مع رجال الأمن . ويرى أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال رد الفعل التلقائي الطبيعي الذي يصدر عن الجماهير في أعقاب الأحداث أو المشكلات التي تهدد أمن المجتمع واستقراره ، أو من خلال عرض القوانين الجديدة أو تقديم بعض الحقائق الأمنية المرتبطة بأمن المجتمع وسلامته (عجوة ، ١٤١٨ ، ص٦) .

وعليه فإن الإعلام الأمني كما يراه عجوة يجب أن يكون أكثر اعتمادا على فنون اتصالية أخرى إلى جانب الإعلام لخلق حالة من التأهب والاستعداد لدى الجماهير للسلوك الإيجابي الفعال في مواجهة محاولات الاعتداء على الاستقرار والأمن أو تهديدهما بأي شكل من الأشكال(عجوة ١٤١٨، ص٦) فالمشاركة الجماهيرية في الدفاع عن الأمن والمحافظة على الاستقرار مطلب أساسي لتحقيق الأمن في نظره. كما يستنتج من تعريفه السابق ضرورة إضفاء عنصر المبالغة في العمل الإعلامي لإضفاء نوع من الأهمية يجلب اهتمام الجماهير ويضمن مشاركتهم

أما(ناجي، ١٩٩٦) والذي يمثل قمة الهرم الإداري للإعلام الأمني العربي بصفته مدير المكتب العربي للإعلام الأمني حاليا (١٤٢٠هـ) فيرى أن الإعلام الأمني هو : « مختلف الرسائل الإعلامية المدروسة التي تصدر بهدف توجيه الرأي العام لتحقيق الخطة الشاملة والتصدي للأسباب الدافعة لارتكاب الجريمة والتوعية بأخطار ومخاطر الجرائم وإرشاد المواطنين بأسلوب يضمن عدم وقوعهم فريسة للجريمة أو التورط في ارتكابها وكذا تبصير الجمهور بأساليب الوقاية من الجريمة من خلال تدابير مختلفة وتنمية حسهم الأمني وإشعارهم بمسئوليتهم الجماعية عن مكافحة الانحراف والجريمة ونشر الحقائق عن الأحداث الأمنية دون تهويل أو تهوين بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على التعاون مع رجال الشرطة وإبراز الوجه الحقيقي الإيجابي لخدمات الشرطة ودورهم الإنساني والاجتماعي وإسهامهم في حفظ حركة الحياة بانتظام واطراد مع إظهار تضحيات رجال الشرطة لتحقيق الأمن والأمان (ناجي ١٩٩٦، ص٢٤).

كما يرى أن الإعلام الأمني بمفهومه المبسط يشير إلى كل «ما تقوم به الجهات ذات العلاقة من أنشطة إعلامية ودعوية وتوعوية بهدف المحافظة

على أمن الفرد والجماعة وأمن الوطن ومكتسباته في ظل المقاصد والمصالح المعتبرة».

فالعمل الإعلام الأمني في نظره يشتمل على ثلاثة جوانب أساسية هي:

١ توعية الجمهور وتبصيرهم بأخطار الجريمة

٢ـ حث الجمهور على مشاركة رجال الأمن والتعاون معهم في محاربة الجريمة والانحراف

٣ـ إبراز الجانب الإيجابي للعمل الشرطي ودورهم الاجتماعي.

أما الجحني، ١٤١٤ الذي يعد مؤسس هذا المفهوم فإنه يرى أن الإعلام الأمني له فلسفته ومقاصده والتي منها: «زيادة تأثير وفاعلية ما يصدر عن أجهزة وسائل الإعلام المتخصصة وعن جهات الأمن من نشاطات إعلامية ذات طابع أمني تقدم من خلال الإذاعة والتلفزيون والصحافة إلى غير ذلك. مما يقصد به توعية أكبر قدر ممكن من الناس توعية أمنية متوازنة. ومثل هذا النوع من الإعلام له دوره وله أثره وبخاصة إذا استخدم على أسس علمية واضحة الأهداف. ولا يقف الإعلام الأمني على نقل المعلومات الأمنية الصادقة إلى الناس فحسب بل يسعى إلى إيجاد وتأسيس وعي أمني يثري الروح المعنوية والمادية بكل مقومات النجاح والتفوق والتمشي بالتعليمات والأنظمة التي تكفل أمن الإنسان وسلامته في شتى مجالات الحياة ومن ذلك تأصيل وتعميق التعاون والتجاوب مع مختلف قطاعات الدولة بما يحقق خدمة أوجه الأمن والاستقرار وهذا يتطلب تعبئة الشعور العام، وتغذيته بالنافع المفيد ليتقبل الإنسان ما تقتضيه سلامته وأمنه وازدهاره بروح عالية ومعنويات مرتفعة وهمة قوية ونفس راضية مطمئنة.

وانطلاقا من تعدد اختصاصات الإعلام الأمني فإنه يتولى أيضاً نشر المعرفة بين صفوف رجال الأمن أنفسهم وتزويدهم بكل جديد في مجال تخصصاتهم وإقامة المحاضرات والندوات وكل وسائل التوعية الممكنة التي من شأنها أن تسهم في ترقية اهتماماتهم نحو الأفضل في أداء واجباتهم وخدمة مواطنيهم بكل إخلاص وتضحية ويمتد العطاء عبر وسائل الإعلام العامة فيزود الجمهور بما يحقق الأهداف المتوخاة ويخدم خطط التنمية ولا يتعارض مع مقاصد الأمن واستراتيجيته» (الجحني، ١٤١٤، ص١٤٦).

ويؤكد الجحني ١٤١٤هـ أن فعالية الإعلام الأمني تظهر على النطاق الداخلي على ثلاثة مستويات:

١ ـ على مستوى العاملين في أجهزة الأمن

٢ ـ على مستوى الجمهور المتعطش إلى المعلومات التي تعينه على القيام بما هو مطلوب منه من باب التعاون والتفهم ومعرفة ماله وما عليه وتكيف الوعي الأمني لديهم

٣ ـ وعلى مستوى الرسالة الإعلامية التي يرى أنها يجب أن تتصف بالجاذبية والبساطة والقدرة الفائقة على الإقناع والاستقطاب وإثارة الاهتمام في نفوس الناس وزيادة الثقة والتعاون والتلاحم بين قوى الأمن والجمهور وبعيداً عن الأساليب الجامدة التي قد تؤول إلى الجفاف والنفور (الجحني، ١٤١٤، ص١٦٧).

كما يرى أن الإعلام الأمني يهدف فيما يهدف إليه إلى ترسيخ الأمن الخارجي وحماية الحدود والثغور عن طريق الإعداد والاستعداد ورفع المعنويات وإبراز الجهود وكل ما يعزز الأمن والاتحاد والتقدم والرخاء (الجحني، ١٤١٤، ص١٦٧).

أما عبد الله ، ١٩٩٧ فيعرف الإعلام الأمني بأنه : « النشر الصادق للحقائق والثوابت الأمنية . والآراء والاتجاهات المتصلة بها بثاً لمشاعر الطمأنينة والسكينة في نفوس الجماهير من خلال تبصيرهم بالمعارف الأمنية وترسيخ قناعتهم بأبعاد مسئولياتهم الأمنية وكسب مساندتهم في مواجهة مرتكبي الجرائم وكشف مظاهر الانحراف . و يرى المحللون في المكتب العربي أن التعريف السابق تعريف دقيق الدلالة» وقد برر ذلك بكونه يبرز الأركان الأساسية للإعلام الأمني التي تشير إلى محتواه ومضمونه والتي تتجسد فيما يلي :

١ ـ النشر الصادق للحقائق والثوابت الأمنية والآراء والاتجاهات المتصلة بها هي الوسائل والدعامات التي يستند عليها الإعلام الأمني لبلوغ غاياته .

٢ إن الإعلام الأمني لا يستطيع أن يحقق أهدافه بالاعتماد على وسيلة إعلامية محددة دون أخرى بل عليه أن يعمل على إحداث توازن بين الوسائل الإعلامية بشتى أنواعها المسموعة والمقروءة والمرئية وفق درجة تأثيرها وتفاعلها مع الأحداث الأمنية . وبما يتوافق مع طبيعة فئات المجتمع ومحدداته الاجتماعية وتفاعله مع كل وسيلة إعلامية .

٣ إن محل النشر لا يمكن أن يقتصر على الحقائق والثوابت بمعنى الأحداث الأمنية التي قد تعطي دلالات غير صحيحة أو غير سليمة أو غير دقيقة بل عليه أن يسعى إلى تحليل هذه المعلومات ، والكشف عن أبعادها وعلاقتها بعضها مع البعض الآخر من خلال عرض الاتجاهات وآراء المتخصصين والخبراء بشتى أنواعها وبالتالي يمكن رصد حقيقة الحالة الأمنية وتبصير الجماهير بدقة بأبعادها وتأثيراتها المختلفة .

٤ ـ إن الغاية التي ينشدها الإعلام الأمني هي بث مشاعر الطمأنينة في نفوس الجماهير ويتحقق ذلك من خلال تبصيرهم بكافة المعارف والخبرات الأمنية والاتصال بالجوانب الأمنية المختلفة اتصالا ينفي أي نوع من

الجهل أو عدم المعرفة أو الابتعاد عن الحقائق والثوابت والمحددات الأمنية المختلفة وهو المضمون الحقيقي للوعي الأمني». (وثائق المكتب العربي، ب. ت، ص ٨ ـ ٩).

ويعرف المناوي الإعلام الأمني بأنه:

«فن التعبير العلمي الذي تمارسه أجهزة الأمن لتوجيه الرأي العام في الاتجاه الصحيح من خلال الأداء الجيد والإعلام الصادق. فالإعلام الأمني يعني مختلف الرسائل الإعلامية المدروسة التي تصدر من الأجهزة المعنية بوزارة الداخلية، بهدف توجيه الرأي العام نحو تحقيق جوانب الخطة الأمنية الشاملة باستخدام جميع وسائل الإعلام المتاحة، لإحداث التأثير المنشود في الجماهير بكل فئاتها كما يشمل التنسيق مع الهيئات التي يرتبط عملها بجهاز الأمن لإرساء دعائم الأمن والاستقرار. كما يشير الإعلام الأمني في نظره إلى تلك المساحة الإعلامية المخصصة للعمل الشرطي بوسائل الإعلام المختلفة وذلك للإعلام الشامل عن الشرطة كجهاز رسمي متكامل» (المناوي، ١٩٩٥، ص ٥٩).

ومن خلال استعراض التعريفات السابقة لماهية الإعلام الأمني وأهدافه يتضح إن الإعلام الأمني لم يبلور بعد كمفهوم محدد المعالم واضح الأهداف. حيث إنه لا زال يكتنفه بعض الغموض في تحديد ماهيته، أو طبيعة مصدره والقائمين عليه، أو الوسائل والقنوات التي توصله إلى الجمهور. إلا أن تلك الاختلافات تبقى في حقيقة الأمر اختلافات طبيعية تعكس طبيعة الاختلافات القطرية السياسية والأمنية والقانونية في الوطن العربي. والتي انعكست بالتالي على واقع العمل الإعلامي الأمني الذي تهدف هذه الدراسة إلى استجلاء أبعاده ومناقشة المشكلات المرتبطة به.

فالعمل الإعلامي الأمني في الوطن العربي لازال حكومي المصدر، يرتبط بالسياسات المحلية لكل قطر بمعنى أنه ليس إلا تطبيقات إعلامية للنظام القانوني والتشريعي لكل قطر وحيث أن القوانين التشريعية والعقابية في الأقطار العربية غير موحدة، فإنه من الطبيعي أن تكون التعريفات والمنطلقات والأهداف والمفاهيم والوسائل المتعلقة بالإعلام الأمني أو العمل الإعلامي الأمني مختلفة وغير موحدة

وربما يكون الاختلاف في التوجهات والأهداف والمفاهيم من المشكلات التي تعيق تقدم العمل الإعلامي الأمني في الوطن العربي إن لم يكن من أكثر المشكلات تعقيداً وأصعبها حلاً نظراً لارتباطه بالقوانين التشريعية لكل قطر

أما المشكلات الأخرى التي تعيق العمل الإعلامي الأمني فهي عديدة سنتناول بعضاً منها في الفصل الرابع من هذه الدراسة إن شاء الله. وذلك بعد إيضاح مسيرة العمل الإعلامي الأمني في الوطن العربي والمنجزات التي تحققت في هذا المسار وهو ما سيناقشه الفصل التالي.

الفصل الثالث

العمل الإعلامي الأمني العربي

(بدايته، وتطوره)

٣ ١ آفاق وأطر التعاون بين أجهزة الإعلام والأجهزة الأمنية.

٣ ٢ دور الإعلام في غرس المفاهيم الأمنية لدي المواطن العربي.

٣ ٣ تعاون الجمهور مع أجهزة الأمن في الوقاية من الجريمة ومكافحتها.

٣ ٤ جهود رجال الشرطة في خدمة الوطن.

٣ ٥ آثار المواد الإعلامية الوافدة على المنطقة العربية من خلال الأقمار الصناعية.

٣ ٦ مشروع استراتيجية إعلامية عربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة.

العمل الإعلامي الأمني العربي(بدايته، وتطوره)

إذا كان الإعلام بمفهومه الواسع في العالم العربي لا زال صبياً لم يشب عن الطوق، فإن الإعلام الأمني العربي كمفهوم له أهدافه وسياسته الواضحة ما زال رضيعاً في المهد. فالإعلام الأمني كمصطلح محدد لم يظهر إلا منذ فترة وجيزة لا تتجاوز بضع سنوات. إلا أنه بالرغم من ذلك فإن العمل الإعلامي الأمني في العالم العربي قد بدأ في مرحلة مبكرة نسبيا تحت مسميات مختلفة، تتبع في غالبها وزارات الداخلية. مما يوضح أن مسيرة العمل الإعلامي الأمني العربي ارتبطت منذ مرحلة النشأة بالسياسات المحلية للأقطار العربية، فارتباطه المباشر بوزارات الداخلية في الدول العربية جعله يتخذ طابعاً رسمياً إلى حد كبير

وينسحب ذلك على الإعلام بشكل عام في الدول العربية فمعظم وسائل الإعلام في العالم العربي هي في حقيقة الأمر مؤسسات حكومية تمارس العمل الإعلامي الأمني بصفة رسمية بحتة لتعكس التوجهات الرسمية للدولة تجاه القضايا المحلية والعالمية، ولذا يلاحظ اهتمام معظم الدول العربية تقريبا بتكليف بعض الإدارات الرسمية في وزارات الداخلية للقيام بمهام العمل الأمني الداخلي والخارجي. ومتابعة القضايا الأمنية على المستويين المحلي والعالمي. ويوضح الجدول رقم واحد بعض الجهات الرسمية في الأقطار العربية التي تقوم بمهام العمل الإعلامي الأمني كجزء من مهامها.

جدول رقم (١)

الجهات الرسمية التي تقوم بالعمل الإعلامي الأمني في بعض الأقطار العربية

اسم القطر	الجهة الأمنية المسئولة عن العمل الإعلامي الأمني
الأردن	إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي، مديرية الأمن العام
الإمارات	إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي
البحرين	وزارة الداخلية
تونس	الخلية المركزية للإعلام بوزارة الداخلية
الجزائر	مصلحة الصحافة وزارة الداخلية والجماعات المحلية البيئية
السعودية	الإدارة العامة للعلاقات والتوجيه ، إدارة العلاقات وشئون الإعلام.
سوريا	إدارة التوجيه المعنوي.
فلسطين	المفوضية العامة للتوجيه السياسي والمعنوي إدارة العلاقات العامة .
قطر	إدارة العلاقات العامة
لبنان	شعبة العلاقات العامة في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي.
ليبيا	الإدارة العامة للعلاقات والتعاون اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام
مصر	الإدارة العامة للإعلام والعلاقات
اليمن	إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي.
العراق	مديرية التوجيه المعنوي.

المصدر نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي الأول للمسئولين عن الإعلام الأمني، ١٩٩٦ ص ص ٦٦ ـ ٦٧ والجدول من عمل الباحث.

وقد أدى ارتباط العمل الإعلامي الأمني بالجهات الرسمية بشكل مباشر إلى تقوقع العمل الإعلامي الأمني على المستوى القطري لكل بلد عربي، والى انفصال العمل الإعلامي الأمني عن الأجهزة الإعلامية. فالرسائل الإعلامية غالباً ما تصاغ على هيئة قرارات رسمية من الجهات الرسمية ثم ترسل إلى وسائل الإعلام المحلية لبثها إلى الجمهور حيث يقتصر دور وسائل الإعلام المحلية على النشر دون التدخل في المضمون أو الصياغة أو التوجه للرسالة الإعلامية وبالرغم من أن العمل الإعلامي الأمني في العالم العربي لازال يمارس بالطريقة ذاتها دون تغييرات كبيرة تستحق الذكر إلا إنه نظراً للحاجة الماسة إلى توحيد الصف العربي في مواجهة التحديات العديدة التي بدأت تنتشر في الوطن العربي كارتفاع معدلات الجريمة، والتطرف، والإرهاب، والبطالة، والتضخم، والفقر، واستنزاف الطاقة، وشح الموارد الزراعية والمائية، وتزايد أعداد السكان . . إلى آخر ما هنالك من المشكلات العديدة التي تهدد أمن المواطن العربي. إضافة إلى التقدم التقني في مجال الاتصالات والمواصلات العالمية، والتي أدت إلى تقريب المسافات الثقافية والفكرية العالمية، والى إيصال الثقافات العالمية إلى الوطن العربي دون تمحيص أو تدقيق، عن طريق البث التلفزيوني المباشر والاتصال العالمي. برزت الحاجة إلى ضرورة وجود عمل إعلامي أمني شامل على مستوى الأقطار العربية.

وعليه تولدت فكرة العمل الإعلامي الأمني الشامل على مستوى الأقطار العربية ككل، وليس على مستوى القطر الواحد من خلال اجتماعات وزراء الداخلية العرب ابتداء من قيام مجلس وزراء الداخلية العرب حين تأسيسه عام ١٩٨٢، وأكدت على ضرورة إبراز الدور الحيوي الذي يجب أن يلعبه الإعلام في تحقيق الغايات الأمنية وضرورة توحيد العمل الإعلامي الأمني العربي. لمواجهة المشكلات الأمنية الملحة. بشكل موحد ومنسق.

وقد ترجمت تلك التوصيات إلى واقع ملموس في الدورة العاشرة للمجلس والتي عقدت في تونس في الفترة من ٤ ـ ٥ يناير من عام ١٩٩٣ بالقرار رقم ٢٠٥ والقاضي بإنشاء« المكتب العربي للإعلام الأمني» ومقره القاهرة. كما حددت المهام التي يجب أن يقوم بها بما يلي:

١ ـ العمل على تحقيق التعاون والتنسيق بين الجهود الإعلامية الأمنية في الدول الأعضاء لمواجهة الجرائم

٢ ـ إعداد خطة عربية شاملة للتوعية الأمنية تستهدي بها الدول الأعضاء في وضع خطط مماثلة وتطوير هذه الخطط في ضوء المستجدات اللاحقة

٣ ـ التعريف بأنشطة مجلس وزراء الداخلية العرب وأمانته العامة وأجهزته الأخرى» (ناجي، ١٩٩٦، ص٣٧). وبالرغم من حداثة المكتب العربي للإعلام الأمني إلا أنه استطاع أن يحقق بعض الإنجازات منها:

١ ـ إنتاج خمسة أفلام تلفازية إعلامية في المجالات الأمنية المختلفة.

٢ ـ إنتاج أغنيتين لتوعية الطفل العربي ضد أضرار المخدرات والتوعية بقواعد المرور

٣ ـ طباعة كتيبين يخاطبان الطفل العربي. وآخر عن الشرطة وحقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية وملصقين للتوعية بأضرار المخدرات، وفصل عن كتيب بإنجازات مجلس وزراء الداخلية العرب.

٤ ـ إعداد الدراسات والأبحاث العلمية المختصة في مجال الإعلام الأمني

٥ ـ المشاركة في المناسبات الأمنية المحلية مثل اليوم العالمي لمكافحة المخدرات.

٦ ـ نشر المقالات والموضوعات المختصة في الدوريات الشرطية العربية والصحف المختلفة.

٧ـ الإسهام بمساهمة مثمرة في عقد المؤتمر العربي الأول لمسئولي الإعلام الأمني الذي عقد في إطار نشاط الأمانة العامة للمجلس .

٨ـ متابعة تنفيذ ما يصدر عن الندوات والمؤتمرات التي تعقد في إطار عمل الأمانة العامة للمجلس من توصيات وقرارات ذات طابع إعلامي .

٩ـ تشكيل لجنة إعلامية دائمة بمسمى (اللجنة الاستشارية لتقييم وتوجيه البرامج الإعلامية والثقافية والتربوية من ناحية تأثيرها السلوكي والأمني) .

١٠ ـ تنظيم مؤتمر لمسؤلي الإعلام العرب ينعقد كل عامين بمشاركة الدول العربية ويتولى طرح محصلة تجارب الدول والدروس المستفادة في مجال التوعية الأمنية وبحث سبل دعم التعاون العربي في هذا المجال (ناجي، ١٩٩٦، ص٣٧ـ٣٨) .

كما عقد المؤتمر العربي الأول للمسئولين عن الإعلام الأمني العربي في تونس خلال الفترة من ٩ـ١١ / ٤/ ١٤١٦ الموافق ٤ـ٦/ ٩/ ١٩٩٥م والذي تمخض عنه العديد من التوصيات ، في المحاور التالية :

٣ ١ آفاق وأطر التعاون بين أجهزة الإعلام والأجهزة الأمنية

وقد أوصى المؤتمر في هذا الخصوص بما يلي :

أ ـ تكليف الأمانة العامة بإجراء الاتصالات اللازمة مع الإدارة العامة لشئون الإعلام في جامعة الدول العربية من أجل تأمين التنسيق بين الطرفين . وذلك لتفادي ازدواجية العمل وتكراره ولتوحيد جهود البلدان العربية الرامية إلى الوقاية من الجريمة ومكافحتها

ب ـ دعوة كل من الدول الأعضاء إلى إنشاء لجنة إعلامية أمنية مشتركة تضم ممثلين عن الأجهزة الإعلامية والأمنية . تتولى وضع الخطط والبرامج الكفيلة بتحديد وتنفيذ أهداف وغايات الإعلام الأمني . (نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي الأول للمسئولين عن الإعلام الأمني ١٩٩٦ ، ص٥) .

٣ ٢ دور الإعلام في غرس المفاهيم الأمنية لدى المواطن العربي

وقد أوصى المؤتمرون لتحقيق ذلك بما يلي :

أ ـ الإشادة بالجهود التي يبذلها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية حالياً) في مجال الإعلام الأمني وتنظيم ندوة علمية تستهدف تنمية الحس الإعلامي لرجل الشرطة من جهة وتعميق المفاهيم الأمنية لدى العاملين في حقل الإعلام من جهة أخرى .

ب ـ الطلب من الأمانة العامة إعداد دليل عربي نموذجي للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة يتناول مختلف المجالات والميادين الأمنية وذلك للاسترشاد به من قبل أجهزة الإعلام الأمني في الدول الأعضاء .

ج ـ دعوة الجهات المختصة في الدول الأعضاء إلى العمل على غرس المفاهيم الأمنية لدى المواطن العربي بما يعزز الثقة بينه وبين رجل الشرطة . ويحقق التعاون الإيجابي والبناء لمواجهة الجريمة والحد من انتشارها .

د ـ دعوة قطاعات التربية والتعليم في الدول الأعضاء إلى إدخال مادة التوعية الأمنية ضمن المناهج الدراسية . بما يحقق غرس المفاهيم الأمنية في نفوس النشء . « (نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي الأول للمسئولين عن الإعلام الأمني ـ ١٩٩٦ ، ص٦) .

٣ ٣ تعاون الجمهور مع أجهزة الأمن في الوقاية من الجريمة ومكافحتها

وقد صدرت التوصيات التالية في هذا الخصوص :

أ ـ دعوة وسائل الإعلام المختلفة في الدول الأعضاء إلى المساهمة في تعميق وعي الجمهور بدور الأجهزة الشرطية والأمنية في تأمين حماية المواطن من الجريمة بشتى صورها ، بما يضمن الثقة المتبادلة ، ويساعد على مشاركة المواطن في الوقاية من الجريمة ومكافحتها .

ب ـ دعوة الدول الأعضاء إلى العمل على تطوير وتعزيز قدرات وإمكانيات إدارات العلاقات العامة في وزارات الداخلية حتى تتمكن من القيام بدورها الريادي المطلوب في تقوية علاقات التعاون والتفاهم بين الجمهور وأجهزة الشرطة .

ج ـ دعوة الدول الأعضاء إلى تحديد أسس وقواعد مشاركة الجمهور في مكافحة الجريمة والوقاية منها بما يكفل حفز وتشجيع المواطن على التعاون مع الأجهزة الأمنية بكل طواعية وصدق

د ـ وبرامج إعلامية تبرز أهمية وتعاون وتكاتف الجمهور مع أجهزة الشرطة من أجل أن ينعم الجميع بعناصر الأمن والسلامة والطمأنينة

هـ ـ دعوة الجهات المختصة في الدول الأعضاء إلى تشجيع إنشاء الجمعيات الأهلية الهادفة إلى تكثيف مشاركة الجمهور في مكافحة الجريمة ومقاومة الانحراف وفض الخلافات والصراعات بين المواطنين بشكل سلمي وودي . (نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي الأول للمسئولين عن الإعلام الأمني ، ١٩٩٦ ، ص ٧) .

٣ ٤ جهود رجال الشرطة في خدمة الوطن

أما المحور الرابع فقد أوصي بشأنه بما يلي :

أ ـ دعوة الدول الأعضاء إلى التأكيد على أهمية ربط السياسات الأمنية بالسياسات والخطط الإعلامية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية وذلك لمساندة جهود رجال الأمن في الحفاظ على أمن الفرد وضمان سلامته الشخصية وصون حرياته وحقوقه وممتلكاته .

ب ـ دعوة أجهزة الإعلام في الدول الأعضاء إلى إبراز الدور الحقيقي لرجال الشرطة وما يقومون به من مهام ذات طابع إنساني واجتماعي تسهم في انتظام حركة الحياة .

ج ـ الإشادة بالأنشطة التي يقوم بها المكتب العربي للإعلام الأمني في مجال زيادة الوعي الأمني لدى المواطن العربي والطلب من الأمانة العامة من خلال المكتب المذكور إنتاج عدد من المنشورات والمواد الإعلامية التي تبرز الخدمات التي يقوم بها رجل الشرطة في المجالات المختلفة بما يساعد على تعزيز العلاقة بين الجمهور ورجل الشرطة

د ـ دعوة الأجهزة الأمنية العربية إلى تكثيف حملات التوعية بالتنسيق مع المؤسسات المعنية لتبصير مختلف قطاعات الرأي العام بأبعاد القضايا الأمنية المعاصرة . (نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي الأول للمسئولين عن الإعلام الأمني ، ١٩٩٦ ، ص ٨)

٣ ٥ آثار المواد الإعلامية الوافدة على المنطقة العربية من خلال الأقمار الصناعية

وللحد من آثار المواد الإعلامية الوافدة صدرت التوصيات التالية :

أ ـ دعوة أجهزة الإعلام العربية إلى توضيح حقيقة الإسلام . بأنه دين صالح لكل زمان ومكان ويحافظ على تماسك أفراد الأسرة وتوازنها وكذلك دعوة هذه الأجهزة إلى التنسيق مع المؤسسات التعليمية والتربوية والثقافية لتعميق مفاهيم الدين الإسلامي الحنيف وبث روح التربية السليمة وتعزيز انتماء المواطن العربي إلى دينه ومجتمعه وتراثه وثقافته .

ب ـ الطلب من الأمانة العامة وضع أطر عامة للاحتفالات السنوية في المناسبات التالية :

١ يوم المرور العالمي .

٢ ـ أسبوع المرور العربي .

٣ ـ اليوم العالمي للمخدرات .

٤ ـ يوم الشرطة العربية .

٥ ـ يوم الدفاع المدني .

وذلك لإبراز هذه الاحتفالات بشكل موحد ولائق .

ج ـ الطلب من الأمانة العامة المبادرة إلى تعميم وتوزيع ميثاق شرف الإعلام العربي المقر من قبل مجلس وراء الإعلام العرب . لتستفيد منه الجهات المسئولة عن الإعلام الأمني في الدول الأعضاء . (نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي الأول للمسئولين عن الإعلام الأمني ١٩٩٦ . ص ٩) .

٣ ٦ مشروع استراتيجية إعلامية عربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة

ولتحقيق هذه الاستراتيجية أوصى المؤتمرون بما يلي :

أ ـ دعوة الدول الأعضاء إلى تحديد الجهة المكلفة بشئون الإعلام الأمني في

وزارات الداخلية مما يساعد الأمانة العامة على متابعة تنفيذ الاستراتيجية والخطط والبرامج المنبثقة عنها والتي يتم اعتمادها من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب في هذا المجال

ب ـ اعتماد مشروع الاستراتيجية الإعلامية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة . (نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي الأول للمسئولين عن الإعلام الأمني ١٩٩٦ ، ص ٩) .

وفي الدورة الثالثة عشرة لمجلس وزراء الداخلية العرب التي انعقدت في تونس في الفترة من ٤ ـ ٦ يناير ١٩٩٦ صدر قرار مشروع الاستراتيجية الإعلامية العربية للتوعية الأمنية للوقاية من الجريمة : وكانت أهم منطلقاتها ما يلي :

١ ـ إن الإسلام عقيدة وشريعة ومنهج حياة هو الركيزة الأساسية التي تحكم هذه الاستراتيجية أهدافا ووسائل .

٢ ـ إن الإعلام الأمني هو جزء لا يتجزأ من الإعلام الشامل .

٣ ـ إن الوقاية من الجريمة تتطلب منظوراً شاملاً ومتكاملاً لمفهوم التوعية الأمنية وتستوجب تعاوناً ثابتاً بين مختلف الأجهزة الإعلامية في الدول العربية .

٤ ـ إن الحفاظ على مقومات المجتمع العربي يستدعي مواجهة ما ينطوي عليه استخدام الفضاء في نقل المواد الإعلامية من مخاطر وسلبيات باستراتيجية عربية للإعلام الأمني . (الاستراتيجية العربية ، ١٩٩٦) .

أما أهداف تلك الاستراتيجية فقد تمثلت فيما يلي :

١ ـ تحصين المجتمع العربي ضد الجريمة بالقيم الدينية والأخلاقية والتربوية

٢ توجيه المواطن العربي نحو التحلي بالسلوك السليم واحترام القوانين والأنظمة .

٣ ـ توعية المواطن بطرق الوقاية من الجريمة وتبصيره بأهمية اتخاذ التدابير الوقائية لحماية نفسه وممتلكاته .

٤ ـ المساهمة في تكوين رأي عام واع يتعاون مع الأجهزة المختصة في الوقاية من الجريمة ومكافحتها .

٥ ـ تطوير المؤسسات الإعلامية للنهوض بمسئولياتها في الوقاية من الجريمة .

٦ ـ وضع ضوابط علمية وتقنية تحكم التناول الإعلامي للظواهر والمسائل ذات الأبعاد الأمنية .

٧ ـ إبراز دور الأجهزة الأمنية في الحفاظ على الأمن والاستقرار

٨ ـ تطوير التعاون العربي والدولي في مجال التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة . (الاستراتيجية العربية ، ١٩٩٦)

أما الوسائل التي اقترحها المشروع فقد تم تقسيمها وفقاً لعدة محاور كما يلي :

٣ ٦ ١ في مجال تحصين المجتمع

أ ـ إعداد المواد الإعلامية التي تكفل غرس القيم الدينية والأخلاقية والتربوية وتركز على الضوابط الاجتماعية من قيم خيرة وعادات وتقاليد أصيلة .

ب ـ اتخاذ ما يلزم من تدابير للحد من الآثار السلبية للمواد والبرامج الإعلامية التي تروج للجريمة وتزرع بذور التفكك والانحراف . (الاستراتيجية العربية ، ١٩٩٦) .

٣ ٦ ٢ في مجال توجيه المواطن

أ ـ المساهمة في إنتاج برامج إعلامية مرئية ومسموعة ومطبوعة تراعي الأسس التربوية التي تكرس المبادئ الإسلامية في النفوس وتقوم الأخلاق وتهذب السلوك وتنمي بواعث الخير والإصلاح .

ب ـ استثمار برامج التربية والتعليم والمنشورات الخاصة بالأطفال لغرس الوعي الأمني وقواعد السلوك السليم

ج ـ الاستفادة من وسائل الإعلام العربية لنشر الوعي الأمني في المجتمع العربي وبين الجاليات العربية المهاجرة. (الاستراتيجية العربية، ١٩٩٦).

٣ ٦ ٣ في مجال توعية المواطن بأهمية الوقاية

أ ـ إعداد برامج إعلامية لنشر الوعي بين المواطنين بما يكفل الوقاية من الجريمة.

ب ـ تشجيع إسهامات جمعيات أصدقاء الشرطة في نشر الوعي الأمني.

ج ـ التنسيق مع المؤسسات التعليمية لنشر التوعية الأمنية في أوساط الطلاب. (الاستراتيجية العربية ، ١٩٩٦).

٣ ٦ ٤ في مجال تكوين رأي عام واع

أ ـ تنشيط دور الجمهور في التعاون مع أجهزة الأمن وتنمية إحساس المواطنين بأهمية المشاركة الفعلية في مكافحة الجريمة.

ب ـ دعم النشاطات التطوعية المساندة لعمل الأجهزة الأمنية

ج ـ تكثيف وتنويع برامج التوعية الأمنية لتشمل كافة الفئات الاجتماعية.

د ـ عداد نشرات وملصقات للتوعية الأمنية والوقائية من الجريمة.

٣ ٦ ٥ في مجال تطوير المؤسسات الإعلامية

أ ـ إجراء بحوث ودراسات وإقامة ندوات لتطوير المؤسسات والأليات الإعلامية لتوعية الجمهور

ب ـ عقد دورات تدريبية للعاملين في أجهزة الإعلام الأمني لتنمية قدراتهم في مجال اختصاصتهم

ج ـ عقد ندوات ومؤتمرات يشارك فيها الإعلاميون الأمنيون لمناقشة ظاهرة الجريمة والانحراف .

د ـ تشجيع الترجمة في مجال المنشورات ذات الاهتمام بقضايا الإعلام الأمني .

هـ ـ التنسيق مع المؤسسات الإعلامية لوضع الخطط التي تساند جهود الأجهزة الأمنية للوقاية من الجريمة » . (الاستراتيجية العربية ، ١٩٩٦) .

٣ ٦ ٦ في مجال وضع ضوابط علمية وتقنية

أ ـ عدم نشر كل ما من شأنه تشجيع الانحراف أو التأثير على الأمن العام .

ب ـ الالتزام بالقواعد القانونية المقررة للنشر عن الجرائم .

٣ ٦ ٧ في مجال إبراز دور الأجهزة الأمنية

إعداد مواد إعلامية تكفل إيضاح دور رجال الشرطة ومهامهم في مجال منع الجريمة ومكافحتها :

أ ـ تكثيف النشاط الإعلامي في المناسبات الشرطية العربية والدولية

ب ـ تشجيع عقد الاتفاقيات الثنائية والجماعية للتعاون الإعلامي في المجال الأمني .

ج ـ إعداد البحوث الميدانية المشتركة التي تتناول معالجة القضايا الأمنية الرئيسة

د ـ عقد لقاء مرة كل سنتين لرؤساء أجهزة الإعلام الأمني في الدول العربية لتنمية وتوثيق التعاون وتنسيق الجهود في مجال التوعية الأمنية .

هـ ـ دعم جهود المكتب العربي للإعلام الأمني لتحقيق التنسيق والتعاون والتكامل بين الخطط الإعلامية الأمنية

و ـ وضع خطة إعلامية أمنية عربية نموذجية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة تستهدي بها الدول الأعضاء.

ز ـ تضمين برنامج عمل المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية والتدريب حاليا) إجراء بحوث ودراسات وإقامة ندوات لتطوير أساليب التوعية الأمنية

ح ـ عقد دورات تدريبية في أجهزة الإعلام الأمني من قبل المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية) لتنمية قدراتهم.

خ ـ تعزيز التعاون مع المنظمات والهيئات العربية والدولية المتخصصة في مجال العدالة الجنائية والوقاية من الجريمة. (الاستراتيجية العربية، ١٩٩٦).

أما الآليات المقترحة لتنفيذ المشروع العربي للإعلام الأمني فقد اقترحت الأليات التالية:

أ ـ تشكيل لجنة وطنية للتوعية الأمنية مكونة من ممثلي الأجهزة الأمنية والجهات المعنية الأخرى للاستئناس برأيها فيما يخص البرامج الإعلامية ومدى التزامها بالمبادئ الأساسية للتربية والتوجيه الوطني والاعتبارات الأمنية على وجه الخصوص وذلك في الدول التي لا توجد فيها مثل هذه اللجنة.

ب ـ إحداث إدارة متخصصة بالإعلام الأمني بوزارات الداخلية في الدول التي لا يوجد فيها مثل هذه الادارة والعمل على تأهيل العاملين فيها. (الاستراتيجية العربية، ١٩٩٦).

وفي الاجتماع الحادي عشر للجنة الاسستشارية لتقييم وتوجيه البرامج الإعلامية والثقافية والتربوية من ناحية تأثيرها السلوكي والأمني والذي

عقد في تونس في الفترة من ٣-١٥\١١\١٤١٨هـ الموافق ٢-١٤\٣\١٩٩٨م صدر مشروع قانون عربي نموذجي بشأن الأسس والقواعد المتعلقة بتناول وسائل الإعلام العربية للمسائل الأمنية والذي يمثل البند الأول من بنود الاجتماع الحادي عشر للجنة وينص على ما يلي :

١ - يحظر على وسائل الإعلام نشر كل ما من شأنه تعريض سلامة الدولة وأمتها وأمنها الداخلي أو الخارجي للخطر وكذلك التحريض على قلب نظام الحكم في الدول العربية أو الإضرار بمصالحها العليا .

٢ - يحظر على وسائل الإعلام نشر أي شيء يتضمن سخرية أو تحقيراً لإحدى الديانات السماوية أو أحد مذاهبها أو يساعد على إثارة النعرات الطائفية أو العنصرية أو الدينية .

٣ - يحظر على وسائل الإعلام نشر كل ما من شأنه الإضرار بالعملة الوطنية لإحدى الدول أو ما يؤدي إلى بلبلة الأفكار عن أسواق المال أو الاوضاع الاقتصادية للدول .

٤ - يحظر على وسائل الإعلام التحريض على ارتكاب الجرائم أو إثارة البغضاء أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع أو التحريض على مقاومة السلطات العامة أو بغض طائفة من الناس أو عدم الانقيادللقوانين

٥ - للصحفي الحق في الحصول على الأنباء والمعلومات والإحصاءات من مصادرها وله الحق في نشرها ولا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلومته وذلك في حدود الأمن والأخلاق والأداب العاة

٦ - يلتزم الصحفي فيما ينشره بالمبادئ والقيم التي يتضمنها الدستور وبأحكام القوانين متمسكا في جميع الأحوال بمقتضيات الشرف والأمانة والصدق والموضوعية وآداب المهنة وتقاليدها بما يحفظ للمجتمع قيمه ومثله وبما لا ينتهك حقا من حقوق المواطنين أو يمس إحدى حرياتهم

٧ ـ يجب على كل وسيلة إعلامية نشرت أو بثت تصريحات أو أخباراً غير صحيحة تصحيح ذلك ونشره أو بثه مجانا بناء على طلب صاحب الشأن في أول عدد يصدر بعد طلب التصحيح وفي نفس المكان أو الوقت وبالحروف نفسها

٨ ـ إذا توفي الشخص المذكور اسمه في الخبر المعترض عليه أو كان عاجزاً أو منعه عائق سببه مشروع يمكن أن يحل محله في الرد ممثله القانوني، أو أحد أقاربه من الأصول أو الفروع أو الحواشي من الدرجة الأولى حسب الأولوية.

٩ ـ يجب على وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أن تنشر أو تبث مجاناً أي حكم نهائي بانعدام وجه الدعوى أو البراءة على شخص اتهمته هذه الوسائل.

١٠ ـ يحظر على وسائل الإعلام نشر أو بث الأخبار أو الصور أو التعليقات التي تتصل بالحياة الخاصة أو العائلية للأفراد ولو كانت صحيحة إذا كان من شأن نشرها الإساءة إلى أحد الأفراد.

١١ يحظر على وسائل الإعلام نشر أو بث خبر من شأنه الإضرار بسمعة شخص أو ثروته أو بأسمه التجاري، أو نشر أمر يقصد به تهديد، أو إرغامه على دفع مال أو تقديم منفعة للغير، أو حرمانه من حرية العمل.

١٢ ـ يحظر على وسائل الإعلام تناول مسلك المشتغل بالعمل العام أو الشخص ذي الصفة النيابية أو المكلف بخدمة عامة، إلا إذا كان التناول وثيق الصلة بعمله ومستهدفا المصلحة العامة

١٣ ـ يحظر على وسائل الإعلام نشر أو طبع أو بث ما من شأنه التحريض أو الدعوة إليه أو الاعتداء على الغير بأية صورة من الصور

١٤ ـ يحظر على وسائل الإعلام نشر ما تتناوله سلطات التحقيق أو المحاكمة بما يؤثر على التحقيق أو المحاكمة ، وبما يؤثر على مراكز من يتناولهم التحقيق أو المحاكمة .

١٥ ـ تلتزم وسائل الإعلام بنشر بيانات النيابة العامة وكذلك نشر منطوق الأحكام أو القرارات التي تصدر في القضايا التي تناولتها بالنشر أثناء التحقيق أو المحاكمة . وموجز كاف للأسباب التي تقوم عليها وذلك إذا صدر القرار بالحفظ أو صدر الحكم بالبراءة

١٦ ـ يحظر على وسائل الإعلام أن تنشر أو تبث ما يدور من مرافعات أمام المحاكم إذا نظر في القضية في جلسة سرية .

١٧ ـ لا يجوز تحريف ما يدور في جلسات المحاكم من مداولات المحاكم أو الهيئات النظامية في الدولة

١٨ لا يجوز نشر أخبار بشأن تحقيق جنائي قائم إذا كان قاضي التحقيقات الجنائية الجارية قد أمر بجعل التحقيق سرياً أو كانت النيابة العامة قد حظرت إذاعة شيء عنه .

١٩ ـ لا يجوز بسوء قصد نشر أخبار كاذبة أو أوراق مصطنعة أو مزودة منسوبة كذباً إلى الغير

٢٠ ـ لا يجوز نشر أو بث تحقيق في موضوع يتناول أكثر من طرف دون أن يتضمن هذا التحقيق عرضا لآراء جميع الأطراف المعنية مباشرة بهذا الموضوع .

٢١ ـ يحظر على وسائل الإعلام دفع أية مبالغ أو تقديم أية وعود للشهود المعروفين أو المحتملين في أية قضية جنائية من أجل نشر معلومات حول هذه القضية حتى تنتهي إجراءات المحاكمة .

٢٢ ـ يحظر على وسائل الإعلام نشر وقائع التحقيقات أو المحاكمات المتعلقة بالأحوال الشخصية والتي تحظر المحكمة نشرها مثل دعاوى الطلاق أو التفريق أو الزنا أو البنوة أو الإجهاض أو محاكم الأحداث

٢٣ ـ يجرم نشر أخبار الإجراءات القضائية إذا تضمن النشر أموراً من شأنها التأثير في سير العدالة سواء كان التأثير في القضاة الذين يناط بهم الفصل في دعوى مطروحة أو في رجال القضاء أو النيابة ا,الشهود أو الرأي العام.

٢٤ ـ يجب على وسائل الإعلام أن تلتزم بالابتعاد عن الإثارة والمبالغة فيما يتعلق بالتحقيقات أو المحاكمات الجنائية والعمل على تأكيد مبدأ سيادة القانون ولا يجوز التعليق على التحقيقات أو المحاكمات إلا بعد الفصل في الدعوى بصفة نهائية.

٢٥ ـ تلتزم وسائل الإعلام بالمقومات الأساسية للمجتمع وعدم نشر كل ما يخالف أو يمس قداسة الأديان أو يخدش الآداب العامة أو يسيء إلى الناشئة.

٢٦ ـ لا يجوز نشر أو بث الأحكام الصادرة في جرائم الاغتصاب أو الإعتداء على العرض وجرائم الأحداث بشكل يبرز الغرائز أو يمس بسمعة اطراف القضية. (وثائق الاجتماع الحادي عشر، ١٩٩٨ : ٣١ـ٣٨)

ويتضح من خلال المنجزات السابقة في مجال العمل الإعلامي الأمني في الوطن العربي أن هناك بعض المنجزات التي يمكن أن تحقق بعض الشيء بالرغم من حداثة العمل الإعلامي الأمني في الوطن العربي حيث إنه لم يتجاوز عامه السابع بعد (١٩٩٣ـ١٩٩٩) إلا أن المشكلة تتمثل في إن العديد من تلك التوصيات والبرامج المقترحة والمشروعات المنبثقة عن اجتماعات المسئولين عن الإعلام الأمني في الوطن العربي لم تترجم إلى واقع ملموس في بعض الدول العربية حتى الآن مما يعني أن هناك بعض المعوقات التي لا زالت تحد من فعالية تفعيل القرارات الرسمية لمسئولي الإعلام الأمني العربي.

ويمكن إيضاح ذلك من خلال عرض لنتائج الدراسة الاستطلاعية التي قام بها المكتب العربي للإعلام الأمني بالقاهرة والتي أعدها عام ١٩٩٦ وهدفت إلى معرفة مدى تنفيذ الدول العربية لتوصيات المؤتمر العربي الأول للمسئولين عن الإعلام الأمني حيث أوضحت العديد من المعوقات الروتينية، والتقنية ، والادارية في العديد من الدول العربية التي لا زالت تحد من تحقيق عمل إعلامي أمني متكامل كما يتضح من العرض التالي :

أما عن النتائج التي أوضحتها الدراسة فقد اتضح أنه فيما يخص التوصية الأولى بإنشاء لجنة إعلامية أمنية . اتضح أن سبع دول عربية فقط تمثل (٧ , ٤٦٪) من مجموع الدول العربية التي أجابت على استبانه الاستقصاء أوضحت أنها أنشأت لجنة إعلامية أمنية مشتركة . هي كل من (الأردن ، البحرين ، السعودية ، العراق ، فلسطين ، قطر ، اليمن) . في حين رأت ثمان دول عربية أخرى اشتركت في الإجابة على الإستبانة وتمثل ٣ , ٥٣٪) أنها لم تنشئ هذه اللجنة . مما يشير إلى أن توصية إنشاء لجنة إعلامية أمنية لم تصل بعد إلى معدل التنفيذ المنشود .

إلا إن الدراسة تشير إلى انه بالرغم من وجود نسبة لا يستهان بها من الدول العربية تمثل اكثر من النصف لم تقم بتنفيذ التوصية الأولى من توصيات المؤتمر إلا إنه لم ترد أي إجابة تدل على عدم القناعة بها أو الرفض التام لتنفيذها . و بالرغم من التعليل السابق لمحللي المكتب العربي ، إلا أن ذلك يعكس بوضوح وجود بعض التحفظات من قبل بعض الدول العربية حيال بعض القضايا الأمنية .

وكانت أغلب التبريرات التي أبدتها الدول التي لم تقم بإنشاء تلك اللجنة الإعلامية تتمثل في التبريرات التالية كما يتضح من الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢) تبريرات الدول العربية في عدم إنشاء لجنة إعلامية للإعلام الأمني

التبرير	العدد	٪
الفكرة لا زالت قيد الدراسة	٦	٤٠,٠
يوجد لجنة أو جهاز آخر يقوم بالعمل	٣	٢٠,٠
عدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة لعمليات الإنشاء	١	١,٧
وجود صعوبات تنظيمية	١	٦,٧

الجدول من عمل الباحث معتمدا على نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي الأول، ١٩٩١ ص ٥١).

ومن خلال تحليل التبريرات السابقة لردود الدول العربية ، يتضح أن ٤٠٪ من تلك الردود تشير إلى أن الموضوع لازال قيد الدراسة والبحث، مما يشير إلى أن الكثير من القضايا الأمنية بالرغم من وجود توصيات شبه متفق عليها بين الأقطار العربية خلال المؤتمرات إلا إنها تخضع مرة أخرى للدراسة والتمحيص وفقاً للسياسيات المحلية لكل قطر . مما يجعلها قد لا ترى النور أو التطبيق إذا لم تتفق مع السياسيات المحلية لذلك القطر . أما التوصية الثانية والمتضمنة في الفقرة الثالثة والتي تشير إلى (دعوة الجهات المختصة في الدول الأعضاء إلى العمل على أفضل أساليب غرس المفاهيم الأمنية لدى المواطن وتعزيز الثقة مع رجال الشرطة) . فقد اتضح أن هناك بعض التماثل في الأساليب المتبعة بالرغم من وجود بعض الاختلافات كما يتضح من الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣) الأسلوب المتبع في بعض الدول العربية لغرس المفاهيم الأمنية لدى المواطن العربي

الأسلوب المتبع	عدد الدول	٪
تبصير الجمهور بدوره الأمني	١٥	١٠٠
الإعلام عن تطور أجهزة الأمن.	١٤	٩٣,٣
نشر جهود رجال الأمن.	١٤	٩٣,٣
تهيئة رأي عام مستنير	١٤	٩٣,٣
العمل على تغيير اتجاهات الأفراد السلبية	٩	٦٠,
دراسة اتجاهات الرأي العام	٨	٥٣,٣
العمل على محاربة الشائعات	١	٦,٧
ممارسة المسئولية الأمنية	١	٦,٧
مشاركة المواطنين في اداء مسئولياتهم الأمنية	١	٦,٧
العمل على إدخال المفاهيم الأمنية في مناهج التعليم	١	٦,٧

الجدول من عمل الباحث معتمدا على نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي لأول، ١٩٩٦ ص ص ٢٠ ـ ٢٣ مع ملاحظة أن النسبة احتسبت وفقاً لعدد الدول العربية التي إجابة على الاستبيان وعددها ٥١ دولة وذلك في كافة الجداول اللاحقة.

وكما يتضح من الجدول رقم (٣) فإن محاولة إشراك الجمهور في تبصيره بدوره الأمني قد أتى في المرتبة الأولى بين الأساليب المتبعة في الدول العربية لغرس المفاهيم الأمنية . ويعد ذلك خطوة جريئة من الجهات الأمنية في الوطن العربي للتوعية بالدور الذي يمكن أن يقوم به المواطن في الحفاظ على الأمن الوطني حيث ظل المواطن العربي ولسنوات طويلة ، في دور المتلقي للأوامر الأمنية والمطالب بتنفيذها من الجهات الأمنية دون أن يشارك هو في صنعها كما يتضح أن هناك بعض التماثل في العديد من الأساليب

مثل تبصير الجمهور، ونشر جهود رجال الأمن. الخ ما هنالك من الأساليب إلا انه يتضح أيضا أن بعض الدول العربية رغم تبنيها لأساليب متماثلة إلا أن بعضها تبنى إلى جانب ذلك أساليب أخرى، تجاوزت مرحلة التبصير والتوعية للمواطنين إلى إشراك المواطنين في المسئولية الأمنية، أو تضمين القضايا الأمنية في مناهج التعليم. ويعد مثل ذلك الإجراء خطوة جريئة في السياسة الإعلامية الأمنية العربية. إلا أن مثل ذلك الأسلوب لا يزال في خطواته الأولى حيث لم يتبنى ذلك الاتجاه سوى دولة واحدة.

أما الجهات أو الآليات التي يتم بموجبها تنفيذ غرس المفاهيم الأمنية لدى المواطن العربي فقد تباينت ردود أفعال الدول العربية عن طبيعة تلك الجهات ونوعيتها على النحو التالي: كما يتضح من الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤) الجهات المقترحة لغرس المفاهيم الأمنية لدى المواطن

الجهة المقترحة لغرس المفاهيم الأمنية	عدد الدول	٪
الأجهزة الإعلامية	١٤	٩٣,٣
الأجهزة الشبابية	١٢	٨٠,٠
الأجهزة التعليمية	١٢	٨٠,٠
الأجهزة الأمنية	١٢	٨٠,٠
الأجهزة الصحفية	١١	٧٣,٣
الجمعيات الخاصة	٩	٦٠,٠
الأجهزة الدينية	١١	٥٣,٣
الشركات الإعلامية الخاصة	٧	٤٦,٧
كليات الشرطة والقائمين على المدارس الشرطية	١	٦,٧
المنظمات الشعبية	١	٦,٧
رجال الفكر	٨	٥٣,٣
قيادة الأحزاب السياسية	١	٦,٧
المجلس الأعلى للثقافة والفنون	١	٦,٧

الجدول من عمل الباحث معتمداً على نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي الأول،١٩٩٦،ص٢٤ـ٢٥

ويتضح من خلال استقراء جدول رقم (٤) أنه بالرغم من تبني العديد من الدول العربية لأساليب متماثلة في غرس المفاهيم الأمنية إلا أن هناك بعض الاختلافات في الجهات المنفذة لذلك حيث رأى البعض أن الأجهزة الإعلامية هي المسئولة، بينما رأى آخرون أن ذلك مسئولية الأجهزة الشبابية، أو التعليمية ، أو الصحفية الخ ما هناك من الجهات التي يوضحها الجدول.

مثل تلك النتيجة تعكس حقيقة مفادها أن الإعلام الأمني العربي لا زال غير محدد الهوية أو المرجعية في الأقطار العربية. مما يجعل كل قطر يوكل مهمته إلى جهة معينة ، إعلامية ، أو تعليمية ، أو أمنية ، أو غير ذلك من الجهات الأخرى . وتبرز الخطورة في ذلك التباين في الجهات التنفيذية، للسياسة الإعلامية الأمنية إلى تباين المخرجات التي قد تحصل عليها الأقطار العربية من قطر إلى آخر حيث أن اختلاف الجهات المنفذة للسياسة الواحدة يؤدي إلى اختلاف النتائج . وذلك وفقاً لطبيعة كل جهة فالجهات الإعلامية مثلاً بلا شك تختلف أساليبها، وطرق معالجتها للقضايا ، وقوة تأثيرها كل الاختلاف عن الجهات الأمنية ، أو التعليمية . كما أن النتائج التي يمكن أن تحققها كل جهة ستختلف عن النتائج التي ربما تحققها الجهة الأخرى . مثل تلك النتيجة تجعل المخطط العربي للسياسة الإعلامية الأمنية لا يتوقع نتائج ملموسة أو متقاربة بين الأقطار العربية في ظل تباين الجهات المنفذة للسياسات الإعلامية الأمنية.

وعن استجابات الدول العربية للتوصية بدعوة وسائل الإعلام المختلفة في الدول الأعضاء إلى المساهمة في تعميق وعي الجمهور بدور الاجهزة

الشرطية والأمنية في تأمين حماية المواطن من الجريمة بشتى صورها بما يضمن الثقة المتبادلة ويساعد على مشاركة المواطن في الوقاية من الجريمة . فقد أشارت ١٣ دولة بنسبة ٨٦,٧٪ إلى قيامها بذلك . وكما يتضح من الجدول رقم (٥) فقد تعددت الوسائل التي استخدمتها الدول العربية إلا انه يتضح تماثل تلك الوسائل في معظم الدول العربية التي أجابت على الدراسة إلى حد كبير

جدول رقم (٥)

وسائل دعوة أجهزة الإعلام بتعميق وعي الجمهور بدور أجهزة الشرطة في حماية المواطن من الجريمة.

الوسيلة	عدد الدول	٪
عقد لقاءات متعددة	١٢	٨٠,٠
مخاطبة وسائل الإعلام المختلفة	١١	٧٣,٣
عمل نشرات إرشادية	١٠	٦٧,٧
عقد ندوات ومؤتمرات	١	٦,٧

الجدول من عمل الباحث معتمداً على نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي الأول،١٩٩٦،ص٢٩

فكما يتضح من الجدول رقم (٥) فقد أتت عقد اللقاءات المتعددة بين أجهزة الإعلام والأجهزة الأمنية في المرتبة الأولى من بين الوسائل التي استخدمتها الدول العربية في التحاور مع الأجهزة الإعلامية ، وذلك بنسبة ٨٠ . ٠٪ . كما أتى في المرتبة الثانية مخاطبة وسائل الإعلام المختلفة . وتعكس هذه النتيجة حقيقة مفادها أن الإعلام والأمن في الوطن العربي ما زالا يعملان في اتجاهين مختلفين مما يقتضي عقد مثل تلك اللقاءات وإرسال الخطابات لتقريب وجهات النظر ، وشرح الصورة المستهدفة من قبل رجال الأمن لتبنى الأجهزة الإعلامية للسياسيات الأمنية . وتعد هذه الخطوة ، خطوة جريئة على الطريق السليم ، لتقريب وجهات النظر بين الأجهزة الإعلامية ، والأمنية ، لا سيما في مثل الظروف الحالية ، التي يتجه فيها الإعلام العالمي ، والعربي إلى طلب مزيد من الحرية ، والتخلص من القيود الأمنية . مما يولد هناك حساسيات معينة في الأجهزة الإعلامية ، من كل ما هو أمني ، وذلك لارتباط الأمن بالرقابة .

أما بخصوص التوصية بتطوير وتعزيز قدرات وإمكانات إدارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية حتى تتمكن من القيام بدورها الريادي في توثيق التعاون والتفاهم بين الجمهور وأ جهزة الشرطة ، كما أشارت إلى ذلك الفقرة (ب) من التوصية الثالثة فقد أفادت (١٢) دولة بنسبة ٨٠ ٪ انها قد قامت فعلاً بذلك ومع أن هناك بعض التماثل في الأساليب المتبعة . إلا أن هناك أيضاً بعض الاختلاف كما يتضح من الجدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦) أساليب تطوير قدرات العلاقات العامة بوزارات الداخلية

الأسلوب الذي اتبع في التطوير	العدد	٪
تعزيز الأفراد العاملين	١٢	٨٠,٠
تعزيز العنصر البشري	١٢	٨٠,٠
تعزيز قوتها من الضباط	١٢	٨٠,٠
تعزيز كافة الفروع الجغرافية	٨	٥٣,٣
تعزيز الإدارة العامة بالإمكانات الفنية المتطورة	٧	٤٦,٧
الارتقاء بالمستوى التنظيمي	٧	٤٦,٧
عقد دورات تدريبية متخصصة	٦	٤٠,٠
التوسع في الزيارات الخارجية لأفراد العلاقات العامة		
في وزارة الداخلية	٣	٢٠,
إنشاء دبلوم للإعلام الأمني	١	٦,٧

الجدول من عمل الباحث معتمدا على نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي لأول، ١٩٩٦

فكما يتضح من الجدول رقم (٦) فقد أتى تعزيز الكوادر البشرية في مقدمة الأساليب المتبعة لتعزيز الأجهزة الأمنية العاملة في مجال العمل الإعلامي الأمني. وتعد مثل هذه الخطوة ضرورية جداً ولا سيما وان مجال الإعلام الأمني لازال من المجالات الجديدة التي تعاني نقصاً حاداً ليس في الكوادر الأمنية فحسب بل في كافة الأمور ولذا نرى أن معظم الدول العربية وبنسبة ٨٠٪ أشارت إلى أنها قامت بتعزيز العنصر البشري العامل في تلك الأجهزة. بينما نرى أن تعزيز الإمكانات الفنية، أو التجهيز به، أو الارتقاء بمستوى الأداء لم يحظ سوى بنسب بسيطة في معظم الدول

العربية مما يوضح بجلاء أن العمل الإعلامي الأمني ما زال في بدايته، وأنه ما زال يفتقر إلى أبسط مقومات وجوده المتمثلة في العنصر البشري بصرف النظر عن نوعيتهم، أو إمكاناتهم الفنية، أو التدريبية.

وبخصوص مدى تنفيذ الدول العربية للتوصية بوضع أسس وقواعد مشاركة الجمهور في مكافحة الجريمة والوقاية منها بما يكفل حفز وتشجيع المواطن على التعاون مع الأجهزة الأمنية، كما أشارت إلى ذلك الفقرة (ج) من التوصية الثالثة. فقد أشارت ردود الدول العربية عن تلك القواعد التي ترى اتباعها إلى وجود شبه اتفاق في تبني بعض الأساليب كما يتضح من الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧) اسس وقواعد مشاركة الجمهور في مكافحة الجريمة والوقاية منها

	العدد	٪
١ ـ اداء رجال الأمن لرسالتهم اداء متميزاً يعتمد على التمسك بالقيم الفاضلة وحسن معاملة الجمهور.	١٥	١٠٠
٢ ـ التأكيد على دور الأسرة في تعويد النشئ على احترام القانون والقائمين عليه والتبصير بالدور الهام الذي تقوم به. بما يسهم في تكوين شخصية إيجابية واعية مدركة لمسئولياتها الأمنية.	١٥	١٠٠
٣ ـ ضرورة قيام دور التعليم بغرس روح الانضباط بين طلابها وتعويدهم على احترام نظم المجتمع ووقوفهم على واجباتهم وحقوق الآخرين.	١٥	١٠٠
٤ ـ العمل على ترسيخ تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وقيمه السمحة من خلال معالجات إعلامية هادفة.	١٥	١٠٠
٥ ـ الالتزام بالصدق ودقة وموضوعية التناول الإعلامي للقضايا الأمنية	١٤	٩٣,٣
٦ ـ تعظيم إحساس المواطن بمسئولياته الجماعية في مجال مكافحة الجريمة.	١٤	٩٣,٣
٧ ـ العمل على تعميق وعي الجمهور بالجوانب الأحزاب المختلفة.	١٤	٩٣,٣
٨ ـ تسهيل عمليات اتصال الضحايا والمبلغين برجال الأمن والعمل على حمايتهم من أية مخاطر يمكن أن يتعرضوا لها جراء ذلك.	١٤	٩٣,٣
٩ ـ دعوة أجهزة الإعلام لتنفيذ استراتيجية إعلامية متكاملة تضمن رسم صورة ذهنية سليمة لرجل الشرطة وإبراز دوره الاجتماعي والإنساني.	١٤	٩٣,٣
١٠ ـ تشجيع الجمعيات الأهلية للقيام برسالتها في التأكيد على أهمية مشاركة المواطنين للأجهزة الأمنية في مجال مكافحة الجريمة ومكافحة الانحراف.	١٢	٨٠,٠
١١ ـ سعي أجهزة الإعلام لزيادة مشاعر الثقة في نفوس ابناء الأمة العربية وترانها الحضاري.	١٠	٦٦,٧
١٢ ـ أهمية مراعاة الشهود وحقوق الإنسان	١	٦,٦

الجدول من عمل الباحث معتمداً على نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي الأول،١٩٩٦،ص٣٩ ـ ٤٠

فكما يوضح الجدول رقم (٧) فقد اتفقت جميع الدول العربية المشاركة في الاستقصاء على الأساليب الأربعة الأولى ، في حين الأساليب من الخامس إلى التاسع قد حظيت بشبه إجماع حيث أشار ٩٣,٣٪ إلى تبنيها مثل ذلك الأسلوب . في حين نرى أن الأسلوب العاشر والمتمثل في تشجيع الجمعيات الأهلية للقيام بدورها في التأكيد على أهمية مشاركة المواطن في الوقاية من الجريمة ، قد حظي بأغلبية بلغت ٨٠,٠٪ . أما الأساليب التي لم تلاق قبولاً كبيراً ولم تتبناها سوى دولة واحدة تقريباً فتتمثل في أهمية مراعاة الشهود كما يتضح من الأسلوب الثاني عشر ، وحقوق الإنسان وكما يبدو فإن هذا الأسلوب غير واضح الهدف بشكل مباشر لتحقيق التوصية المذكورة .

وعن إعداد مواد وبرامج إعلامية تبرز تعاون وتكاتف الجمهور مع أجهزة، الشرطة أكدت ٦٦,٧٪ من الدول العربية قيامها بذلك في حين أشارت ٢٠٪ إلى أنه جار إعداد هذه المواد في حين أشار ٦,٧٪ بأنه لم يتم الإعداد حتى الآن . وتمثلت تلك البرامج المعدة فيما يلى :

جدول رقم (٨) البرامج والمواد الإعلامية

التي تبرز تعاون الجمهور مع رجال الأمن في بعض الدول العربية

الأردن	١ ـ العين الساهرة. ٢ ـ برنامج برنامج الشرطة. ٣ ـ التوعية المرورية. ٤ ـ فلاشات مرورية. ٥ ـ مجلة الشرطة. ٦ ـ مجلة الشرطي الصغير.
الإمارات	١ ـ دعوة للسلامة. ٢ ـ برنامج مجالات عمل الشرطة ، فقرات إرشادية أمنية ، برنامج إذاعي باسم العين الساهرة.
تونس	١ ـ مرصد المرور. ٢ ـ مكاتب استقبال مختف وحدت الأمن ، ومضات إشارية ، استكشات قصيرة إذاعية وتلفزيونية.
سوريا	برامج توعية مع مواطنين متعاونين ، تحقيقات خاصة في مجال الشرطة، تنظيم عقد بعض الندوات.
العراق	الداخلية والمجتمع برنامج تلفزيوني، الشرطة في خدمة الشعب ، برنامج إذاعي ، برنامج الجريمة والعقاب إرشادات المواطن خلال المسلسلات التلفزيونية.
قطر	الشرطة معك برنامج تلفزيوني، وقفة أمنية برنامج إذاعي.
الكويت	أسابيع المرور، أسابيع التوعية من أضرار المخدرات، برامج الأطفال.
مصر	مجلة الدين برنامج أسبوعي تلفازي، التوعية الدينية ، برامج إذاعية وتلفزيونية، النشرات الخاصة بتوعية الجماهير بالأساليب المستجدة في ارتكاب الجريمة ، برامج المواجهة.
اليمن	فلاشات تلفيونية ، مقابلات تلفزيونية، مقالات صحفية وتحقيقات ، حلقات إذاعية.

الجدول من عمل الباحث معتمداً على نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي الأعمال، ١٩٩٦ ص ٤٢ـ٤٣)

وكما يتضح من الجدول رقم (٩) فإن هناك العديد من المواد والبرامج الإعلامية في العديد من الأقطار العربية إذا عية ، ومطبوعات ، ونشرات ، ومجلات وخلافه . الإ أن المشكلة تتمثل في أن تبادل تلك البرامج الإعلامية بين أقطار الوطن العربي لازال يصدم بالعديد من المعوقات حيث أنه لم يشر سوى ٣ , ٥٣٪ من مجموع الدول العربية عن إمكانية تبادلها تلك البرامج مع بقية الدول العربية الأخرى .

في حين أن بقية الدول العربية تراوحت ردودهم بين موافق على إرسالها وسيقوم بذلك ، وبين رافض لذلك مبديا أن هناك بعض الصعوبات التي تمنع إرسال مثل تلك البرامج .

وحول أساليب تشجيع إنشاء الجمعيات الأهلية ذات الاهتمام بالجانب الأمني أشارت الدول العربية إلى عدد من الأساليب كما يوضحها الجدول رقم (٩) .

جدول رقم (٩)أساليب تشجيع إنشاء الجمعيات الأهلية ذات الاهتمام بالجانب الأمني

الأسلوب	العدد	٪
التعاون المستمر مع الأجهزة الأمنية المختصة	٧	٤٦,٧
مشاركة الجمعيات في الأنشطة الأمنية ذات العلاقة	٧	٤٦,٧
تزويد الجمعيات الأهلية بالبيانات والمعلومات ذات العلاقة	٧	٤٦,٧
تبسيط إجراءات الإنشاء	٤	٢٦,٧
تدريب الكوادر الفنية الموكل إليها العمل بهذه الجمعيات	٣	٢٠,
الإعفاء من الرسوم المقررة	١	٦,٧
شهادات تقدير	١	٦,٧
عقد اجتماعات دورية مع اعضائها	١	٦,٧
تنظيم زيارات لإدارات الشرطة	١	٦,٧

الجدول من عمل البحث معتمداً على (نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي الأعمال، ١٩٩٦ص٤٧)

ومن خلال تحليل النتيجة السابقة كما يوضحها الجدول رقم (٩) فإنه يتضح عدم وجود رغبة قوية لدى معظم الدول العربية، في تشجيع قطاعات أهلية، تتولى العمل الأمني، أو حتى تشارك فيه ما لم يكن ذلك تحت رقابة الأجهزة الرسمية. فكما يتضح فإنه في أفضل الأحوال لم تزد النسبة عن ٤٦,٧٪ من الدول العربية المشاركة التي أشارت إلى موافقتها وتبنيها لأساليب السماح للجمعيات الأهلية في الاشتراك مع الجهات الأمنية الرسمية في الاطلاع على بعض الأنشطة الأمنية. مما يعكس استئثار الأجهزة الرسمية في الدول العربية بالعمل الأمني، وعدم رغبتها في إشراك أجهزة أخرى بشكل مباشر

وعن الأساليب المتبعة لربط السياسات الأمنية والخطط الإعلامية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية. والتي نصت عليها الفقرة (أ) من التوصية الرابعة تعددت أساليب الدول العربية في هذا الشأن على النحو التالي كما يوضحها الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١١) الأساليب المتبعة لربط السياسات الأمنية والخطط الإعلامية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية

الأسلوب	العدد	٪
إعداد دراسات استراتيجية مشتركة	٧	٤٦,٧
إعداد مؤتمرات ولقاءات بصفة دورية	٧	٤٦,٧
وجود لجنة عليا للسياسات تقوم بهذه المهمة	٧	٤٦,٧
تنظيم لقاءات وندوات	١	٦,٧
تنظيم لقاءات وندوات	١	٦,٧
تنظيم لجان مشتركة	١	٦,٧
صدور توجيهات وتعميمها من خلال وسائل الإعلام	١	٦,٧

الجدول من عمل الباحث معتمداً على نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي الأعمال، ١٩٩٦)

فكما يتضح من الجدول رقم (١٠) فقد أتت الدراسات والمؤتمرات في قائمة الأساليب التي تبنتها الدول العربية لتحقيق ربط السياسات الأمنية والخطط الإعلامية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية . إلا أن هذه النتيجة لا ترقى إلى المستوى المأمول حيث يتضح أن معظم الأساليب المشار إليها لم يتبناها سوى ٤٦,٧٪ من مجموع الدول العربية المشاركة في افضل الأحوال . مما يشير إلى أن هناك العديد من الأساليب التنفيذية لتوصيات المؤتمر لم تفعل بشكل فعال إلى الآن .

أما بالنسبة لمدى دعوة أجهزة الإعلام لإبراز الدور الحقيقي لرجال الشرطة وما يقومون به من مهام ذات طابع إنساني واجتماعي . تسهم في حفظ حركة الحياة وانتظامها . اتضح أن غالبية الدول العربية وبنسبة وصلت إلى ٩٣,٣٪ أشارت إلى إنه قدتم توجيه أجهزة الإعلام للقيام بهذا الدور . إلا أن الوسائل التي استخدمت في إبراز هذا الدور قد تباينت على النحو التالي :

١ ـ أتت في المرتبة الأولى شيوعاً في الدول العربية القيام بالتوعية المرورية ، والتوعية من المخدرات والمؤثرات العقلية .

٢ ـ أما الحملات الإعلامية للتوعية بمنع إطلاق النار في الأفراح والمناسبات واتخاذ احتياطات الأمن والسلامة والوقاية من الحريق فقد أتت في المرتبة الثانية .

٣ ـ أتى الاهتمام بمكافحة الإرهاب وأساليب الوقاية من الجرائم في المرتبة الثالثة .

كما أتى في المرتبة الرابعة باقي الجرائم والتوعية بأخطارها . نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي الأول ، ١٩٩٦ : ٥٩) .

وحول مدى دعوة أجهزة الإعلام لتوضيح حقيقة الإسلام ، كما نصت عليه الفقرة (أ) من التوصية الخامسة أشار ٣ , ٧٣٪ من الدول العربية بأنها قد قامت فعلاً بتوجيه تلك الدعوة أما عن الأساليب التي استخدمتها أجهزة الإعلام العربية في توضيح حقيقة الإسلام فقد تعددت هذه الأساليب على النحو التالي كما يوضحها جدول رقم (١١).

جدول رقم (١١)

الأساليب التي استخدمتها أجهزة الإعلام العربية في توضيح حقيقة الإسلام

الأسلوب	العدد	٪
١ ـ تكثيف عقد الندوات الدينية للعلماء الذين يملكون القدرة على الإقناع لتعميق العقيدة الإسلامية في نفوس الأفراد والإسهام في فهم الدين فهماً صحيحاً.	١٠	٦٦,٧
٢ ـ التركيز على بث البرامج الدينية التي تعالج موضوعات وقضايا عصرية.	٩	٦٠,٠
٣ ـ الرقابة على الأعمال الفنية والوافدة من دول أجنبية والتأكد من توافقها مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.	٩	٦٠,٠
٤ ـ تقديم أعمال فنية تدعو للحفاظ على القيم الاجتماعية الأصلية.	٩	
٥ ـ تقديم برامج إعلامية مشتركة مع المؤسسات ذات العلاقة بالأمن.	٩	٦٠,٠
٦ ـ إعداد أعمال فنية وبرامج رفيعة المستوى قادرة على منافسة الافلام الوافدة.	٨	٦٠,٠
٧ ـ إعداد استراتيجية إعلامية مناسبة.	٨	٥٣,٣
٨ ـ العمل على تعدد القنوات التلفازية لإيجاد مناقذ متعددة تتناسب مع جميع فئات المشاهدين لتأكيد حقيقة الإسلام.	٧	٥٣,٣
٩ ـ عقد ندوات بالسجون وإذاعتها تلفزيونياً وإذاعياً.	١	٤٦,٧

الجدول من عمل الباحث معتمداً على نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي الأول، ١٩٩٦ ص ص٦١ـ٦٢

ويتضح من الجدول رقم (١١) أن إشراك العلماء ممن لهم القدرة على الإقناع ، والتأثير في الجمهور قد أتى في المرتبة الأولى من بين الوسائل التي ارتأتها الدول العربية .

لتعميق مفهوم الإسلام . وربما قد تكون هذه الوسيلة من أنجع الوسائل في مجتمع مثل المجتمع العربي ، والإسلامي . حيث يكون للعلماء مكانة كبيرة في نفوس الناس ، و التأثير عليهم . في حين يلاحظ أيضا أن الأسلوب الرقابي على الأعمال الإعلامية الوافدة التي تتعارض مع التعاليم الدينية قد أتى من ضمن الخيارات الثانية . التي حظيت بنسبة لا بأس بها بلغت ٦٠٪ . وتعد مثل هذه الوسيلة أمراً في غاية الأهمية ، لا سيما في ظل الصراع الثقافي العالمي الحالي . إلا أن مثل هذه الوسيلة ربما قد لا تحقق الهدف المنشود . في العصر الحاضر . (فقد اتسع الخرق على الراقع) ، ولن تستطيع أجهزة الرقابة العربية فعل أي شيء أمام طوفان المد الثقافي العالمي . إلا أنها تظل هي الوسيلة الأنجع ، مهما كانت ضآلة النتائج التي يمكن أن تحققها .

وقد أتى في آخر قائمة الوسائل التي ارتأتها الدول العربية لغرس المفاهيم الإسلامية ، تعدد القنوات التلفازية ، وعقد الندوات داخل السجون . وبالرغم من أن الوسائل السابقة يمكن أن تحقق بعض الشيء ، إلا أنها ربما تصطدم بمعوق أساسي ، وهو التعددية ، الطائفية ، والمذهبية ، أو الدينية ، في الأقطار العربية ، مما يجعل التركيز على أحد الأديان ، أو المذاهب لا يحقق الهدف المنشود ، بين الشرائح الأخرى من المجتمع . حيث أن مثل هذه البرامج لا تخاطب سوى شريحة واحدة من المجتمع . مما يجعل الحاجة ماسة إلى النظر إلى مثل هذه القضية لأخذها بعين الاعتبار عند التخطيط ، لمثل هذه البرامج التوعويه .

وعن مدى تطبيق الدول العربية للفقرة (أ) من التوصية الخامسة بشأن التنسيق مع المؤسسات التعليمية، والتربوية، والثقافية، لتعميق مفاهيم الدين الإسلامي الحنيف، وبث روح التربية السليمة، وتعزيز انتماء المواطن العربي لديانته ومجتمعه وتراثه وثقافته.

أشارت تسع دول بنسبة ٦٠,٠٪ بأنها تقوم بذلك في حين أشارت ٦ دول بنسبة ٤٠,٠٪ إلى عدم قيامها بذلك. وقد تفاوتت الأساليب التي اتبعتها الدول التي قامت بذلك لتحقيق هذه الغاية على النحو التالي كما يتضح من الجدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢)الأساليب التي اتبعتها الدول العربية لتعميق مفاهيم الدين الإسلامي الحنيف وبث روح التربية السليمة، وتعزيز انتماء المواطن العربي لديانته ومجتمعه وتراثه وثقافته

الأسلوب	العدد	٪
١ ـ تأصيل القيم الاجتماعية والأخلاقية النابعة من الشريعة الإسلامية.	٨	٥٣,٣
٢ ـ الاهتمام بثقافة النشئ والشباب والعمل على تحصينه ضد الغزو الثقافي.	٨	٥٣,٣
٣ ـ إقرار سياسة تربوية متكاملة.	٧	٤٦,٧
٤ ـ تكاتف الأسرة ومؤسسات التعليم في المجتمع لحماية الأطفال والشباب.	٧	٤٦,٧
٥ ـ الاهتمام بتدريس العقيدة الإسلامية في جميع مراحل التعليم بنسبة.	٦	٤٠,٠
٦ ـ تدريب المدرسين على تدريس مادة العقيدة الإسلامية بنسبة.	٦	٤٠,٠

الجدول من عمل البحث معتمداً على (نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي الأعمال، ١٩٩٦م

ويتضح من الجدول رقم (١٢) أن اتجاه إبراز الهوية الدينية ، في غرس المفاهيم الإسلامية ، والتثقيف ضد الغزو الثقافي ، قد أتى على رأس قائمة الخيارات العربية ، لغرس القيم الحميدة ، والهوية الدينة في نفوس النشئ. بينما أتت الخيارات الأخرى المتمثلة في تدريس الشريعة الإسلامية ، أو التدريب على تدريسها في آخر قائمة الخيارات . وهذا يؤكد ما ذكر سابقاً أن هناك بعض التحفظات على التركيز على بعض التوجهات الدينية في الأقطار العربية ، مما يجعل الأمر بحاجة إلى مزيد من الدراسة الشاملة ، والمعالجة المتكاملة في ضوء واقع التركيبة السكانية في الوطن العربي .

ومن خلال تحليل النتائج السابقة لمدي تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر العربي الأول للإعلام الأمني كما أوضحته نتائج دراسة المكتب العربي للإعلام الأمني يتضح لنا الأبعاد التالية :

١ ـ بالرغم من الجهود التي يبذلها المكتب العربي للإعلام الأمني لمتابعة العمل الإعلامي الأمني العربي ، ومحاولة معرفة المشكلات والمعوقات التي تحد من تنفيذ ، وتفعيل التوصيات العربية في هذا الشأن . إلا أن العمل الإعلامي برمته وعمل المكتب التنسيقي لازال يصطدم بالعديد من المعوقات التنفيذ يه ، والتشريعية ، والتخطيطية . وربما يعود ذلك إلى ما يلي :

٢ ـ اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية في العالم العربي مما يوجد نوعاً من اختلاف التوجهات الفكرية ، مما يجعل البعض يتجاوب مع بعض القضايا المطروحة ، ويمتنع عن البعض الأخر ، وفقا لمدى توافق الفكرة أو تعارضها مع السياسة المحلية لذلك القطر مما يجعل اتفاق الأقطار العربية على صياغات أمنية محددة أمراً يحتاج إلى المزيد من تقارب وجهات النظر ، وتخطى العقبات التنظيمية والسياسية .

٣ ـ لقد نتج عن اختلاف التوجهات السياسية العربية ، والتوجهات الإيديولوجية للأقطار العربية اختلاف الأساليب المتبعة للتعامل مع القضايا الأمنية في كل مجتمع عن الأخر . وهذا يؤدي إلى نتائج متباينة للقضية الواحدة ، مما يجعل العمل الأمني العربي ، لا يحقق الهدف المنشود بالشكل الذي خطط له .

٤ ـ اختلاف القدرات المالية والفنية من بلد عربي إلى آخر يوجد تفاوت ملحوظ في قدرات بعض البلدان العربية على تنفيذ بعض المشاريع الأمنية بالشكل المطلوب أو المأمول . وربما تقف هذه المشكلة عائقاً عن تحقيق نتائج ملموسة ، أو تنفيذ بعض التوصيات التي تحتاج إلى اعتمادات مالية ، كبيرة . ولا سيما إذ وضع في الاعتبار ، أن العمل الإعلامي الأمني العربي لازال في مرحلة التأسيس ، مما يعني المزيد من الوقت والجهد والمال . قد تفوق قدرات بعض البلدان العربية الفقيرة ، والتي قد يكون الفقر وتوفير لقمة العيش للسكان هو أحد أبرز المشكلات الأمنية التي تعانيها .

٥ ـ بالرغم من وجود جهاز مركزي موحد يتمثل في المكتب العربي للإعلام الأمني التابع للجامعة العربية إلا أنه لا يوجد جهاز مركزى موحد للتخطيط الأمني على المستوى العربي له صفة الإلزام والتمويل للمشاريع الأمنية في العالم العربي مما يجعل كافة القرارات التي تتخذ لا تتعدى كونها توصيات يأخذ بها البعض ويعتذر عن تنفيذها البعض الآخر . وبالتالي فإنه في ظل غياب ذلك الجهاز المركزى الموحد الذي يملك صفة الإلزام والتمويل فإنه لا يمكن إيجاد عمل عربي أمني موحد على مستوى العالم العربي .

٦ ـ في ظل التباين العربي للعمل الإعلامي الأمني لا يوجد دراسات تحليلية لتحديد أي الأساليب العربية المتبعة في تنفيذ التوصيات الأمنية للمسئولين في وزارات الداخلية من وزراء ومخططين، يمكن أن تعممها على الأقطار العربية مما يشجع العمل الفردي ويجعل كل دولة ترى أن ما تقوم به هو الأفضل والأنسب، لمجتمعها، دون المغامرة في تجريب وسائل أخرى اتبعت في بلد عربي آخر

ومن الجدير بالذكر أنه بالرغم من كل تلك العقبات التخطيطية والتنفيذية إلا أن هناك بعض المؤسسات العربية التي تبذل جهداً مشكوراً في طريق إنجاح العمل الأمني العربي ومن أبرز تلك المؤسسات أكاديمية نايف العربية بما تقوم به من دور فاعل في تقريب وجهات النظر العربية في المسائل الأمنية وذلك من خلال الدورات، والندوات، والمطبوعات التي تهتم بالعمل الإعلامي الأمني في الوطن العربي، لعلها تستطيع من خلال تلك البرامج المقننة والتي يشارك فيها معظم الدول العربية أن تتيح مجالاً خصباً للتبادل المعرفي الأمني ليس على مستوى القيادات العليا فحسب بل على مستوى المواطن ورجل الأمن مما يتيح فرصاً أكبر للتفهم الأمني على مستوى القاعدة الشعبية للمجتمع. كما أن المكتب العربي للإعلام الأمني يقوم بدور فاعل في التنسيق والمتابعة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية إضافة إلى إصدار النشرات والمطبوعات. التي من شأنها توحيد الجهود الإعلامية الأمنية في العالم العربي. وبعد فإن الأمل في توحيد الصف العربي وتقريب وجهات النظر العربية في المجالين الإعلامي والأمني بدأت تسير بخطى حثيثة نحو تحقيق بعض المنجزات الوحدوية وان كانت لا زالت تواجهها بعض المعوقات التنظيمية والاداريه إلا إنها مثلها مثل أي ولد ناشئ لا بد أن يمر بالعديد من العقبات حتى يصلب عوده، وتقوى بنيته، ويصبح يافعاً يستطيع تحدى الصعاب، ويقف شامخاً في مواجهة التحديات.

الفصل الرابع
مشكلات العمل الإعلامي الأمني العربي

٤ ١ الحرية الإعلامية.

٤ ٢ القطرية الإعلامية.

٤ ٣ الاحتكار الغربي للمعلومات الإعلامية.

٤ ٤ قصور الإمكانات البشرية والتقنية والفنية للإعلام الأمني العربي.

٤ ٥ الأمية.

٤ ٦ العولمة والاتصال العالمي.

٤ ٧ الترسبات الاستعمارية في الوطن العربي.

مشكلات العمل الإعلامي الأمني العربي

لازال العمل الإعلامي الأمني العربي يخطو خطواته الأولى في سبيل إثبات الذات، مما يعني انه لا زال طري العود أمام مواجهة تحديات التيارات العاصفة. فالعديد من المشكلات والمعوقات لازالت تقف عقبة في سبيل تقدمه وتحقيقه. إلا إن بعض تلك المشكلات حديث النشأة وبعضها قديم قدم الوطن العربي ذاته كما أن البعض من تلك المشكلات ناتج عن طبيعة المجتمع العربي والبعض الآخر فرض على الوطن العربي فرضاً من خلال الاستعمار والتبعية وفي هذا الفصل سيتم تناول بعضاً من تلك المشكلات التي تقف في سبيل العمل الإعلامي الأمني مثل الحرية الإعلامية، الأمية، والرواسب الاستعمارية، والعولمة والتقدم التقني، والاحتكار الغربي للمعلومات، والقطرية الإعلامية والثقافية العربية. إلى آخر ما هنالك من تلك المشكلات التي سنتناولها بشيء من التفصيل لإبراز كيفية تأثير كل منها على مسيرة العمل الإعلامي الأمني في الوطن العربي:

٤ ١ الحرية الإعلامية

من وجهة نظري إن واقع الإعلام والأمن في العالم العربي في الوقت الحاضر أشبه ما يكون بوضع (المراهق و الأسرة). حيث يحاول الإعلام الذي هو بمثابة (المراهق) أن يتحرر من قيود الأمن الذي يقوم بدور (الأسرة) وان يخرج عن طوعه ويستقل بذاته. بينما يحاول الأمن الذي يقوم بدور الأب أن يفرض عليه قيوده وأن يطوقه باحكامه متذرعاً بضرورة انقياده لأوامر الأسرة وعدم الخروج عليها، في سبيل المحافظة على كيان الأسرة وتماسكها وسلامتها والتي تمثل هنا المجتمع. ولا يجد الأمن القائم بدور

الأب في بعض الأحيان بدأ من تأديب ابنه المتمرد وإخضاعه أو إرجاعه إلى طاعته وكنفه.

في حين يرى (الإعلام) أنه أصبح بالغاً وأنه يجب أن يستقل بذاته ويجد متعة شديدة في التمرد على أوامر السلطة الأبوية، والخروج عن طوعها مستغيثاً بكل القوانين الدولية الحالية، والأنظمة العالمية وحقوق الإنسان، وحقوق النشر . . إلى آخر ما هنالك في سبيل تحقيق استقلاليته. تلك الصورة الدرامية هي في واقع الأمر حقيقة واقع الإعلام العربي والأمن العربي.

فمن الجدير بالذكر انه منذ ظهور فكرة الحرية الإعلامية، والجدل قائم بين الإعلاميين ورجال الأمن ليس في الوطن العربي فحسب بل في العالم أجمع ففي حين يرى بعض العاملين في مجال الإعلام أن الحرية الإعلامية تساعد على تحقيق العدالة وإخضاع رجال القانون إلى تحري الدقة وتتبع خيوط القضية وصولاً إلى الهدف الحقيقي وهو إظهار العدل، ومحاربة الجريمة. يرى رجال الأمن أن الحرية الإعلامية تساعد على نشر البلبلة، وتخويف الآمنين، ونشر المعلومات المضللة للعدالة، وتلفيق الأقاويل التي تؤدي إلى عرقلة رجال الأمن والعدل من تنفيذ مخططاتهم الأمنية وفقاً للخطط المدروسة. إضافة إلى أن حرية الصحافة والإعلام بشكل عام تتشابك مع الكثير من الحريات والحقوق الفردية والمجتمعية التي يرى رجال الأمن أنهم مسئولون عن حمايتها. «مثل حماية السمعة والكرامة الشخصية للمواطن. وحماية حق الإنسان في الخصوصية، وحماية حق الإنسان في النشر الصحيح عنه. كما أن هناك حريات عامة مثل حماية حق المجتمع في إدارة العدالة، حماية الهوية والذاتية في المجتمع، حماية حق الاستقلال الوطني» (صالح ١٩٩٨، ص ٨٠)

وبما أن الحرية الإعلامية لا يمكن ممارستها كاملة ما لم تمس بشكل أو بآخر الحرمات الشخصية للأفراد مما يدخل في التعدي على الجوانب الأمنية التي يرى الأمنيون ضرورة حمايتها فقد وضعت منظمة القانونيين الدوليين ومقرها جنيف تعريفاً للحرمات الشخصية ينص على « ضرورة حق الفرد في أن يترك حراً لنفسه يعيش حياته بأقل قدر من التدخل في حياته الخاصة أو الرقابة أو التجسس على بعض شئونه أو وضعه تحت أضواء خادعة ومضللة .

كما أن فرنسا كانت أول دولة قننت حماية الحرمات والحياة الشخصية ووضع فاصل بينها وبين حرية الصحافة ونصت على ذلك أولا في قانون ١٨١٩ م ثم أكدته في الصحافة عام ١٨٨١ م . ومن هذا النبع استقت قوانين ودساتير العالم الفكرة وأخذت بالنماذج حتى ولو لم تطبقها . أما في أمريكا فقد بدأ الاهتمام القانوني والقضائي بحرمة الحريات الخاصة والحريات الشخصية عام ١٨٩٠ عندما أثارت مجلة هارفارد هذه القضية تحت عنوان «حق الحرمة الشخصية» وجاء التعديل للدستور الأمريكي ليؤكد هذا الحق وتتابعت أحكام القضاء بل تتابع الصراع المستمر بين المغالين في تعريف حرية الصحافة والمغالين في تعريف حرمة الحياة الخاصة ولا يزال الصراع قائماً . (حافظ ١٩٩٣ ، ص٣) .

ويشير كنقستون (Kingston,1995) إلى أن طبيعة الصراع بين الديموقراطيين المتحررين الذين ينادون بضرورة حرية الإعلام وضرورة تناوله لكافة القضايا بما فيها الجريمة والإرهاب ، بين الآخرين الذين يرون ضرورة تقييد حرية الإعلاميين في تناول القضايا الإرهابية والإجرامية وذلك لأن الإعلام يقدم خدمة لتلك المنظمات الإرهابية أو الإجرامية تتمثل في إضفاء الشهرة عليها والمساعدة على تصدير نماذجها .

وسواء كانت الحرية الإعلامية يداً لمساعدة العدالة والعمل الأمني أم كانت معرقلة له فهي في عصرنا حقيقة واقعة يجب التعامل معها، بل إنها مطلب ينادي به الكثير من الإعلاميين في كافة الوسائل الإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية. ففي العالم العربي يلحظ تذمر العديد من الصحف المستقلة سواء الحزبية أم غير الحزبية من التدخلات الرسمية والإيقاف بين الحين والآخر، مطالبين بالحرية الفكرية وحرية إبداء الرأي. حيث يرى (حافظ ١٩٩٩) أن عام ١٩٩٨ كان من أشد الأعوام قسوة على حرية الصحافة في الوطن العربي سواء من حيث التضييق الرسمي المعلن على الصحافة أو من حيث تشديد العقوبات وتغليظ قوانين النشر أو من حيث الاستمرار في تقييد حرية إصدار الصحف بوسائل عديدة.

ويشير إلى أنه يكفي أن عام ١٩٩٨ شهد أحكاما نافذة بالحبس على الصحفيين والكتاب في أكثر من دولة عربية في قضايا رأي ونشر، بل شهد عقوبات مبتكرة مثل الصفع والجلد. ويضيف «ألا يكفي أن معظم المنظمات الدولية المدافعة عن حرية الصحافة في العالم قد وضعت الدول العربية كافة في تصنيف الدول التي لا تتمتع بحرية الصحافة وفق المعايير الدولية» (حافظ ١٩٩٩، ص٧).

أما (العصماني، ١٩٩٥) فيرى أن مشكلة الإعلام العربي الحر هي في فهمه لمعنى الحرية، حيث تصور مثل ذلك النوع من الإعلام أن الإعلام الحر هو الإعلام الذي يناصب الحكومات العداء حيث تكون قاعدته هي الاختلاف مع هذه الحكومات ومصارعتها بأية صورة من الصور وتتناسى أن الحرية لا تستورد ولكنها تفلسف من داخل المجتمع. أما رجال الأمن فيرون أن الحرية الإعلامية هي السبب المباشر في فساد المجتمع وإثارة المشكلات نظراً للتجاوزات الشديدة لوسائل الإعلام في نشر المعلومات

المتعلقة بالقضايا الأمنية . مما يجعل العديد من الجهات الأمنية تتخذ إجراءات صارمة لحجب المعلومات عن وسائل الإعلام بشتى الطرق الممكنة ، ليس في العالم العربي فحسب بل في جميع دول العالم حتى الدول الأوربية والأمريكية ، والتي يتمتع فيها الإعلام بحرية يحسدهم عليها الكثير من الإعلاميين في دول العالم الثالث حيث يلاحظ أن رجال الأمن في الكثير من الأحيان يرفضون تسرب المعلومات إلى وسائل الإعلام لأهداف أمنية .

ففي الدراسة التي أجراها (مولدرينو (Mullendore,1997) عن البوليس الخاص بإحدى الجامعات في ولاية كاليفورنيا الأمريكية أوضح كيف يرفض البوليس تسرب المعلومات الخاصة بالحوادث الجنائية التي تقع في الحرم الجامعي أو فسحها إلى وسائل الإعلام . وتوضح الدراسة أن الهدف من حجب المعلومات عن وسائل الإعلام يعود إلى رغبة البوليس في الحفاظ على أسرار الحرم الجامعي ، من طلبة وموظفين وعدم السماح بنشرها للعامة بالرغم من أن القانون الخاص بنشر المعلومات المتعلقة بالجريمة في ولاية كاليفورنيا يسمح بالحصول على كافة المعلومات المتعلقة بوقت الجريمة ، طبيعة الجريمة ، الظروف المتعلقة بالجريمة ، اسم الضحية ، عمره ، ووصف كامل للجاني . في حين أنه يمنع نشر المعلومات التي تؤثر على تعريض حياة المحقق ، أو الضحية ، أو الشهود للخطر

وبالرغم من وجود بعض الحرية في الإعلام العربي إلا أنه لازال يخضع للعديد من الضوابط حيث يمكن تصنيف العمل الإعلامي العربي وعلاقته بالنواحي الأمنية إلى ثلاثة أقسام رئيسة كالتالي :

١ ـ القسم الأول إعلام حكومي يخضع مباشرة للتوجيهات الرسمية وبالتالي لا يقوم بنشر أي مواد أو إذاعتها مالم تكن قد مرت بالتمحيص والتدقيق من قبل الجهات الرسمية المختصة .

٢ القسم الثاني إعلام حر لا يخضع للمراقبة الحكومية بشكل مباشر بل يتمتع بحرية نسبية في نشر المعلومات سواء الأمنية أم غير الأمنية ، ويعتمد على أسلوب الإثارة بشكل رئيس .

٣ ـ القسم الثالث إعلام معارض يقوم على نشر العديد من المعلومات التي تخدم مصالحه الحزبية ، بشكل مباشر دون الاهتمام بتأثيراتها الاجتماعية أو الاقتصادية العكسية ، على المجتمع المستهدف .

وبالرغم من أن القسم الأول من أقسام الإعلام هو الغالب في العالم العربي إلا أن هناك نموا متزايداً للقسمين الآخرين مما يجعل الأجهزة الأمنية تبدأ في اتخاذ التدابير الوقائية للتعامل مع مثل هذا النوع من الإعلام الحر الناشئ الذي لم يعتد عليه المواطن ولا المسئول في الوطن العربي . وتبرز مشكلة الإعلام الحر في العالم العربي على محاولته اجتذاب القراء بشتى الطرق الممكنة حيث يعمد على نشر العناوين الرنانة وتهويل القضايا والتدخل في شئون الأمن بنشر المعلومات قبل استكمال التحقيقات الجنائية منتهكين بذلك الحريات الشخصية للأفراد في سبيل تحقيق بعض المكاسب الشخصية أو المادية واجتذاب القراء . لا سيما بعد ظهور القنوات التلفزيونية والتي استقطبت العديد من قراء مثل ذلك النوع من الصحافة .

وكذلك ظهور العديد من الصحف الغير رسمة . وتؤكد حقيقة ذلك نتائج الدراسة الاستطلاعية التي أجراها المكتب العربي للإعلام الأمني عن أسس وقواعد تناول أجهزة الإعلام العربية للمسائل الأمنية عام ١٩٩٧م وقد أجاب على استبانه الدراسة ١٤ دولة عربية من ٢٢ دولة تمثل نسبة ٦٣,٣٪ من مجموع الدول العربية هي كل من لبنان ، والسعودية ، والأردن ، وقطر ، وتونس ، وسوريا ، والإمارات ، ومصر ، والعراق ، والبحرين ، وعمان ، والجزائر ، والسودان ، واليمن .

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن أهم مشكلات التنسيق بين الأجهزة الإعلامية والأمنية في الوطن العربي كما تراها الدول العربية المستقصى رأيها تتمثل في ما يلي :

جدول رقم (١٣) أهم مشكلات التنسيق بين الأجهزة الإعلامية والأمنية في الدول العربية

المشكلة	العدد	٪
١ ـ السعي للوقوف على القضايا الأمنية دون الرجوع إلى الجهات المختصة. فتصل المعلومات منقوصة وغير دقيقة.	١٠	٧١,٤
٢ ـ النشر عن بعض الجرائم دون مراعاة التأثير السلبي على سير العدالة ومعرفة الجاني أو القبض على المشتبه فيهم.	٨	٥٧,١
٣ ـ قلة البرامج الإعلامية الأمنية المشتركة التي تناقش القضايا الأمنية المعاصرة بمفهوم منعمق نابع من أهل العلم والخبرة.	٩	٦٤,٣
٤ ـ عدم إدراك بعض أجهزة الإعلام لأبعاد دورها في مجال التوعية الأمنية.	٨	٥٧,١
٥ ـ نشر وبث رسائل إعلامية وافدة من الخارج دون مراعاة طبيعة المجتمع العربي وتأثير ذلك على قيمه وعاداته الأصيلة.	٨	٥٧,١
٦ ـ عدم مواكبة الإنتاج الإعلامي الذي يعالج القضايا الأمنية لروح العصر وخلوه من عنصر التشويق.	٨	٥٧,١
٧ ـ عدم اهتمام بعض أجهزة الإعلام بضرورة تنظيم حملات أمنية هادفة توجه لمكافحة جريمة أو مجموعة محددة من الجرائم.	٨	٥٧,١
٨ ـ عدم مراعاة بعض الآثار السلبية لبعض المعالجات الدرامية ذات الأبعاد الأمنية وقد بلغت نسبة ذلك.	٦	٤٢,٩
٩ ـ عدم الاهتمام الكافي بتطوير الوسائل الإعلامية التي تعالج القضايا الأمنية على نحو مشوق وجذاب ومبتكر.	٨	٥٧,١
١٠ ـ قيام بعض أجهزة الإعلام بمعالجة قضايا أمنية بأسلوب يغلب عليه طابع التهوين أو التهويل الذي يؤدي لإثارة الجمهور وتأثير القائمين على تحقيق العدالة في المجتمع العربي.	٨	٥٧,١

الجدول من عمل الباحث معتمداً على وثائق الاجتماع العاشر للجنة الاستشارية لتقييم وتوجيه البرامج الإعلامية والثقافية والتربوية . من ناحية تأثيرها السلوكي والأمني تونس ١٩٩٧، ص ص ٢٦ـ٢٧

كما يتضح من الجدول رقم (١٣) أن أكثر المشكلات التي يعاني منها العمل الإعلامي الأمني كما تراه الدول العربية المستقصى رأيها هو عدم اعتماد الأجهزة الإعلامية على الأجهزة الأمنية في استقصاء المعلومات عن القضايا الإجرامية . الأمر الذي قد يؤثر على سير العدالة من ناحية، ويؤدي إلى عدم الحصول على معلومات دقيقة من ناحية أخرى . كما أن ظهور استقلالية بعض أجهزة الإعلام العربي عن الأجهزة الأمنية أدى إلى قلة البرامج الإعلامية الأمنية المشتركة التي تمثل المشكلة الثانية في نظر الدول العربية المشاركة في الاستفتاء . مما يعني أن التوجه الإعلامي للأقطار العربية يحاول أن يبتعد عن القيود الأمنية أو الاحتكاك بالجهات الأمنية . وربما يعود ذلك إلى انتشار تجارة الإعلام مما يجعل الهدف الإعلامي الأول للمسئولين عن الأجهزة الإعلامية هو الربحية بأي طريقة كانت وليس التوعية فإذا ما كان هناك أي نشر للمواضيع الأمنية فإنه يتم بطريقة تجارية أيضاً تهتم بجانب التشويق والإثارة وحفز الجمهور على شراء أكبر عدد ممكن من هذه الصحيفة أو تلك، أو مشاهدة هذه القناة الإعلامية أو تلك في سبيل تحقيق أكبر قدر من الربحية

وفي سبيل ذلك لا يهم أن تزور الحقائق وتهول الأمور وربما (تفبرك) الأخبار وتدون بأسلوب سينمائي محترف يتعمد الإثارة وشد الأنظار كما هو الحال في أسلوب الصحافة في قلب الأمور . (عض رجلُ كلباً) بدلاً (من عض كلب رجلاً) حيث أن الخبر الأول عادي لا يلفت الاهتمام في حين أن الثاني يدفع القارئ إلى متابعة الخبر الذي يجده في النهاية يعني الأول . وتعد مشكلة الحرية الإعلامية في الوطن العربي حالياً مشكلة حقيقة تؤثر بشكل مباشر على مسيرة العمل الاعلامي الأمني لا سيما وان نشر المعلومات لم يعد حصراً على الصحافة التقليدية بل إن النشر عن طريق

الإنترنت أصبح مشكلة حقيقة يهدد أمن الكثير من الأجهزة الأمنية في الدول الكبرى ناهيك عن الدول العربية ولعل ما نشر مؤخراً (١٤٢٠هـ) من تسريب أسماء رجال الاستخبارات البريطانية عن طريق الأنترنت لأكبر مثال على خطورة مثل هذا النوع من الحرية الإعلامية. وبالرغم من محدودية انتشار الإنترنت بين شرائح المجتمع في العالم العربي إلا أنها ستكون قنبلة حقيقية ستؤدي إلى هز أركان العمل الأمني ليس على مستوى العالم العربي فقط وإنما على مستوى العالم بأسره حيث إنه لا يمكن السيطرة عليها أو تقييدها حتى ولو تم ذلك كما هو الحال في بعض أقطار الخليج العربي كما في المملكة العربية السعودية من فرض بعض الرقابة على بعض المواقع المخالفة للآداب أو الأخلاق الإسلامية إلا أن هناك الكثير من التجاوزات عن طريق الاشتراك في الخدمة بواسطة جهات أخرى خارج المملكة العربية السعودية.

ويرى البدر «أن خطورة الإنترنت تكمن في سرعة انتشارها ومحدودية السيطرة عليها ومقدرتها على استيعاب كل ما يراد وضعه فيها من معلومات فيها الخير والشر بالقدر نفسه ويمكن من خلالها ترويج الفضيلة ولكن بالقدر نفسه يمكن أن تروج الرذيلة بل من الممكن أن يتم من خلالها رسم الخطط لتنفيذ الجريمة في أركان متعددة من المعمورة» (البدر١٤١٨، ص٣١).

كما أن معظم القنوات إن لم يكن جميع القنوات التلفزيونية العربية غير الرسمية، والصحف العربية غير الرسمية تتخذ من أوربا مقراً لها مما يجعل قضية إيقافها أو تقييدها في حالة تجاوزاتها الأخلاقية أو الأمنية مشكلة حقيقة لا يمكن التغلب عليها من الوطن الأم وكل ما تستطيعه الدولة التي ترى في ما نشر أو أذيع تعدياً على أمنها القومي هو منع الصحيفة من الدخول إلى أراضيها في حين أن الأقطار العربية الأخرى لا تقوم بمثل ذلك مما يجعل مثل ذلك الإجراء لا يشكل أي مشكلة امام الصحيفة. أما المحطات الفضائية

العربية الحرة فإن العديد منها لا يستخدم القمر العربي (عربسات) مما يجعلها خارج السيطرة العربية بكل المقاييس .

ومن وجهة نظري فإن الإعلام العربي الحر سواء المسموع ، أو المرئي أو المقروء إذا لم يصاحبه ترشيد أخلاقي بما يتفق مع ثقافة وقيم الأمة العربية فإنه أكثر وأشد خطورة من الإعلام الغربي وذلك لأنه يتحدث بلغة العرب ويخاطب بسطاء الناس وعامتهم قبل أن يخاطب الصفوة والمثقفين وفي ظل الحرية الإعلامية ظهر ما يمكن تسميته (بتجارة الإعلام) حيث أصبحت القنوات الإعلامية الفضائية مجرد حوانيت تجارية يتسابق التجار لعرض بضائعهم من خلالها، وتسويق سلعهم عبر شاشاتها، حيث تتسابق القنوات العربية على اجتذاب المؤسسات والشركات التجارية للإعلان في محطاتها بصرف النظر عن نوعية تلك التجارة المعلن عنها أو مصادرها أو مدى تأثيرها أو خطورتها على المشاهد العربي، مستغلين كل الوسائل الأخلاقية منها واللا أخلاقية معتمدين أسلوب الإثارة الغريزية في بعض الأحيان وأسلوب التحريض في البعض الأخر

فمن الدعايات التي تبثها بعض قنوات التلفزة العربية والتي تحث الشباب العربي على التمرد وعدم الانصياع للأوامر ومشاهدة ما يريدون إحدى الدعايات التي تحث على مشاهدة أحد الافلام التسجيلية التي تصور مشاهد للقتل ، والدهس تحت عجلات القطار والموت تصادما بالسيارات والعديد من المشاهد الإجرامية والدموية المرعبة . بينما تقول الدعاية وبلسان عربي فصيح :

«لا تدعهم يقررون لك ما يجب أن تشاهده عليك شراء هذا الفلم ومشاهدته لأنك لن تراه في غيره لأن هذه المشاهد التي تراها يمنعونها على

التلفزيون فإذا كان عمرك ١٨ عاما فأكثر فننصحك بشراء هذا الفلم ومشاهدته» .

أما الدعايات التي تثير الغرائز وتقدم دعوة صريحة للفساد الأخلاقي فإنه يصعب عدها فكل شيء تقريباً في التلفزة العربية حتى الدعايات المتعلقة بالطعام لا يمكن أن تقدم إلا باستعراض راقص تقوم به حسناوات مختارات . حيث تتسابق محطات التلفزة العربية في ظل الحرية الإعلامية وانتقال التلفزة من عهد الحكومات إلى عهد الشركات التي لا تخضع لقوانين حكومية إلى محاولة اجتذاب المشاهدين بشتى الصور وبشتى الوسائل . مثل توظيف المذيعات الحسناوات (العربيات) والتفنن في عرضهن للجمهور وإغراء المشاهدين من أجل الكسب المادي لجلب التجار للاعلان عن بضائعهم في هذه القناة أو تلك . كما قد ساعدت الحرية الإعلامية وظهور المحطات الفضائية العربية وغير العربية إلى تبني وإخراج الكثير من البرامج الهابطة التي تخاطب الغرائز قبل أن تخاطب العقول عن طريق تمويلها من رجال الأعمال العرب ومباركتهم لها طالما أن أسماء شركاتهم وبضائعهم ستذاع عبر تلك البرامج التي يتفنن مخرجوها في اجتذاب أكبر شريحة ممكنة من الجمهور المستهدف لمشاهدته وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربحية التجارية .

ولعل المتصفح لبعض الصحف العربية وخاصة صحف المجتمعات العربية الأكثر تحفظاً يلاحظ الانتقادات الحادة التي تنشر بين الحين والأخر إما على شكل مقالات أو على شكل صور (كاريكاتيرية) ساخرة تنتقد فيها تدني المادة العلمية في التلفزة العربية واعتمادها على إثارة الغرائز دون تقديم ما يثري العقول العربية أو يعالج مشكلاتها المزمنة .

أما المحطات العربية الأخبارية الحرة فإنها نذرت نفسها لنشر غسيل المهاترات العربية ، وتتبع فضائح العرب ونشرها للعالم أجمع ، كما تتعمد إثارة الفتنة بين هذا القطر العربي أو ذاك باستضافة أحزاب المعارضة أو الخارجين على القانون أو ذوى الاتجاهات المنحرفة وتقديمهم للرأي العام العربي في أسلوب مثير ، يستهوى البسطاء والعامة ، ويرضي نفوس ذوى التوجهات المشبوهة .

ومن الملاحظ على مثل تلك المحطات الفضائية توجهاتها غير المعلنة لزعزعة الصف العربي عن طريق عقد الندوات والمناظرات بين هذا التوجه وذاك مما يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى إثارة الضغائن والأحقاد بين صفوف الجماهير العربية على مستوى الوطن العربي . أو إثارة المشكلات السياسية على مستوى القيادات العربية . كما أصبح الإعلام العربي في ظل الحرية الإعلامية وانتشار القنوات الخاصة أشد حرصا على ترجمة ودبلجة العديد من الأعمال التلفزيونية أو الإذاعية الأوربية أو الأمريكية أو الأمريكية اللاتينية ونقلها إلى المشاهد أو المستمع العربي كما هي دون تمحيص أو تدقيق بكل ما تشتمل عليه من فساد أخلاقي ، ودعوة صريحة إلى العنف والجنس ، والمخدرات ، والتفسخ الاخلاقي ، والتفكك الأسري . في حين أن مثل تلك الأعمال الهابطة ما كانت لتفوت على مقص الرقيب في عهد الإعلام الرسمي الحكومي المتحفظ . في حين نجد أن مثل تلك الأعمال تحظى بالتأييد والتمجيد ليس من قبل القائمين على القنوات الإعلامية العربية فحسب بل حتى من قبل النخبة الصحفية في الدوريات الإعلامية فعلى سبيل المثال نجد أحد أساتذة الإعلام العرب يشيد بمثل تلك البرامج في إحدى الدوريات الصحفية العربية حيث يقول :

«هذا بالإضافة إلى البرامج الدرامية المدبلجة من إسبانية وبرازيلية وغيرها من أروع المسلسلات الدرامية المدبلجة للعربية» (خير ١٩٩٩، ص١١٩).

بل إن الأدهي من ذلك أن بعض القنوات العربية تنشر على قنواتها أرقام الاتصال فيما يعرف (بخط الصداقة العربية) تحرض من خلاله الشباب العربي من الجنسين على الانحراف والإباحية والزنا. إضافة إلى الخسائر المالية الباهظة للأموال العربية التي تذهب إلى شركات الاتصالات العالمية. وبالرغم من أن بعض دول عربية محافظة اتخذت بعض الخطوات الإيجابية لمحاربة مثل ذلك الإعلام الهابط وفرض القيود الأمنية على مثل ذلك النوع من الاتصال اللا أخلاقي، إلا أن تلك القنوات تغير أرقام هواتف الاتصال بها بشكل مستمر مما يصعب معه متابعتها وفرض القيود الأمنية على الاتصال بها. كما أن العديد من الدول العربية الأخرى لم تتخذ إجراءات أمنية لمنع تلك القنوات أو فرض القيود على الاتصال بها. ومما يزيد من خطورة الأمر هو عالمية الاتصال فإذا كانت قنوات عربية تمنع مثل تلك البرامج الهابطة فإن قنوات أخرى تقوم به بكل رحابة. وحتى لو قامت القنوات العربية والإعلام العربي كافة بمحاربة مثل تلك البرامج ومنعها من قنواتها فإن ذلك لن ينهى المشكلة أو يحلها لا سيما وان المشاهد العربي اصبح بإمكانه مشاهدة أي قناة عالمية. ولا يستطيع الإعلام العربي ولا الأمن العربي فعل أي شيء حيال ذلك بل أن البعض يرى أن المشكلة لم تعد مشكلة القنوات العربية بل مشكلة القنوات العالمية التي أصبحت جزءاً من اهتمامات المواطن العربي الذي بدأ يزهد في أحيان كثيرة في مشاهدة القنوات العربية ويفضل القنوات العالمية مما يجعل الأمر في غاية الصعوبة. و يجعل الحاجة ماسة إلى دراسة هذه المشكلة دراسة متأنية للوصول إلى حلول عملية لأفضل

السبل الوقائية والتوعية التي تؤدي إلى زيادة الوعي الاجتماعي وتكثيف الجوانب التوعوية والارتفاع بالمستوى الثقافي للمواطن العربي حتى يستطيع التعايش مع المتغيرات الحديثة في الساحة الإعلامية.

٤ ٢ القطرية الإعلامية

أما المشكلة الأساسية الثانية التي تعترض سبيل العمل الإعلامي الأمني في الوطن العربي فهي مشكلة (القطرية الإعلامية) ويعني ذلك الاستقلالية المطلقة لإعلام كل قطر عربي عن القطر الآخر دون وجود روابط إعلامية قوية. فبالرغم من وجود العديد من العوامل المشتركة بين الدول العربية، مثل الدين، واللغة، والبيئة، ووجود رابطة سياسية قومية تتمثل في الجامعة العربية. إلا أن الإعلام العربي يفتقر إلى الهوية القومية الموحدة حيث لا يوجد هناك ما يمكن تسميته (بالإعلام العربي) وحتى اتحاد الإذاعات العربية فإنه ما زال مجرد اتحاد «مناسبات عامة» يفتقر إلى الكثير من التخطيط كما يفتقر إلى عدم وضوح الهدف بشكل مباشر

وقد أشار إلى ذلك بوضوح العصماني (١٩٩٥) حيث يرى أنه من الخطأ ما يعتقده البعض من أن حاصل جمع وسائل الإعلام القطرية العربية يساوي إعلاماً عربياً بمعنى أن هؤلاء يرون أن الإعلام العربي هو الإعلام السعودي +الإعلام الكويتي +الإعلام المصري + الإعلام الأردني الخ. ويرى أن هذا الاستنتاج لا يقوم على أي أساس فالمعروف أن لكل دولة عربية نظامها السياسي الخاص بها ونظامها الاقتصادي والإعلامي وعلى هذا فإن الحديث عن إعلام عربي بهذا المفهوم يشبه إلى حد كبير الحديث عن ما نسميه أحيانا (بالوطن العربي) وكأننا نتحدث بالفعل عن كيان سياسي واحد اسمه «الوطن العربي». ولذا فهو يرى أن الحديث عن إعلام عربي واحد هو فكرة اتوبية تعكس أحلام العرب بدلاً من واقعهم.

إذا تجاوزنا الواقع السياسي للدول العربية إلى أحد عوامل الربط المشتركة بين العرب وهي اللغة فيرى أن عامل اللغة التي تجمع الإعلام العربي ليست مقياساً يمكن أن يقودنا إلى القول بأن كل إعلام تحدث بالعربية فهو إعلام عربي وإلا فإن الإعلام الصادر من أي دولة عربية يتساوى مع الإعلام الإسرائيلي الناطق باللغة العربية أو الإعلام الصادر من بريطانيا أو الولايات المتحدة. ويذهب إلى أبعد من ذلك حيث يرى أننا لو أخذنا اللغة العربية كأحد العوامل الهامة التي تميز الإعلام العربي فإننا سنواجه بمشكلة هي أن هناك دولاً أخرى غير عربية يتحدث إعلامها بلغة عربية أفصح من لغة الإعلام الصادر عن دول عربية

كما يرى أن إطلاق صفة الإعلام العربي على أي إعلام يصدر من ارض عربية وبلغة عربية هو أيضا تسمية غير صحيحة فهناك إعلام يصدر من دولة عربية بلغة عربية ولكنه لا يحمل أي صفة من صفات الإعلام العربي فهو أما أنه مغرق في محليته وإما أنه يفتقر إلى الخصائص الأساسية التي تؤهله لصفة العروبة. أما إذا أخذ في الاعتبار أن الإعلام العربي هو ذلك الإعلام الذي يوظف نفسه لخدمة القضايا العربية. فيرى العصماني أن هذا أيضا يثير مشكلة أخرى فهناك أيضا محطات إذاعية غير عربية تهتم بالقضايا العربية كاهتمام الإذاعات الغربية بها فإذاعة لندن مثلا اهتمت بقضية فلسطين واهتمت بقضايا عربية عديدة وأفردت لها مساحات كبيرة في نشراتها وبرامجها قد يفوق ذلك الكم الذي تفرده الإذاعات العربية نفسها بل وأحيانا برؤية وعمق لا يتوفران في الإعلام الصادر من دول عربية عديدة. (العصماني ١٩٩٥. ص٣٧).

وترى عواطف (١٩٩٧) النظرة ذاتها التي ذهب إليها العصماني في ضياع الهوية العامة للإعلام العربي بشكل عام حيث تشير إلى أنه «قد ظل

الإعلام العربي المشترك منذ نشأة جامعة الدول العربية أضعف الآليات التي يسعى بها العرب لبلوغ أهدافهم القومية، إذ توالت المصالح القطرية تحديد مجال حركة الإعلام العربي (عواطف ١٩٩٧، ص١٤).

أما (يماني ١٩٩٢١) فيرى أن السبب في قطرية الإعلام في الدول العربية يرجع إلى حرص تلك الدول على الحفاظ على وحدتها الوطنية على الأخص في هذه المرحلة التي أعقبت في كثير من الحالات مراحل سابقة من التمزق والفتن الناجمة عن الأوضاع الاستعمارية أو التدخلات الخارجية.

أما بدر ١٤١٨ فيرى: «أن الإعلام العربي رغم كل ما بذل من جهود يتسم بالمحلية وعدم الترابط فضلاً عن عدم التكامل وذلك بالإضافة إلى كونه حكومياً في أساسه رغم بعض الحالات الفردية البسيطة التي تدخل في عداد الاستثناءات كما أن لكل دولة إعلامها الخاص بها والذي قد يقوم بينه وبين إعلام دولة أخرى تعارض دونما بروز لكيان واضح وجهود متكاملة في هذا الصدد وربما كان هذا هو أحد الأسباب الرئيسة لعدم فاعليته». (بدر١٤١٨، ص٧٥-٧٦).

وتظل مشكلة الإقليمية الإعلامية أو القطرية الإعلامية للإعلام العربي مشكلة كل العرب حتى عرب المهجر الذين يعيشون خارج أوطانهم الأصلية والذين يفترض أن يكون البث الإعلامي العربي ساعد على توحيدهم وربطهم بالوطن الأم حيث يرون أن الإعلام العربي الفضائي لم يحقق ذلك. وإنما ساهم في تفرقتهم وإثارة النعرات بينهم ففي دراسة استكشافية لمدى تعرض المهاجرين العرب للقنوات الفضائية العربية أوضح (بكر، ١٤١٨) أن ٧٠٪ من المهاجرين العرب في الولايات المتحدة و ٢٧,١٪ في بريطانيا يرون أن القنوات العربية وسعت الاختلافات الموجودة بين المهاجرين العرب وذلك باهتمامها بمجموعة من المقيمين دون الأخرى «بكر ١٤١٨، ص٩٠).

ولا تقف مشكلة الإقليمية وضياع الهوية العربية في الإعلام العربي عند ذلك بل إن استخدام التعابير المحلية للهجات المحلية في التلفزة العربية عبر القنوات الفضائية يق حائلاً ومعوقاً قويا لدى جماهير المتلقين العرب وحتى عرب المهجر الذين يتلهفون إلى كل ما هو عربي يرون أن الإقليمية العربية وعدم استخدام اللغة الفصحى في التلفزة الفضائية العربية يقف حائلا عن فهمهم أو متابعتهم للكثير من تلك الفضائيات ولا سيما الأطفال الصغار ممن ليس لديهم دراية أو معرفة باللهجات العربية المختلفة حيث ذكر بكر (١٤١٨) أن ١ , ٧٣٪ من المهاجرين العرب في الولايات المتحدة، و ٦ , ٨٣٪ من المهاجرين العرب في بريطانيا يرون أن استخدام القنوات العربية للهجة عربية واحدة هي لهجة القطر المذيع تشكل صعوبة في فهمها لغير الناطقين بتلك اللهجة . (٩٣) . وعليه فإنه في ظل القطرية الإعلامية للإعلام العربي فإن العمل الأمني العربي يظل مشتتاً وغير متكامل الأهداف والمقاصد . ولا يمكن أن يحقق الأهداف المنشودة . وذلك للأسباب التالية :

١ ـ يؤثر استخدام اللهجات القطرية على عدم وجود تواصل عربي بشكل سليم حيث يصعب فهم اللهجات بين الأقطار العربية . كما يؤدي إلى تكريس الإقليمية العربية والتعصب القطري . مما ينتج عنه ضعف التواصل العربي .

٢ ـ ارتباط الإعلام بالسياسات القطرية لا يؤدي إلى إعلام أمني هادف حيث أن الإعلام يظل رهناً للسياسات القطرية والتوجهات المحلية مما يجعله يفقد متا بعيه من الأقطار العربية الأخرى ذات الاتجاهات السياسية أو الايدولوجيه المختلفة معه . كما أن مثل ذلك النوع من الإعلام غالباً ما يصنف بطريقة أو بأخرى بالتبعية السياسية ويقيم من هذا الجانب وفقاً للعلاقات القائمة بين القطرين . مما يصعب معه في ظل مثل تلك الظروف إيجاد عمل عربي مشترك .

٣ ـ لا يمكن إيجاد اتفاق عربي أمني على المستوى العربي في ظل التعددية الإعلامية والقطرية الإعلامية العربية حيث يؤدي اختلاف السياسات الإعلامية لكل قطر إلى عدم الاتفاق على ما يمكن عرضه، أو منعه. فما يحرمه إعلام دولة عربية يرحب به إعلام الدولة الأخرى مما يجعل الكثير من القضايا الأمنية خارج السيطرة . لا سيما بعد ظهور الكثير من المؤسسات الإعلامية الحرة التابعة لبعض الأقطار العربية والتي تتمتع بهامش لا بأس به من الحرية يجعلها خارج سيطرة القطر الذي تتبع له .

٤ ٣ الاحتكار الغربي للمعلومات الإعلامية

يخضع الإعلام العالمي في غالبه إلى احتكار أربع وكالات عالمية وبنسبة تصل إلى ٨٠٪ من التدفق الإعلامي العالمي وهي (السووشيتد برس) و(اليونايتد برس) و(رويتر) و(وكالة الصحافة الفرنسية) (الضو، ١٩٩٣، ص٣١).

وعند مقارنة الدول النامية، بما فيها الدول العربية مع الدول الصناعية، فإنه يتضح سيطرة الدول الصناعية المتقدمة على جميع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمكتوبة وقد أوردت رشتي(١٩٨٦) بعض الإحصاءات التي يمكن أن تعطي بعض المؤشرات الدالة على قصور الإعلام العربي في كافة الجوانب الإعلامية حيث يتضح أنه لا يتجاوز نصيب الدول العربية في كافة المجالات الإعلامية ١,٣٣٪ في افضل الأحوال بينما يتجاوز ٨٠٪ في الدول الصناعية كما يتضح ذلك من الجدول التالي :

جدول رقم (١٤) الامكانات الاعلامية العربية مقارنة بالدول الأخرى

الوسيلة الإعلامية	السنة	الدول الصناعية	الولايات المتحدة	الدول النامية	الدول العربية
إنتاج الكتب	١٩٨٠	٥٥,٩	١٥,٩	٢٨,٢	٪١
توزيع الكتب	١٩٨٠	٨٤,٥	--	١٥,٥	٪٠,٩٠
عدد الصحف اليومية	١٩٧٩	٪٦,٧	٢١,٧	٤٣,٤	٪١,٣٣
نسبة توزيع الصحف لكل ألف فرد	١٩٧٩	٣٢٤	٢٨٢	٣٥	٪٣٣.
أجهزة الإرسال الإذاعي	١٩٧٩	٪٤,٣	٢٩,٨	٢٥,٧	٪١,٢
أجهزة إرسال التلفزيون	١٩٧٩	٩٤,٥	--	٥,٥	٪٠,٥٤

المصدر : رشتي،١٩٨٦، ص٣٥٤

ولو سلمنا جدلاً بأن الإحصاءات السابقة إحصاءات قديمة لا تمثل واقع الإعلام العربي النامي حالياً حيث أنه قد طرأ عليه بعض التحسن في العديد من الجوانب من حيث الكم والكيف. إلا أن الإعلام الغربي لازال يسيطر على معظم المدخلات والمخرجات الإعلامية بما فيها تلك المعلومات المتعلقة بالوطن العربي. وتذكر رشتي (١٩٨٦) إلى أنه منذ الحرب العالمية الثانية ظهر ما يقرب من ١٢٠ وكالة أنباء وطنية وإقليمية في دول العالم الثالث. تقدم وتشارك في النظام الإخباري العالمي. إلا أنها تشير إلى أن نسبة كبيرة من تلك الوكالات هي مجرد مكاتب إعلام حكومية وقد عقد أغلبها اتفاقيات تبادل مع وكالة أو أكثر من وكالات الأنباء العالمية. وتتلقى وكالات الأنباء في الدول النامية وحدها الأنباء الأجنبية من الوكالات العالمية وتقوم بدورها بتوزيع الأخبار الداخلية التي تجمعها لوسائل الإعلام في الخارج كما تتبادل أنباءها مع الوكالات العالمية.

وتضيف رشتي أن السبب في سيطرة وكالات الأنباء العالمية لا يتمثل في احتكار توزيع الأنباء في العالم فليس هناك سبب يجبر الصحفي في العالم الثالث على طبع التقارير الإخبارية التي أعدتها وكالات الأنباء الرئيسة ولكن هذه الوكالات تجمع الأنباء وتبثها بشكل أسرع وتقاريرها اكثر دقة وشمولاً وهي تدير شبكة من المكاتب في جميع أنحاء العالم علاوة على هذا. وترى أن هذا هو سر تميزها وقوتها فلديها عاملون مهرة وإمكانيات فنية افضل (رشتي ١٩٨٦، ص٣٦١).

أما عبد الرحمن(١٩٩٧) فيرى أن « قضية التدفق الإعلامي بين الدول العربية على المستويين القطري والإقليمي من ناحية وبينها وبين العالم الخارجي من ناحية أخرى من أهم التحديات التي تواجه الإعلام العربي. حيث أن إلقاء نظرة على خريطة التدفق الإعلامي في الوطن العربي سوف

تكشف لنا النفوذ الهائل الذي تمارسه وكالات الأنباء العالمية الغربية على وجه التحديد في تشكيل صورة الحياة السياسية والاقتصادية والصورة الذهنية لدى الشعوب العربية . وفي تشويه صورة الواقع العربي في أذهان الرأي العالمي ويعزى ذلك إلى العجز والقصور الذي تعاني منه الوكالات القطرية(عبد الرحمن ١٩٩٧ ، ص١٨) .

ويذكر نصر موثق في بدر (١٤١٨) أن نسبة البرامج العربية المنتجة مقارنة بالبرامج المستوردة لا تمثل سوى نسبة بسيطة حيث أن التلفزيونات العربية تستورد ١٦٣٩٥ ساعة بث تلفزيونية سنويا من البرامج الترفيهية ، ومثلها للبرامج الإخباريه كما تستورد ٣٤٩٩ ساعة للمواد التربوية ، و٢١٣٦ ساعة للبرامج الدينية ، بحيث تكون المحصلة النهائية هي أن التلفزيونات العربية تستورد ما بين ٤٠ ـ ٦٠٪ من برامجها من الخارج . ومن الأمور اللافتة للانتباه والتي وضع بدر(١٤١٨) أمامها علامتي استفهام وتعجب وتركها بدون تعليق هي استيراد المواد الدينية . إلا أن ذلك ربما يخص بعض الأقطار العربية ذات التعددية الدينية . وقد أدى قصور الإعلام العربي واعتماده على المصادر الغربية في معلوماته إلى دفع المواطن العربي إلى الانصراف عن الإعلام العربي والبحث عن مصادر إعلامية أخرى تعطيه الجرعة اللازمة والمقنعة من المعلومات والآراء والأخبار

ففي إحدى الدراسات الحديثة التي أجريت في الأردن وجد (خير ، ١٩٩٨) أن نسبة كبيرة من متخذي القرار من نواب ومواطنين يرون أن اكثر المحطات التي يصدقونها ويستمعون إليها هي (BBC) هيئة الإذاعة البريطانية ثم مونت (كارلو) وأخيراً إسرائيل . أما المحطات التلفزيونية الإخبارية التي يصدقها المواطن الأردني ويشاهدها أكثر من غيرها باستمرار لتكوين الرأي العام أولا والاقتناع بوجهة نظر هذه المحطة ثانياً فقد كانت كالتالي كما تتضح من الجدول رقم (١٥) .

جدول رقم (١٥) القنوات الإعلامية الإخباريه التى يستقي منها المواطن العربي أخباره

CNN	١٦,٥
الجزيرة القطرية	٤٤,٥
ANN	٤٤,٥
ORBIT	٤٤,٠

المصدر خير ١٩٩٩ ص ١١٩١ بتصرف مع ملاحظة أن النسب لكل محطة مستقلة عن الأخرى

وكما هو الحال في الأردن فإن المواطن العربي في الكثير من الأقطار العربية يثق بمحطات الإذاعة والتلفزيون الغربية ويحرص على استقاء معلوماته منها . حتى في المناطق البدوية النائية في الصحراء أو في القرى المعلقة على قمم الجبال يشاهد المواطن العادي البسيط وهو يدير مؤشر المذياع ليستمع إلى الأخبار من هيئة الإذاعة البريطانية أو مونت كارلو . ويوضح بكر(١٤١٨) انه بالرغم من إطلاق القمر الصناعي العربي عام ١٩٨٥ والذي ساهم في ربط أطراف البلاد العربية بشبكة من الاتصالات السلكية اللاسلكية كما ساهم في تبادل الرسائل التلفزيونية الأسبوعية والرزم الإخبارية بين الدول العربية . إلا أن ذلك التبادل لم يرق إلى مستوى الطموحات المتوقعة والسبب من وجهة نظره يعود إلى كون الأخبار « ذات صبغة رسمية جامدة » ومرتبطة بالتوجهات السياسية للبلد المرسل . وتركز على مواضيع لا تلقى سيولاً شديداً من أغلب المشاهدين (بكر ١٤١٨ ، ص١٣) .

وتبرز الخطورة الأمنية في اعتماد الأمة العربية وأبنائها على الإعلام الغربي في استقاء معلوماتهم الإخبارية في جهل الكثير من العامة في العالم العربي بحقيقة الأهداف الرئيسة والحقيقة لتلك الوكالات أو المحطات

العالمية والتسليم بحيادية تلك الإذاعات أو المحطات الأخبارية وتصديقهم لها و تناقل أخبارها وتصديق مضامينها .

بينما الواقع يؤكد أن كافة وسائل الإعلام بدون استثناء المسموعة منها أو المقروءة أو المكتوبة لا يمكن أن تكون موضوعية ، أو حيادية ، بل إن كافة وكالات الأنباء العالمية ليست عالمية التوجه والأهداف بل إنها موجهة الأهداف بشكل تحاول من خلاله إيصال الفكر الغربي إلى المتلقي في الأقطار الأخرى العربية منها وغير العربية . وفي سبيل ذلك تعمد تلك الوكالات على قلب الأمور وتغيير المصطلحات بما يتفق مع أهدافها ويخدم توجهاتها .

وفي هذا الصدد يوضح ضو (١٩٩٣) أن ما يطلق عليه اليوم من تسميات (الإعلام الدولي) أو الإعلام العالمي ليس سوى تغطية للإعلام الرأسمالي الغربي ولوظيفته كجزء من مركب عام يعبر عن توجهات الغرب السياسية والاقتصادية نحو الشرق بصورة عامة ونحو بلدان العالم الثالث بصورة خاصة . ويضرب ضو العديد من الأمثلة على ذلك مثل اللغة التي تستخدمها تلك الوكالات العالمية حيث إنها تبث حسب سلم الأولويات اللغوية وفقألقوة البلدان الغربية فالإنجليزية أولاً يليها في ذلك الفرنسية ، ثم الأسبانية ثم الألمانية ثم البرتغالية ثم الإيطالية أما باقي اللغات فلا موقع لها في الانتشار الإعلامي ويرى أن تلك اللغات ماهي إلا لغات دول الاستعمار ثم يوضح ضو كيف تتلاعب تلك الوكالات بالمصطلحات لتحقيق الأهداف الإعلامية المنشودة فعلى سبيل المثال مصطلح (الإرهاب) والذي تطرحه تلك الوكالات باستمرار لتشير به إلى كل من يخرج عن الرغبات الغربية ويتعارض مع مصالحها حيث ظهر بادئ ذي بدء مع الحرب الفيتنامية الأمريكية حيث كان الأمريكيون يصنفون كل الثوار الفيتناميين على انهم إرهابيون وليسوا (محررين وطنيين) ثم تكرر المصطلح ذاته مع الثوار الفلسطينيين وكذلك

مع بروز التيارات الإسلامية وتناولت تلك الوكالات الإسلام ديناً وثقافة وتراثاً من زاوية تشويه صورته وتقديمه للعالم على أنه يحض على القتل والقوة والعنف ويعادي الحرية والديموقراطية. وأنتجت لهذه الغاية آلاف الأفلام التسجيلية وكتبت عشرات الآلاف من التقارير الصحفية لترسيخ فكرة الربط بين الإرهاب والإسلام. (ضو ١٩٩٣، ص٢٥). وفي دراسة لتحليل المضمون الإخباري لمادة (عرب ويهود) في الأخبار اليومية التي تبثها في مواضع مختلفة وكالة رويتر البريطانية ووكالة الصحافة الفرنسية يوضح ضو (١٩٩٣) إلى أنه اتضح له ما يلي:

١ - التشديد لدى الوكالتين على تقديم الخبر المتعلق بالعرب سواء كان سياسياً أو ثقافياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً على أنه خبر مرتبط بدول وشعوب وبثقافات لاجذور واحدة لها ولا خلفية حضارية وثقافية واحدة. فالعرب في المفهوم الخبري لدى الوكالتين هم مجموعة شعوب يتكلمون لغة واحدة ولكنهم لا ينتمون إلى أمة واحدة وهم موزعون بين كيانات ثابتة تاريخياً بنظر الوكالتين. ولهذا فالخبر العربي العام غائب ويحل محله الخبر اللبناني والخبر السوري والخبر المصري والخبر العراقي والخبر السعودي.

٢ - عند عرض الصراع العربي الإسرائيلي نجد الوكالتين تعرضان كل الأخبار المتعلقة بهذه القضية انطلاقا من المعايير التالية:

أ - هو نزاع بين إسرائيل والفلسطينيين.

ب - هو نزاع بين إسرائيل وجيرانها.

ج - هو نزاع بين إسرائيل التي هي جزء من المنطقة وبين المعتدين عليها.

د - هو نزاع بين التقدم المرتبط بالغرب (إسرائيل) وبين التخلف المرتبط بالشرق (العرب).

٣ـ حينما تقدم الوكالتان المذكورتان الخبر المتعلق باليهود وبإسرائيل فإنما تعرضانه انطلاقا من المعايير التالية :

أ ـ اليهود أمة واحدة .

ب ـ اليهود مشتتون في بلدان العالم .

ج ـ إسرائيل هي دولتهم التاريخية تمارس حقها في أرضها .

د ـ إسرائيل هي في موقع الدفاع عن النفس .

هـ ـ إسرائيل هي رمز التقدم في المنطقة الواقعة تحت وطأة التخلف .

و ـ إسرائيل هي نموذج الديموقراطية في المنطقة (ضو ١٩٩٣ ، ص٢٦) .

ويؤكد ضو (١٩٩٣) أن مجرد درس هذه الملاحظات يؤكد لكل باحث كيف أن الوكالتين تدعيان التوازن فهما تعرضان أخبار طرفي الصراع فعلاً ولكنهما تعطيان المشروعية لإسرائيل وتصنفان أعمال الانتفاضة في خانة الشغب لا في خانة العمل الوطني والتحرري وتصوران الفلسطيني رافضا لمنطق الدولة وهاربا من الشرطة وعندما تتحدثان عن الناحية المأسوية المعيشية تغطي بالستار الإنساني الحقيقة السياسية المعادية للقضية الفلسطينية (ضو ، ١٩٩٣ ، ص٢٧) .

مثل هذا النوع من التعرض الفكري اليومي والمباشر للإعلام العالمي من قبل المواطن العربي الذي يثق به ويصدقه لا شك انه سوف يولد لديه شعوراً بالقناعة والاستسلام والقبول بالكثير من المفاهيم والمضامين الخاطئة عن أمته وثقافته ، والتي بلا شك سوف تنعكس على سلوكه وتصرفاته وولائه لأمته . بل في طريقة حياته وتصرفاته وسلوكه . مما يصعب معه سيطرة الإعلام الأمني العربي على مجريات الأحداث في الوطن فتأثير الإعلام على السلوك العام للجمهور وحتى على متخذي القرار في الجزء الأعلى

من الهرم السياسي لا يمكن تجاهله حتى في اكثر المجتمعات تقدما وتقنية ففي الولايات المتحدة مثلا أثبتت بعض الدراسات دور الإعلام في توجيه الرأي العام للحكومة نحو بعض القضايا مثل الإسلام والعرب وما شابه ذلك ففي دراسة جرجيس (GergeS,1997). مثلاً وضح كيف يقوم الإعلام الأمريكي بتوجيه السياسة الخارجية للحكومة الأمريكية تجاه القضايا الإسلامية والثقافة الإسلامية، وتصوير الإسلام والانتماء الإسلامي على انه مشكلة حقيقة تواجه الأمن الأمريكي وتهدد استقراره. فإذا كان ذلك يحدث في السياسة العامة لبلد مثل الولايات المتحدة فإن الوضع في العالم العربي ربما يكون اكثر تأثيراً وأشد خطورة. لا سيما وان معظم أن لم يكن كافة المصادر الإعلامية عالمية المنشأ غربية التوجه.

ولعل أفضل مثال على دور الإعلام الغربي في ترسيخ العديد من المفاهيم في ثقافة المواطن العربي مصطلحي (الشرق الأوسط)، (وإسرائيل) حيث أن هذان المفهومان لم يكونا من ضمن المصطلحات العربية إلى وقت قريب فكما هو معلوم أن مفهوم الشرق الأوسط الذي أصبح واسع الانتشار في الثقافة العربية يهدف إلى مزج الثقافات العربية وغير العربية بما في ذلك (الثقافة العبرية) من أفغانستان إلى تركيا. وذلك من أجل تضييع الهوية العربية وإدماج المجتمع اليهودي ضمن المسمى المذكور دونما حساسية تذكر كذلك أصبح مفهوم إسرائيل يرمز إلى (فلسطين المحتلة) وأصبحت كافة وسائل الإعلام العربية تستخدمه كحقيقة ملموسة ولم يعد أحد يشير إلى فلسطين المحتلة حيث أصبح مفهوم إسرائيل أكثر تداولاً كحقيقة ملموسة.

وانطلاقا من الحيثيات السابقة فإن الهيمنة الإعلامية الغربية على كافة وسائل الإعلام العالمية مع عدم وجود تكافؤ إعلامي عربي يعد خطراً حقيقيا ومشكلة رئيسة تهدد الأمن العربي ثقافة وسلوكاً. ولا يمكن تجاهل ذلك أو

صده ما لم يكن هناك إعلام عربي قوي يستطيع أن يصل إلى عقل المواطن العربي ويكسب ثقته ويلبي احتياجاته .

٤ .٤ قصور الإمكانات البشرية والتقنية والفنية للإعلام الأمني العربي

٤ .٤ .١ قصور الإمكانات البشرية

أما المشكلة الرابعة التي تحد من فعالية العمل الإعلامي الأمني العربي فهي نقص الإمكانات البشرية والتقنية العربية المدربة والمؤهلة ، مع انعدام الدافعية الحقيقة للتعلم والبحث والتطور لدي البعض من منسوبي القطاعات الأمنية والإعلامية على حد سواء في العالم العربي . وقد أشار إلى ذلك صراحة الجحني حيث يرى (أن بعض طلبة الدراسات العليا في (الدراسات الأمنية) «مع شديد الأسف يلتحقون بالدارسات العليا رغبة في البعثة الداخلية أو الخارجية من ناحية ومن ناحية ثانية النظر إلى الدراسة الجامعية على أساس من الوجاهة والقبول الاجتماعي وهذا يعنى بالتأكيد أن كثيراً من هؤلاء الطلاب يضعون في مقدمة أهدافهم التخرج والحصول على الشهادة ويأتي بعد ذلك التعلم والبحث» (الجحني ، د. ت ، ١١٤)

والحقيقة أن ما أشار إليه الجحني أمر ملموس عند معظم الدارسين العرب من القطاعات الأمنية ممن يلتحقون ببعض الدورات أو البرامج التدريبية أو التعليمية في مختلف القطاعات التعليمية فمن خلال متابعتي العلمية لبعض الدارسين العرب من منسوبي الأمن في بعض المؤسسات العلمية العربية اتضحت لدي الصورة التي أشار إليها الجحني بشكل واضح منذ اللحظات الأولى التي وطئت فيها قدماي قاعة الدرس . حيث فوجئت

أن نسبة كبيرة من الدارسين لم يأتوا لأجل التحصيل المعرفي و التدرب وإنما أتوا بهدف التخلص من أعباء العمل أو الحصول على العلاوة أو زيارة الأقارب أو الحصول على وثيقة التخرج . بينما لا يوجد من ضمن اهدافهم التعلم وتوسيع المدارك واكتساب المعرفة . لذا فهم دائموا التشكي متذمرون من كل من يحاول أن يعطيهم المعلومة بشكل صادق . وإذا ما احتاج البعض منهم أن يقدم بحثاً فإنه لا يتوانى عن البحث عن وسائل ملتوية لتحقيق أهدافه كإسناد ذلك إلى بعض المؤسسات المرتزقة والتي انتشرت في عالمنا العربي كانتشار النار في الهشيم لمساعدة ضعاف النفوس في الحصول على ما يريدون مقابل بعض الأموال . أما الوجه الآخر من المشكلة فيتعلق في ضعف المستويات التعليمية وضعف المهارات الفنية للعاملين في مجال الأمن في الوطن العربي حيث أن هناك نسبة كبيرة من العاملين في مجال الأمن بكافة قطاعاته من غير المتعلمين كلياً أو من أنصاف المتعلمين، من جنود وصف ضباط ممن يمثلون الأداة التنفيذية للعمل الأمني . و لذا فهم غالبا ما يمارسون العمل الأمني بصورة خاطئة وذلك من خلال تعاملهم مع الجمهور من منطلق سلطوي يعكس رغبتهم في التسلط وفرض القيود الأمنية بصورة تعكس تدني المهارات الفنية لمثل تلك الكوادر البشرية . مما يولد اتجاهات سلبية من فئات الجمهور نحو العمل الأمني بشكل عام .

ولعل أفضل مثال على ذلك هو ما تقوم به الأجهزة الأمنية في أسابيع «الحملات المرورية» أو ما يطلق عليه مجازاً «أسبوع المرور» حيث انه كان غالباً ما يكرس لشن حملات عقابية صارمة على كل مخالفي الأنظمة المرورية ، حيث يتم إيقاف وعقاب كل من يخالف الأنظمة في ذلك الأسبوع ويتفانى رجال المرور في ذلك مما يعكس واقع الجهات الأمنية العربية في كونها تمارس العديد من الأعمال الأمنية في ظل التوجهات الشرطية

«العقابية» ولذا تنفذ الحملات المرورية بأسلوب العقاب العسكري وذلك بسجن وحبس وإصدار الغرامة المالية لكل مخالف وذلك لارتباط العمل الأمني في أذهان رجال الأمن بالدور العقابي الذي يجب أن يقوم به رجل الأمن الذي يمارس السلطة .

مثل تلك الممارسات تجعل الجمهور المستهدف لا يستفيد من تلك الحملات المرورية التي يفترض أن تكون توعويه بدلاً منها عقابية . حيث يتعامل الجمهور مع مثل تلك الحملات برد فعل عكسي حيث يختبئ البعض منهم ممن لا يحملون أوراقاً قانونية حتى انتهاء الحملة ، بينما يفسر البعض الآخر مثل تلك الحملات بأنها محاولة من الجهات الأمنية لجمع أكبر قدر من الأموال من المواطنين . مثل تلك النتائج والتفسيرات للأعمال الأمنية تعكس الصورة العكسية تماماً للعمل الأمني المستهدف ، بل إنها تؤدي إلى زيادة وتفاقم المشكلة ومزيد من العداء بين رجل الأمن والجمهور . مثل هذا النموذج من بعض رجال الأمن نجد انه يقترن بنموذج مماثل من العاملين في المجال الصحفي و الإعلامي بشكل عام ففي دراسة حديثة (١٩٩٩) عن العاملين في مجال الإعلام الأمني في إحدى الدول العربية اتضح أن الغالبية العظمي من الأفراد الذين شملتهم عينة الدراسة ٦٤٪ لا تتجاوز خبراتهم في مجال العمل الإعلامي الأمني أربع سنوات . كما اتضح أن الغالبية ٧١٪ كانوا يعملون في مواقع بعيدة عن العمل الإعلامي الأمني أو عن العمل الأمني بشكل عام . كما اتضح أيضا أن هناك ٢٧٪ من العاملين لا تربطهم علاقة بالعمل الإعلامي الأمني (المهيدب ، ١٩٩٩ ، ص ص١٤٦-١٦٤) .

أما عبد الرحمن (١٩٩٧) فيرى أن من أبرز صور التحدي التي يواجهها الإعلام العربي المطبوع ما تشير إليه الدراسات من عجز الإعلاميين العرب الصحفيين على وجه الخصوص عن مواكبة عصر المعلومات في ممارستهم

الصحفية والتي تمثل في غلبة الطابع الاقناعي الدعائي الانفعالي التقليدي على أسلوب الخطاب الصحفي علاوة على استمرار أنماط الصحيفة التي تميل إلى الإثارة والمبالغة والمعالجة الجزئية ذات الطابع السطحي للقضايا والأحداث.

كما يشير عباس (موثق في بدر ١٤١٨) إلى التواضع في المعلومات لدى شريحة لا يستهان بها من الإعلاميين العرب. فالإعلامي العربي كما يراه عباس قليل الاطلاع على الواقع العربي في تنوعه وشموليته إلى الدرجة التي لا يحسن معها التلفظ بأسماء المدن العربية المشهورة. كما انه نظراً لأن معظم العاملين في الكيان الإعلامي في الدول العربية يعدون موظفين حكوميين مما يجعلهم يتعاملون مع متلقي الرسائل الإعلامية من الجمهور بتعال ومع العمل الإعلامي بروتين ممل. مما يجعلهم غير مقبولين من الجمهور فالجمهور العربي قد مل من رؤية الإعلاميين من صحفيين ومذيعين ومقدمي برامج وكتاب يخاطبونه بعجرفة وتعال وكأنهم يقدمون له المعجزات. فالمواطن يريد من هؤلاء أن يعوا بأنهم مواطنون مثله، لهم دورهم ويفترض فيهم أن يحببوه فيهم وفي معطياتهم وذلك بدمج أسلوب الإمتاع والترفيه والإقناع، حتى يسهل الاستيعاب وتحل المشاركة والتفاعل (بدر، ١٤١٨، ص ص ٦٥-٦٨).

٤ ٤ ٢ القصور التقني والفني

أما الجانب الثاني من أوجه القصور في الإعلام العربي بشكل عام والإعلام الأمني بشكل خاص، فيتمثل في القصور التقني والفني سواء في الوسائل المستخدمة أو في طرق الإخراج الإعلامي فعلى سبيل المثال يشير (يماني، ١٩٩٢) إلى وضع الإعلام العربي مقارنة بالإعلام الغربي وبخاصة الأمريكي في عرض الأحداث خلال أزمة الخليج التي تمت على أرض عربية إلى أنه «في الوقت الذي نجح الإعلام الأمريكي في تكوين المواقف

وعرض الأحداث خلال أزمة الخليج بقدر ما تخلف الإعلام العربي بحيث أصبحت توجه إليه الاتهامات من الجميع من القارئ والمشاهد والمستمع .

ويشير يماني إلى أن من أسباب تخلف الإعلام العربي في نقل الرسالة الإعلامية الصادقة في حرب الخليج انقسامه السياسي حول أزمة الخليج حيث كان هناك جانب مع الكويت ومناصرته ، وجانب مع العراق واتباعه ، وعليه فقد انصرف الإعلام العربي إلى حملات المديح والهجوم والى شعارات التمجيد والشجب ونسي في غمرة هذه الصيحات رسالته الأصلية في نقل الحقائق والوقائع والمعلومات للرأي العام وفي تنوير المواطن بالآراء والتحليلات الموضوعية وفشل بالتالي في إثبات مصداقيته وجدارته أمام الرأي العام المنقسم على نفسه (يماني ، ١٩٩٢) .

أما واقع الإعلام الأمني في العالم العربي بشكل خاص فهو ليس أفضل حالاً من الإعلام بشكل عام فالرسائل الإعلامية الأمنية الموجهة للجمهور من وجهة نظري غالباً ما تتصف بما يلي :

١ ـ الرسائل الإعلامية الأمنية ليست إلا عبارة عن أوامر عسكرية مباشرة مثل (لا للمخدرات ، لا للإرهاب ، لا تفعل كذا ، لا تقرب كذا) فجميعها تبدأ بعبارة الزجر وكأنها أوامر عسكرية بل إنها في الواقع كذلك حيث أن القائمين على الإعلام الأمني ليسوا في حقيقة الأمر سوى عسكريين لا يربط بعضهم بالإعلام وفنونه أي صلة ولذا يخاطب جمهور المتلقين من خلال رسائله الإعلامية وكأنه يخاطب أبناءه أو جنوده بلغة آمرة غير مدروسة . مما يجعل الجمهور لا يتقبل مثل تلك الرسائل الإعلامية ولا تحقق الأهداف المأمولة منها

٢ ـ طبيعة البرامج العربية الخاصة بالتوعية الإعلامية الأمنية غالبا ما تؤدي

إلى نتائج عكسية حيث تركز على إعطاء تفاصيل وشرح حقائق إجرامية عن المخدرات، والجريمة بشكل عام بهدف توعية الجمهور بها بينما في الحقيقة مثل تلك البرامج غير المدروسه تؤدي إلى نتائج عكسية وسلبية حيث أنها تكون مدرسة مجانية مدفوعة الأجر من الجهات الأمنية لتعليم من لا يعرف من صغار المجرمين وهواة الإجرام أساليب جديدة وفنوناً جديدة لم يكونوا يعرفونها ن قبل كما أن الزج بالمسائل الأمنية في بعض الدعايات دون دراسة علمية ربما يولد العديد من الآثار السلبية العكسية ولعل أفضل مثال على ذلك هو بعض الدعايات الخاصة بحليب الأطفال وقرنه بالمخدرات حيث يصور أحد الإعلانات أحد أنواع الحليب وهو يهرب بينما المخدرات تلاحقه وهو يستنجد بالطفل. مثل هذه الصورة الدرامية الغير مدروسة اجتماعيا ونفسيا لها العديد من الآثار السلبية العكسية على الطفل العربي المشاهد لمثل تلك الدعايات. فالطفل لا يعرف الهدف الأبعد من الدعاية وإنما يتعامل معها في صورتها المجردة وقد لا يتردد أن يطلب من ذويه أن يجرب الشيء الأقوى الذي استطاع أن يغلب الشيء الضعيف وهو هنا المخدرات ويمتنع أن يشرب الحليب الخائف الجبان الذي يهرب خوفا من أن يصبح مثله. كما أكد لي أحد الباحثين الاجتماعيين العاملين في مستشفى الأمل بالرياض لمعالجة إدمان المخدرات. أن بعضاً من مرضاه اخبروه أن دعاية مكافحة المخدرات والتي تملأ الشوارع العامة ربما في معظم المدن العربية تعد من اكثر العوامل المثيرة لهم. ويفسرون ذلك أن تلك اللوحات التحذيرية تصور المدمن أو ذراع الشخص المدمن وهو يتلقى إبرة الحقن، ومثل هذا المشهد يثير لديهم الشعور بالرغبة في الحصول على الإبرة وتعاطي المخدر، مما يجعل منظر تلك اللوحات

التحذيرية تذكره بشيء محبب إليه ويرغب في الحصول عليه، تماما كما تؤكد نظريات التعلم الشرطي في علم النفس.

العديد من الأبعاد الاجتماعية والنفسية قد لا يهتم بها صانع الدعاية الأمنية العربية مما يجعل العمل الإعلامي الأمني يعطي نتائج عكسية لما هو مستهدف منها. ويرجع ذلك إلى عدم وجود متخصصين في فن الرسالة الإعلامية الأمنية المؤثرة. فالواقع أن معظم الأعمال أو الرسائل الإعلامية يتولى إخراجها وتنفيذها تجار هدفهم الأول والأخير الحصول على الربح المالي بصرف النظر عن الهدف الأمني أو سلامة المجتمع. أو عسكريون لا يربطهم بفن الإعلام سوى تكليف عسكري لتنفيذ المهمة.

٣- عدم وجود خبراء في الاجتماع وعلم النفس في التوعية الأمنية يجعل هناك الكثير من المشكلات في توصيل الرسالة الأمنية بصورة مناسبة حيث أن بعض الرسائل الإعلامية تنسق على مستوى عام سواء على مستوى العالم العربي ككل أو على مستوى القطر العربي الواحد بشكل عام. متناسين بذلك أو متجاهلين الفوارق الثقافية بين المجتمعات. مثل تلك الرسائل غالباً لا تؤدي النتائج المأمولة لأنها تغفل الجوانب الثقافية والاجتماعية والخصوصية الاجتماعية لكل منطقة داخل الإقليم الواحد فضلاً عن الخصوصية الاجتماعية لكل قطر عربي.

فكما هو معروف إن كل إقليم داخل القطر الواحد لديه مشكلاته الأمنية الخاصة به التي قد لا يشاركه فيها بقية الأقاليم الأخرى. أو قد تشاركه بشكل اقل. كما أن التركيبة السكانية واللهجات المتعددة في كل إقليم أو قطر عربي تجعل من فهم الرسالة الأمنية الموحدة أمراً شبه مستحيل وبخاصة أن الجمهور المستهدف من التوعية غالباً ما يكون من الشرائح الاجتماعية الأقل تعليما مما يجعلهم يفسرون ويفهمون العديد من الرسائل الإعلامية بشكل خاطئ أو بصورة عكسية.

٤ ـ معالجة القضايا الأمنية بأسلوب هجومي مباشر يولد العداء وينتج عنه زيادة في حجم الظاهرة المراد محاربتها وذلك نتيجة لضعف الإمكانات الفنية في الإعلام العربي التي تستطيع توصيل الرسالة الإعلامية الأمنية بأسلوب غير مباشر ولعل افضل مثال ذلك هو الطريقة التي تعالج فيها السينما العربية قضايا التطرف الديني حيث تركز على تشويه صورة العلماء والملتزمين وإبرازهم بصور (كاريكاتيرية) توحي بالسذاجة والانتهازيه والإرهاب في أسلوب سافر يوحي بحرب غير معلنة بين وسائل الإعلام الرسمية والجماعات الدينية. مما نتج عنه زيادة حدة التطرف من قبل الجماعات الدينية. وتهديدهم للممثلين والعاملين في مجالي الإعلام أو الفن بالقتل وحرق المنشآت الرسيمة من قبل بعض الطوائف الدينية التي اعتبرت مثل تلك الأعمال هجوماً سافراً عليها من قبل وسائل الإعلام والسينما العربية.

كما قد أدت مثل تلك الأعمال غير المدروسة إلى تعاطف الكثير من فئات المجتمع حتى من غير منسوبي تلك الجماعات مع تلك الطوائف في حربها ضد السينما والإعلام، سواء كان ذلك بالمشاركة الفعلية، أو التضامنية أو التأييد المعلن، أو غير المعلن وعداء الإعلام بكافة أنواعه لأنها بتعرضها لتلك الطوائف تتعرض للدين بصورة مباشرة، مما يجعلها تتعرض لسخط عارم من قبل فئات المجتمع بدلاً من تحقيق الرسالة المستهدفة. مما يؤكد فشل الإعلام العربي في توصيل الرسالة الأمنية المستهدفة إلى المشاهد العربي في توضيح سماحة الدين الإسلامي ونبذه للتطرف والإرهاب وقتل الأبرياء وترويعهم بكافة الأشكال. وقد تعرض شيخ الأزهر الشريف لهذه المسألة منتقداً الإعلام العربي والسينما العربية حيث أشار إلى انه « ليس من الحرية الإعلامية في شي-

أن تظهر بعض الشخصيات تمثل علماء الإسلام في صورة من شأنها إساءة إلى أشخاصهم والنيل من كرامتهم كما يحدث في بعض المسلسلات فإن علماء الإسلام وأئمته هم حملة أشرف تراث في الوجود وهم الرموز التي يجب أن تكون مصونة عن المهاترات والتجريح وليس معنى هذا أننا نقول أنهم فوق النقد البناء الموضوعي العلمي المستند إلى الأدلة والبراهين والذي يوجد فرق كبير بينه وبين النقد الهدام الذي لا يستند إلا إلى تجريح وإهالة التراب على أمجادنا وعلى الشرفاء» (هاشم ١٩٩٧، ص١١).

٥ ـ في ظل التوجهات التجارية للإعلام على مستوى العالم العربي فإن الكثير من الوسائل الإعلامية غير الرسمية ترى في تعاملها مع الجهات الأمنية المحلية تقييداً لحريتها وتقليصاً لحجم جمهورها. ولذا فإنها غالبا ما تتحاشى التعرض لأي عمل أمني حتى لا تخسر أي شريحة من شرائح المجتمع. ولذا فإن الجهات الأمنية غالبا ما تتجه إلى وسائل الإعلام الرسمية لبث الأعمال الإعلامية الأمنية مما يجعل الصورة تبدو في أذهان الجمهور وكأنها بلاغات رسمية لتقييد حرية الجمهور وليس لتوعيته. كما أن هناك قطاعا عريضاً من الجمهور في مختلف الأقطار العربية في ظل القنوات التلفزيونية المتعددة أصبح لا يعير اهتماما للقناة الإعلامية للقطر الذي ينتمي إليه بل أصبح يبحث عن التسلية والترفيه في قنوات أخرى لا هم لها إلا توفير أكبر قدر من الربحية بصرف النظر عن الاعتبارات الأمنية. وقد أثار نجاح الحملات الإعلامية العربية في القنوات الفضائية للتوعية بأضرار الكسوف ردود فعل واسعة وتساؤلات عديدة في أوساط الجمهور العربي عن الدور الذي يمكن أن تقوم به الفضائيات العربية في التوعية والتثقيف. كما أثيرت تساؤلات مماثلة عن الأسباب التي تجعل الإعلام العربي يفشل

في توصيل الرسالة الإعلامية الأمنية بأضرار المخدرات والجريمة بالصورة المؤثرة ذاتها التي نجحت بها الحملة الإعلامية المصاحبة بالتوعية بأضرار الكسوف على سلامة النظر . مثل تلك التساؤلات تعكس وعي الجمهور العربي وإيمانه بأهمية الرسالة الإعلامية الأمنية والدور الذي يمكن أن تقوم به الفضائيات العربية في هذا المجال .

٤ ٥ الأميـــة

أما المشكلة الخامسة من المشكلات التي تحد من فعالية العمل الإعلامي الأمني العربي فهي مشكلة الأمية في الوطن العربي حيث أن الغالبية العظمى من المواطنين العرب يعانون من أمية مركبة، أمية الحرف، وأمية الحضارة، أو ما كما أطلق عليها علي (١٩٩١) «الأمية الكبرى، والأمية الصغرى» فالأمية الكبرى في نظره هي أمية المجتمع نفسه وهي ما يمكن أن تسمى بالأمية الحضارية . وهناك الأمية الصغرى، أمية الأفراد وهي الأمية الأبجدية ويرى أن بينهما صلة وثيقة فلا تكون الأمية الأبجدية إلا وتكون الأمية الحضارية فهي الأم الشرعية آلتي تحضنها وتوفر المناخ الاجتماعي للأمية الحضارية ، ويرى أن الأمية الحضارية مشكلة الدول النامية في العصر الحاضر وهي التخلف الذي تعانيه والذي تنفصل فيه عن النمط الحضاري المعاصر وعليه تتضح أسباب إخفاق كثير من محاولات محو الأمية الأبجدية لأنها تعالج أعراض الداء ولا تتقصر نشر جرثومته في حنايا الكائن الحي الذي تسرى بنسيجه ، ويرى أن الوسيلة للتغلب على مشكلة الأمية تكمن في المواجهة الشاملة للتخلف ومواجهته في مستقره وهو المجتمع نفسه في بنائه الاجتماعي وفي تصوراته ومهاراته ووسائله وذلك وصلاً له بالمعاصرة وإدماجا له في دورة الحياة الوطنية والقومية ثم إدخالا للدورة

الوطنية والقومية في دورة الحياة العالمية المعاصرة ومن خلال ذلك العمل يتم رفع أحد مظاهر ذلك التخلف عن الأفراد الأميين كجزء من عملية تطوير متكاملة (على ١٩٩١، ص٢٣).

وبالرغم من الجهود المكثفة التي تبذلها الدول العربية، والمنظمات العالمية للقضاء على الأمية الا أن نسبة الأمية في العالم العربي لا زالت تمثل مشكلة حقيقة حيث تتراوح نسبة الأمية «بين ٧, ١٤٪ كما في لبنان و٨١٪ كما في اليمن. إلا أنه عند المقارنة بين الذكور الإناث فإنه يتضح أن النساء العربيات اكثر أمية من الذكور حيث تراوحت نسبة الأمية عند الإناث من ٥, ١٨٪ في لبنان ٩٧٪ في اليمن» (على ١٩٩١، ص١٥).

وكما يتضح من الجدول أدناه فإن كافة الدول العربية بدون استثناء تعاني من ارتفاع نسبة الأمية والتي قدرها البعض بنسبة ٥, ٥٦٪ من السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر (على ١٩٩١، ص١٤).

جدول رقم ١٦ أعداد الأميين ونسبهم في الدول العربية
استناداً إلى آخر بيانات أو تقديرات إحصائية متاحـــة

القطر	السنة	ذكور وإناث ٪	ذكور ٪	إناث
البحرين	١٩٨٦	٣٢,	٢١,١	٤٣,٠
مصر	١٩٨٦	٥٥,١	٤٢,٤	٦٨,٢
العراق	١٩٨٦	٤٢,٤	٢١,٤	٦٤,٦
الأردن	١٩٨٦	٢٦,٤	١٦,٩	٣٦,٩
الكويت	١٩٨٦	٣٠,٤	١٧,٨	٤٢,٤
لبنان	١٩٨٦	١٤,٧	١٠,٥	١٨,٥
قطر	١٩٨٦	٣١,٦	٢٠,٩	٤١,٦
السعودية	١٩٨٦	٤٦,٤	٢٦,٨	٦٦,٧
سوريا	١٩٨٦	٣٨,٩	٢٣,٥	٥٤,٥
الإمارات	١٩٨٦	٤٥,٦	٣٣,٠	٥٩,٢
اليمن	١٩٨٦	٨١,١	٦١,٥	٦٩,٩
الجزائر	١٩٨٢	٥٥,٣	٤٢,٧	٦٨,٣
ليبيا	١٩٧٣	٦١,١	٣٨,٧	٨٥,٢
موريتانيا	١٩٦٧	٨٢,٦	--	--
المغرب	١٩٧١	٧٨,١	٦٦,٤	٩٠,٢
السودان	١٩٧٣	٦٨,٦	٥٥,٢	٨٢,١
تونس	١٩٨٤	٤٩,٣	٣٩,٥	٥٩,٤
اليمن الجنوبي*	١٩٧٣	٧٢,٩	٥٢,٣	٩٢,١

المصدر : (علي سعيد إسماعيل،١٩٩١،ص١٥ بتصرف)

* هذه الإحصاءات قبل وحدة شطري اليمن.

كما تشير الإحصاءات إلى أن الأمية في العالم العربي ستظل عالية حتى نهاية عام ٢٠٠٠ م حيث تشير التوقعات إلى أن نسبة الأمية في العالم العربي كالتالي كما تتضح، من الجدول رقم (١٧).

جدول رقم (١٧) توقعات نسبة الأميةفي العالم العربي

السنة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
ذكور ٪	٥١,١	٤٥,٠	٤٠,٢
إناث ٪	٦٤,٢	٥٨,٠	٥١,٩

المصدر (على سعيد ١٩٩١، ص٤١ بتصرف)

ويؤكد الزهير(١٩٨٦) أن خطر الأمية في العالم العربي ما زال قائما رغم الجهود الكبيرة التي بذلت ويرى أن من دلائل ذلك ما يلي:

١ـ قصور مفهوم الأمية الذي أخذت به معظم البلاد العربية على المفهوم التقليدي الأبجدي الذي يؤكد على توصيل مهارات القراءة والكتابة والحساب للأميين دون ربطهم ببيئتهم ربطاً عضوياً يرقون فيه لمستوى الوعي بما يدور في مجتمعاتهم والعالم المحيط بهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا حتى يمكنهم من الإسهام الفعال في تطوير أنفسهم ومجتمعاتهم.

٢ـ وجود قصور في كثير من جوانب مواجهة مشكلة الأمية يتمثل في عدد من المؤشرات منها غياب الأسلوب العلمي في مجال محو الأمية مثل إعداد خطط للبحوث والدراسات والتجارب وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها تقويما مستمراً متتابعا لخطوات تنفيذها توصلا إلى تدارك الأخطاء وتعديل المسارات حتى يمكن تحقيق أهداف المواجهة المطلوبة

علاوة على غياب استخدام الأسلوب الإحصائي في مجال محو الأمية الذي يعتمد على البيانات الدقيقة الموثوق بصحتها في تعداد الأميين :

١ ـ وجود أعداد كبيرة من الأطفال في سن الإلزام لم يلتحقوا بالتعليم الابتدائي وأعداد أخرى تتسرب ولا تكمل تعليمها بالمرحلة الابتدائية مما يضيف رصيداً متجدداً سنويا يضاف إلى أعداد الأميين .

٢ ـ انخفاض نسبة المستوعبين في التعليم الابتدائي من أطفال القرى عنها بين أطفال المدن كما أن نسبة المستوعبين من الأطفال الإناث تقل عن نسبة المستوعبين من الأطفال الذكور في جميع الدول العربية

٣ ـ وجود نقص في كفاءة بعض الأجهزة العاملة في محو الأمية كما وكيفا فمن حيث الكم تعاني هذه الأجهزة نقصا في عدد العاملين الإداريين والفنيين المؤهلين في مجال محو الأمية أما من حيث الكيف فإن كثيراً من القوى البشرية الموجودة حاليا في هذه الأجهزة ليست على مستوى الخبرة اللازمة لمواجهة المشكلة في حجمها الحقيقي» (الزهيير ، ١٩٨٦ ، ص١٢ ١٣) .

وتتمثل الخطورة الأمنية لارتفاع مستوى الأمية في العالم العربي . ووقوفها سداً منيعاً عائقاً للعمل الإعلامي الأمني في الأسباب التالية :

٤ ٥ ١ استغلال الأميين من قبل الآخرين وتسهيل سبل الجريمة

وتتمثل هذه المشكلة في كون الشخص الأمي غالباً يشعر وكأنه ينقصه شيء ما . ولذا فهو غالباً ما يشعر بالاحترام والتقدير لغير الأمي . وهذا ما يفسر الحظوة الاجتماعية التي يلقاها المتعلمون في المجتمعات الريفية . حيث انهم غالباً يتبؤون مكانة مرموقة في مجتمعاتهم وغالبا ما تحظى آراؤهم بالقبول بوصفهم كما يطلق عليهم في بعض الأماكن (متنورون) . وعلى النقيض من ذلك فإن الأمي يقابل بنوع من الاستغلال الجسدي

والاقتصادي، والفكري في المجتمعات الحضرية ويتمثل الاستغلال الجسدي للأمي في كون معظم الأعمال التي يمارسها تعتمد اعتماداً مباشراً على الأعمال الجسدية التي تستخدم قوة الجسد مثل أعمال العتالة، والبناء، وغيرها. أما الاستغلال الاقتصادي والفكري وهو الأهم فيتمثل في الثقة المفرطة التي غالبا ما يتعامل بها الأمي مع الآخرين سواء من سكان المدن أو من أبناء القرية مما يجعلهم فريسة سهلة لضعاف النفوس من المجرمين والنشالين، وذوي التوجهات السياسية والفكرية. وفي العالم العربي العديد من الأمثلة التي تؤيد ذلك. ولعل أقربها ما تصوره السينما العربية المصرية وبخاصة الاستغلال وأوجه النصب والاحتيال التي يواجهها بعض بسطاء القرويين من الصعيد عند قدومهم للقاهرة. أما في المجتمع السعودي فهناك أمثلة مشابهة تتمثل في الثقة المفرطة التي يوليها بعض القرويين عند قدومهم للمراكز الحضرية ففي بعض المراكز الحضرية من المملكة والتي تعد حاضرة للمناطق القروية المحيطة بها يلاحظ تجمع الكثير من العامة خاصة لدى مكائن الصرف الآلي للنقد في البنوك وإذا ما وجدوا شخصا يحسن التعامل مع تلك الآلات فإنهم لا يترددون لحظة في إعطائه بطاقة الصرف وأرقامهم السرية لكي يقوم نيابة عنهم بسحب ما يحتاجون إليه من النقد وقد شاهدت وقمت بمساعدة الكثيرين في هذا الشأن. والأدهى من ذلك أن تلك الثقة لا تقتصر على السعوديين فقط بل إن البعض يثقون في أي شخص حتى في العاملين الفيلبينيين أو الهنود أو غيرهم. مثل تلك الثقة المفرطة التي سببها الجهل لاشك في أنها عامل قوي لتسهيل سبل الجريمة في المجتمع ودافع قوي لضعاف النفوس في المجتمع لاستغلال مثل هذه الفئات الاجتماعية اقتصاديا وجسدياً.

وقد ذكر عيد، (١٤١٢) نماذج أخرى عن كيفية استغلال البسطاء من البادية والقرويين من قبل مهربي المخدرات كما هو الحال في مصر أو كما هو الحال في الأمازون من إقناع تجار المخدرات وإغرائهم القرويين البسطاء بزراعة شجرة الكوكا بدلاً من زراعة أشجار أخرى وذلك لكون المناطق المختارة وعرة ويصعب الوصول إليها من قبل الجهاز الأمني إضافة إلى كون الأهالي مستقبلاً سيدافعون عن تلك الأشجار ويتعهدونها طالما أنها ستدر عليهم أموالا طائلة

والحال ذاته ربما يندرج على اليمن حيث يدافع كثير من الأهالي عن شجرة القات ويقومون بزراعتها وتعهدها دون الشعور بخطرها الأمني أو الصحي. وحتى عدم الاقتناع بذلك مما يؤكد أن الأمية التي تقود إلى التخلف تعد مشكلة كبيرة في توصيل الرسالة الإعلامية إلى الجمهور المستهدف، وتحجب عنه الرؤية السليمة والاقتناع بمضامين الرسالة الأمنية في حالة تعرضه لها.

أما الأخطر من ذلك فهو الاستغلال الفكري للأميين من قبل الجماعات المنحرفة فكرياً ذوي التوجهات السياسية المنحرفة. ويتمثل ذلك في تشجيع الأميين على الانخراط في تلك الجماعات والمنظمات وتعبئتهم نفسياً للقيام وتنفيذ كل توجيهات تلك المنظمات مستغلين بساطتهم وثقتهم بالآخرين وحسن نواياهم وربما هذا يندرج أيضاً على العصابات والمنظمات الإرهابية والمجموعات المنحرفة.

والتي تجد في الأميين فريسة سهلة لتنفيذ مخططاتها والترويج لها. وتمثل النسب العالية لغير المتعلمين في إحصاءات الجريمة اكبر دليل على ذلك.

٤ ٥ ٢ عدم القدرة على التحليل أو فهم الرسائل الإعلامية الأمنية بالشكل الصحيح

أما المشكلة الثانية التي تسببها الأمية كعائق قوي امام الإعلام الأمني في الوطن العربي فتتمثل في عدم قدرة الأميين على الفهم الصحيح للرسائل الإعلامية الأمنية، حيث أن الشخص الأمي غالباً لا يتقن سوى اللهجة التي يتحدثها. وبالتالي فإن اتصاله بالعالم العربي المحيط به يكاد يكون شبه محدود. فبالرغم من الاتصال العربي عن طريق الفضائيات في الوقت الحالي إلا أن استخدام اللهجات المحلية في الكثير من الأعمال الإعلامية يجعل التواصل العربي شبه مفقود وبخاصة بين غير المتعلمين الذين لا يستطيعون معرفة اللهجات العربية الأخرى كما أشير إلى ذلك سابقاً.

أما الجانب الأخر من المشكلة وهو الأكثر خطورة من الناحية الأمنية فيتمثل في وجود بعض الأشخاص في العديد من القرى والهجر والأرياف العربية يمكن أن نطلق عليهم (وكالات الأنباء المحلية) حيث يتمثل دور هؤلاء من أنصاف وأرباع المتعلمين، وغالباً ما يكونون من المتقاعدين العسكريين أو المدنيين أو من الساعين إلى اكتساب مكانة اجتماعية في قراهم يقومون بدور بث الإشاعات ونقل الأخبار بين القرويين وتشويه المعلومات وذلك باستماعهم لبعض المحطات الإذاعية العربية والعالمية والمحلية . وبالتالي نقل ما سمعوه مقروناً بتفسيراتهم وتحليلاتهم الشخصية الخاطئة غالباً إلى بسطاء الناس من الأميين، في مجالسهم العامة مما يخلق نوعاً من البلبلة الفكرية والأمنية والفهم الخاطئ للكثير من الوقائع. مثل تلك الممارسات تشاهد يوميا تقريبا في الريف والقرى العربية نتيجة لغياب الوعي و انخفاض مستوى التعليم بين المواطنين ، وانفراد مجموعة من الناس بتولي مهمة (الإعلاميين).

في مثل هذه الظروف فإن إيصال الرسالة الإعلامية الأمنية إلى مثل هذه الشرائح الاجتماعية من المجتمع يعد في غاية الصعوبة وذلك لصعوبة الاتصال المباشر بين صانع الرسالة الإعلامية وبين متلقيها ، حيث تمر مثل تلك الرسائل بما يمكن أن نسميه (الفلترة المحلية) بواسطة الوسطاء من ناقلي ومحللي الأخبار المحلية المشار إليهم سابقاً والذين يقومون بتوصيل رسائل مشوهة قد تختلف في بعض الأحيان جذرياً عن الهدف الأساسي الذي وضعت له الرسالة الإعلامية الأمنية ، وفي حالة تعارض مثل تلك الرسائل الإعلامية مع بعض المصالح الشخصية لمثل هؤلاء المروجين الإعلاميين فإنهم لا يتوانون عن تكذيب مثل تلك الرسائل أو تفسيرها بما يخدم مصالحهم الشخصية وحث القرويين البسطاء على عدم تصديقها والتشكيك في نواياها وأهدافها . ومن جانب آخر قد يتسبب عدم الفهم الصحيح للأمور والأحداث من قبل القرويين أو الأميين بشكل عام إلى المبالغة في فهم الرسائل الأمنية وتحريف حقائقها بالزيادة مما يشيع الذعر والخوف من بعض الأمور البسيطة التي تقتضي مثل ذلك .

ولهذا فإن الأمية تعد مشكلة حقيقة تحجب الرؤية الصحيحة التي تساعد على فهم الأمور سواء الأمنية منها أو غير الأمنية .

٤ ٥ ٣ ارتفاع نسبة الأمية يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وبالتالي إلى ارتفاع نسبة الجريمة

تؤكد بعض النظريات الاجتماعية المتعلقة بالجريمة مثل نظرية هيرشي (Hirshi,1988) في (Larry &.Josep,1988) إنه كلما ارتفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد كلما قل ارتكابه للجريمة ، وذلك لكونه يخشى على مركزه الاجتماعي وهو ما أطلق عليه (Commitment) الذي

يعني الالتزام، والعكس صحيح. وتشير نتائج دراسة الزهراني (ب. ت) عن جرائم العصابات في المجتمع السعودي أن ٣, ٨٩ من المشتركين في تلك الجرائم تعليمهم أقل من المتوسط وان ٨, ٥٧٪ تعليمهم أمي أو اقل من الابتدائي بالرغم من أنهم تجاوزوا سن الثامنة عشرة من العمر حيث يفترض انهم قد اجتازوا الجامعة أو في المرحلة الجامعية

فارتباط العمل في المجتمعات الحضرية الحديثة بالمؤهلات التعليمية قد أوجد نوعاً من الحواجز المهنية أمام غير المتعلمين أو الأميين. مما يزيد من نسبة البطالة في العالم العربي وبالتال زيادة المخاطر والخوف من ارتفاع نسبة الجريمة مما يجعل من الأمية مشكلة حقيقية تهدد الأمن العربي واستقرار مجتمعاته.

٤ ٥ ٤ أمية المرأة تؤدي إلى تنشئة اجتماعية غير سليمة

الأم تمثل المحور الرئيس في قضايا التنشئة والتربية ليس في المجتمع العربي فقط بل في معظم المجتمعات الإنسانية. ولذا فإن أمية المرأة في العالم العربي تعد عائقاً قويا امام تحقيق الإعلام الأمني لرسالته بالشكل المطلوب. ويتمثل ذلك العائق في عدم مقدرتها على الفهم الصحيح للرسائل الإعلامية الأمنية وبالتالي عدم استطاعتها نقلها وتوصيلها إلى أبنائها بالصورة المطلوبة.

كما تأخذ المشكلة بعداً آخر يتمثل في كون بعض إن لم يكن معظم الأمهات التقليديات من الأميات في العالم العربي أصبحن أكثر اعتماداً على أبنائهن وبناتهن وبخاصة في المجتمعات الحضرية. حيث يصبحن في دور المتلقيات لا دور المعطيات المرشدات وذلك لكون الأبناء في الغالب أكثر تعليما وأكثر تفتحاً على العالم الخارجي من أمهاتهم وأحيانا من آبائهم أيضا. وهنا تكمن الخطورة الأمنية والاجتماعية حيث يفقد الأبناء عنصر التوجيه والإرشاد من الآباء.

فالملاحظ في المجتمعات التقليدية حاليا أن الأبناء في بعض الأحيان يقومون بمهمة عكسية في توجيه الآباء وإرشادهم ، وأحيانا التلاعب عليهم وتضليلهم . مثل هذا النوع من التنشئة الاجتماعية الذي أصبح أكثر وضوحاً في المجتمعات التقليدية حيث ترتفع نسبة الأمية بين الأمهات و الآباء مع ارتفاع مستوى تعليم الأبناء مما أوجد نوعاً من الفجوة الاجتماعية أو الهوة الثقافية بين الجيلين . كما يوجد نوع من الترفع بين الأبناء بعدم تقبل توجيهات الآباء ووصفها بالرجعية والتخلف

كما أن المستوى الثقافي والتعليمي للآباء يجعلهم في صراع غير متكافئ مع أبنائهم حيث لا يستطيعون مقارعة الحجج مع أبنائهم . مثل هذا النمط السلوكي يخشى أن يزيد من إمكانية استعداد الأبناء للإنحراف وتمردهم على القيم الأسرية ، والقانونية في المجتمع وذلك لانعدام عنصر التوجيه والإرشاد الأسرى نظراً لأمية الأبوين وبخاصة الأمهات . حيث تنعدم الرقابة الأبوية أو تضعف مما يجعل الأبناء يمارسون العديد من الأنماط السلوكية المنحرفة في ظل غياب توجيه الأسرة وجهلها .

٤ ٥ ٥ التعامل الخاطئ مع التكنولوجيا والأدوات الحضارية

أما المشكلة الأخيرة التي تسببها الأمية فتتمثل في كون الأمية تقف حاجزاً أمام المخططين ورجال الأمن في توصيل الرسالة الإعلامية الأمنية إلى المجتمع المستهدف من تعليمات وتوجيهات وإرشادات . ولعل افضل مثال على ذلك الجهود الحثيثة التي يقوم بها رجال الدفاع المدني في الوطن العربي لتعريف الجمهور بوسائل السلامة الأمنية سواء في المنزل أو السيارة . إلا أن الكثير من تلك الرسائل لا تجد اهتماما يذكر من قبل بعض الأفراد ممن لم يتلقوا حظاً وافراً من التعليم حيث يسخرون من الكثير من تلك

الوسائل ويستهزئون بها مبدين عدم تعاونهم مع رجال الأمن أو توجيهاتهم الأمنية سواء وسائل السلامة أو توجيهات الأمن بشكل عام.

فعلى سبيل المثال يلاحظ رفض الكثير من أبناء المجتمع لحزام السلامة في السيارة مفسرين ذلك (بأنه سوف يخنقهم ويشل حركتهم في حالة حدوث حادث لا سمح الله) كما يرفضون اقتناء طفاية حريق في المنزل معتقدين أنها قد تنفجر وتسبب لهم كارثة منزلية ، إضافة إلى رفضهم لوجود جرس إنذار للحريق في منازلهم بحجة عدم الرغبة في الإزعاج. بل إنني أعرف العديد من أفراد المجتمع يقومون بفصله فور دخولهم لأي منزل يحتوي على جرس إنذار للحريق

كما يمثل التعامل الخاطئ مع التقنية الحديثة مشكلة أخرى للأميين من الجنسين مما ينتج عنه الكثير من الحوادث، نتيجة الاستخدام الخاطئ للمعدات الكهربائية المنزلية وما شابه ذلك مما يتسبب في كوارث عديدة، تؤثر على الأمن العام للمجتمع

كما تساهم الأمية إلى حد كبير في ترسيخ العديد من القيم الخاطئة في ثقافة المجتمع مثل استخدام الأسلحة من بنادق، وخناجر، وسيوف ونحوها سواء في الزي لعام أو في المناسبات الرسمية كما هو الحال في بعض أجزاء العالم العربي. فاستخدام تلك الأسلحة كجزء من الثقافة التقليدية يؤدي إلى حوادث أمنية في غاية الخطورة.

ونظراً لعامل الأمية فإن توصيل الرسالة الإعلامية الأمنية لمثل هذه الفئات من المجتمع يتطلب جهداً كبيراً أضعاف ما يحتاجه توصيل الرسالة ذاتها إلى المتعلمين من أفراد المجتمع. فالأمية تعد مشكلة حقيقة في العالم العربي للعمل الإعلامي الأمني يندرج تحتها الكثير من المشكلات الأخرى.

بل إنها تعد المشكلة الأولى التي يصعب إيصال أي رسالة إعلامية إلى أفراد المجتمع بصورة صحيحة طالما أنها تبسط ظلالها على نسبة كبيرة من ابناء مجتمعنا العربي .

٤ ٦ العولمة والاتصال العالمي

ظلت وسائل الإعلام العربية حتى بداية العقد الثامن من هذا القرن تتجه برسائلها إلى الجمهور العام وتعرض ثقافة موحدة ، كما تعكس الاتجاهات السائدة في المجتمع باعتبارها إحدى العوامل المكونة لهذه الاتجاهات ونتج عن ذلك أن ساد الشعور الجمعي لدى الجماهير وسادت النظريات التي تنظر إلى الجمهور باعتباره قطيعاً يمكن تجميعه حول هدف واحد واتجاه واحد . (دفلير ١٩٩٣ ، موثق في المكتب العربي ، ص١٦٤) .

ويرى المحللون في المكتب العربي للإعلام الأمني نقلا عن مكاوي أن مركزية وسائل الإعلام واحتكارها من قبل عدد قليل من الشركات والمؤسسات الحكومية قد ساعد على نقل رسائل موحدة من الإعلام والترفيه والثقافة لقطاعات عريضة من الجماهير مما حول هذه الجماهير إلى قوالب تستقبل رسائل واحدة وتستجيب بطرق متماثلة

هذه الصورة هي في حقيقتها واقع الإعلام في العالم العربي إلى فترة قريبة لا تتجاوز العشر سنوات الماضية حيث لا يوجد أمام الجماهير سوى مشاهدة القناة الإعلامية الوحيدة التي تمثل رأي الحكومة المحلية ، وتعكس توجهاتها ، ولا يقرأ الجماهير سوى الصحف المحلية التي تعكس التوجهات ذاتها . مع استثناءات بسيطة لبعض الطبقات الاجتماعية ذات الاتجاهات والميول السياسية المعارضة للسياسيات المحلية لشعوبها سواء بشكل علني أم ضمني والتي تبحث عن المعلومة الخارجية في مصادر خارجية ، تتمثل

في بعض الإذاعات الأجنبية ، أو المحادثات الشفهية أو الهاتفية مع أمثالهم في أماكن أخرى من الدول العربية .

أما القطاع العريض من الجمهور فإنه يعتمد بشكل مباشر على ما تبثه وسائل الإعلام المحلية ، وما تنشره الصحف المحلية وبناء على ذلك فإن جميع وسائل الإعلام المحلية المسموعة والمقروءة والمرئية تصب في اتجاه واحد هو توجيه الجمهور نحو الأهداف العامة التي ترسمها الدولة . ويتبنون في غالب الأحيان الاتجاه ذاته . إلا أن الوضع لم يعد كذلك ولم تعد المركزية الإعلامية تمثل مصدراً وحيداً لتلقي المعلومات سواء الأمنية منها أو غير الأمنية . بل انه في بعض الأحيان يعلم العديد من المواطنين في الأقطار العربية عن ما يجري في بلدانهم من مصادر خارجية قبل أن تفصح وسائل الإعلام المحلية عنها أو قبل ا ن ينشر التوجه الرسمي لبلدهم حيال القضية المعلنة .

مثل هذا النوع من الاتصال العالمي وتبادل المعلومات هو جزء من النظام العالمي الجديد الذي أطلق عليه (Globalization) أو العولمة ، والتى لا زالت غير واضحة المعالم أو محددة التعريف . فالعولمة «كظاهرة لم تكتمل بعد ملامحها بل هي عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة لذلك تتعدد المحاولات الجادة من جانب علماء السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة والإعلام سعيا وراء صياغة تعريف شامل للعولمة وبناء تصور نظري شمولي لتفسير كثير من التحولات والظواهر الاقتصادية والسياسية والثقافية» (عبد الرحمن ، ١٩٩٨ ، ص ٦٠) .

ويشير روسينو (Rosenau,1996) إلى أن البحث العلمي ما زال جارياً لإيجاد مفهوم شامل لمصطلح العولمة . حيث أن هذا المصطلح اصبح كثير الاستخدام من قبل الاجتماعيين ، والاقتصاديين ، وان المنافسة قوية للوصول

إلى تعريف محدد لهذا المفهوم. ويرى روشينو أن أي تعريف للعولمة يجب أن يشتمل على ثلاثة عناصر أساسية تمثل واقع العولمة الحديثة وتلك العناصر هي:

١ ـ انتشار المعلومات بين الناس من خلال تبادلها وتناقلها.

٢ ـ ضعف الحدود الجغرافية والسياسية للدول نتيجة لاتصال العالم بعضه ببعض.

٣ ـ التبادل العالمي للعملات، المؤسسات، الأفكار، السلوك، البشر، الخبرات، والأفكار

ويرى عبد الرحمن(١٩٩٨) أن هناك فرقاً بين العولمة والعالمية حيث أن العولمة تتمثل في احتواء للعالم وفعل إرادي يستهدف اختراق الآخر ولذلك تعد العولمة إرادة لاختراق الآخر وسلبه خصوصيته الثقافية بينما تعد العالمية تفتحاً على ما هو كوني وعالمي تستهدف إغناء الهوية الثقافية. ويشير الحبيب(١٩٩٧) إلى أن العولمة ليست أمرا جديداً على العالم بل إن هناك عولمتين (قديمة، وحديثة) فالقديمة ظهرت مع ظهور الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر واستطاعت أن تزيد من إنتاج السلع زيادة كبيرة دفعت بأوربا إلى البحث عن أسواق جديدة. مما دفعها إلى إنشاء المستعمرات بأمريكا واسيا وأفريقيا كما مكنتها من الحصول على المواد الخام بأسعار منخفضة مما أدى إلى اندماج الدول الفقيرة المستعمرة في اقتصاديات الدول الصناعية الأوربية

أما العولمة الثانية الحديثة فإن تحققها سوف لا يكون عن طريق الاستعمار في شكله القديم وما كان يوفره من آليات ولكن عن طريق تحرير التجارة الدولية والتنافس على النطاق الدولي. » (الحبيب، ١٩٩٧، ص٩٢).

أما أبو المجد(١٩٩٧) فيرى أن ما يقال عن العولمة ودورها وحتمية مجيئها شيء فيه الكثير من المبالغة بل إنه يرى أن الكثير من الناس يروجون لها دون أن يشعروا بخطورة ما يقومون به من عمل ولا سيما أن العولمة في نظره ليست سوى فكرة أيدولوجية لا زالت في بداية نشأتها مثلها في ذلك مثل فكرة الشيوعية الماركسية والحتمية التاريخية التي كان يعتقد البعض من اتباع الفكر الماركسي أنها ستعم العالم وأنها مصير البشرية لا محالة فهو يري: أن العولمة بالرغم من أنها تنطلق من منطلقات رأسمالية ذات طابع سياسي واقتصادي إلا أنها تكاد تتطابق مع مقولات سمعنا عنها كثيراً منذ عشرات السنين تطل علينا آنذاك من المذهب الاشتراكي المرتبط فلسفيا وتاريخيا بالفكر الماركسي. ويرى أن هذه القضية جديرة بالتأمل مثيرة للدهشة باعثة على البحث في قضية الأيدولوجيات ومقولاتها الأساسية. وتنطلق معالجة أبو المجد لفكرة العولمة من ثلاث منطلقات أساسية هي:

إن حتمية التاريخ وجريان مشيئته على الناس أجمعين كما نادى بها ماركس واتباع الأيدولوجية الماركسية بدأت تطل علينا بثوب جديد على ايدي فلاسفة العولمة حيث يصورون تلك العولمة تطورا حتميا آنياً ولا قبل لأحد بدفعه أو الوقوف في وجهه دون أن يقدموا دليلا واحداً على تلك الحتمية التي نرى فيها ترويجاً مذهبيا وسياسياً أكثر من التزامها بسمات النظر العلمي الموضوعي المحايد.

٣- إن التفسير الاقتصادي للتاريخ كما نادى به ماركس وكما انتهت إليه النظرية الماركسية مؤداه أن الأبنية الاقتصادية والثقافية والقانونية ليست إلا أبنية علوية يحدد وجودها وحركتها بناء ذو طبيعة مادية. وأنه في جوهره اقتصاد مرتبط بنظام الإنتاج وأدواته. ويرى أن هذه الفكرة أو النظريه عادت إلينا مع موجة العولمة ولكن بنظام جديد يرد حركة النظام

الدولي الجديد ومستقبل الكيانات السياسية القائمة في ظله إلى طبيعة نظمها الاقتصادية على نحو يجري معه تهميش الثقافة بصفة عامة.

ويرى أن التحول الاقتصادي نحو الرأسمالية الجديدة ممثلة في الملكية العامة وتصفية دور الدولة وقطاعها العام ونقل ذلك كله إلى القطاع الخاص تحت لواء الخصخصة أو التخصخصية كما يسميها البعض (أبو المجد، ١٩٩٧، ص ٢٠٠).

٤ ـ كما يرى أن القول بذبول الدولة أو انتهاء دورها ليس في الحقيقة إلا نقطة البداية الفلسفية القائمة وراء هذه المقولة كما عرضها الفكر الماركسي في فكر الترويج للعولمة ولكن النتائج العلمية للمقولتين تكاد نكون متطابقة.

وينتقد أبو المجد أن كل الداعين أو المروجين لفكرة العولمة مبالغون في حتميتها مؤكداً أنها فكرة لا زالت في بدايتها ولم تكتمل حلقاتها بعد وأنها في واقع الأمر ليست إلا إفرازات اقتصادية تسعى إلى تحقيقها المؤسسات العملاقة صاحبة المصلحة الأكيدة في اتساع السوق التجاري أمام ما تنتجه من سلع وما تقدمه من خدمات

ومهما يكن شأن العولمة أو مصيرها ومستقبلها أو نجاحها أو فشلها إلا أننا نلاحظ أن التطور التقني في مجال المعلومات قد سهل كثيراً الترويج لفكرة العولمة وجعل البشر مبهورين بسرعة انتشارها وهذا ربما يكون سبباً وعاملاً قوياً لم يتحقق للماركسية الشيوعية التي يقارنها بها أبو المجد ولم يتحقق لأي فكر أيدولوجي أو اقتصادي سابق. فالنظام الحديث للاتصالات والمواصلات قد كسر حواجز الزمان والمكان بين العالم وحتى لو لم يكن هناك نظام عالمي كما يخطط له النظام الأمريكي بالتحديد إلا أنه في ظل

الاتصال العالمي لم يعد بالإمكان العيش في عزلة عن الآخرين، حتى ولو أراد الآخرون ذلك. فما يحدث في أي مكان في العالم يصل إلى باقي الأجزاء الأخرى منه حتى في القرى النائية في قمم الهمالايا أو أدغال أفريقيا أو غابات الأمازون ولعل افضل مثال على ذلك مشكلات التصنيع العالمية، والمخلفات النووية، والإشعاعية، والتلوث المائي، والهوائي، والأزمات الاقتصادية كل تلك الأمور تؤثر على كافة البشر بصرف النظر عن موافعهم على الكرة الأرضية بواسطة انتقال الهواء، والماء، أو انتقال البضائع الملوثة من قطر إلى آخر

وما يهمنا هنا من العولمة هو جانبها التقني أو ما يمكن أن يطلق عليه (ثورة المعلومات) والتي تمثل المشكلة الحقيقة للعمل الإعلامي الأمني، حيث أن الاتصال الإعلامي العالمي قد كسر الحواجز الثقافية والسياسية لكافة بلدان العالم حتى الشيوعية منها وحتى الرافضة للنظام والأسلوب الأمريكي والثقافة الأمريكية مثل فرنسا، أو روسيا أصبحت لا تستطيع أن توقف المد الأمريكي أو النظام العالمي كما يحلو للبعض أن يسميه.

والقضية من وجهة نظري ليست سوى فرض ثقافة الغالب على المغلوب وستظل هذه هي الحال طالما ظلت أمريكا في مركز الصدارة العالمية، وسوف ينحسر المد الأمريكي العالمي فيما لو انحسرت القوة الأمريكية تماما كما كان هو الحال في الوضع الشيوعي وكل من كان يبشر بعالميته أو حتميته كمصير للبشرية. وبمجرد انتهاء الشيوعية كنظام أو كقوة سياسية تلاشت معها كافة الأفكار المرتبطة بالشيوعية وبدأ أنصار الأيدولوجية الكونية يبشرون بمذهب جديد تقوده الرأسمالية الأمريكية في الوقت الحاضر ولا نعلم لعل الله يوقظ المسلمين من سباتهم ليصبحوا قوة عالمية يبشر بها الجميع كنظام عالمي يفرض الخير والعدل على العالم اجمع وتتمثل المشكلات

الأمنية المرتبطة بالعولمة أو الاتصال العالمي في العديد من الأمور التي تحد من فعالية الإعلام المحلى أو التحفظات الأمنية المحلية لأي قطر سواء العربية منها أو غير العربية وذلك للأسباب التالية :

١ ـ صعوبة التحكم الرسمي أو الأمني في البث الإعلامي العالمي من قبل الحكومات المحلية . قلم يعد بالإمكان التشويش على الإذاعات أو الإرسال التلفزيوني للمحطات غير المرغوب فيها كما كانت تفعل بعض الحكومات في الماضي القريب . حيث تحجب عن مواطنيها استقبال الإذاعات والمحطات التلفزيونية ، وتمنع دخول الصحف المخالفة لاتجاهاتها الفكرية والسياسية . وإخضاع مواطنيها لسياسة الرأي الواحد والاتجاه الواحد ، كما كان يحدث في البلدان الشيوعية على سبيل المثال . حيث اصبح الإرسال الإذاعي والتلفزيوني العالمي متاحاً لمن يرغب سماعه أو مشاهدته كيفما يشاء في الوقت الذي يشاء .

كما ساعدت الإنترنت على انتشار الصحافة المكتوبة عالمياً فبإمكان الشخص تصفح أي صحيفة عالمية في التو واللحظة لصدورها في أي مكان في العالم ولا يعيقه عن ذلك سوى مدى فهمه للغة التي تكتب بها . مثل ذلك الانفتاح اللا محدود واللا مقنن الذي يجعل العمل الإعلامي الأمني المحلي عديم الجدوى حيث أصبح بمثابة شراع صغير في ريح صر صر عاتية . وحتى الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة أصبحت شبه عاجزة عن كبح الجرائم المنظمة التي أدت التطورات التقنية إلى ظهورها فقد كشفت على سبيل المثال دراسة للأمم المتحدة أن (٢٤ـ٤٢٪) من المنظمات في القطاع الحكومي والخاص كانت ضحية لجرائم مرتبطة بالتقنيات (الحاسب ، والإنترنت) كما أظهرت دراسة أخرى أن (١٤٥ـ٧٣٩) مليون سنوياً خسارة ٧٢ شركة من جرائم الحاسب (البداينة ١٩٩٩) .

كما يشير البداينة إلى أن الإنترنت أصبح ينظر إليها كمهدد للأمن الاجتماعي وبخاصة في المجتمعات المغلقة والمجتمعات الشرقية. حيث يرى أن تعرض هذه المجتمعات لقيم وسلوكيات المجتمعات الأخرى قد تسبب تلوثاً ثقافياً يؤدي إلى تفسخ اجتماعي وانهيار في النظام الاجتماعي العام لهذه المجتمعات.

وذلك لأن الاستخدام غير الأخلاقي وغير القانوني لشبكة الإنترنت يصل إلى مئات المراهقين والهواة مما يؤثر سلبا على نمو شخصياتهم النمو السليم البداينة(١٩٩٩، ص٢٠٧).

كما أن أجهزة الفاكس قد ساعدت على تبادل المنشورات المحظورة مما يسهل تبادل المنشورات بين أطراف عدة خارج وداخل القطر الواحد. كما ساهمت الأقمار الصناعية على تسهيل عقد المؤتمرات والندوات لأطراف عدة في بلدان شتى دون الحاجة إلى السفر إلى تلك البلدان كل تلك الأمور أصبحت واقعاً مشاهداً في حياة البشرية مما يجعل الرقابة الأمنية غير قادرة على أداء دورها التقليدي.

كما أن الإعلام الأمني يصبح دوره غير مجد مما يجعل الحاجة ماسة إلى تبني أساليب حديثه للإعلام الأمني تهتم بتقوية الدوافع الذاتية للأفراد لوقاية أنفسهم وأسرهم وللتعامل السليم مع ما يواجههم من مشكلات أمنية، بدلاً من تضييع الجهود وصرف الأموال على الأساليب التقليدية للإعلام الأمني والتي تهتم بإبراز الجوانب القانونية والتخويف من السلطة وفرض الرقابة على الجمهور

٢- ساعد الاتصال العالمي وتناقل الأخبار العالمية في التو واللحظة وبتوجهات مختلفة ولغات مختلفة إلى إيجاد نوع من التبلد الحسي لدى المشاهد، حيث أن المشاهد العربي على سبيل المثال يشاهد في

اليوم الواحد عشرات الحوادث الإجرامية العالمية ، وعشرات الكوارث العالمية . مما يجعله يصاب بنوع من التبلد الحسي يجعله لا يخشى مثل تلك الأحداث شأنه في ذلك شأن رجال الأمن المدربين على التعامل مع الحوادث أو شأن الأطباء الذين يتعاملون يوميا مع عشرات المرضي تطبيبا وجراحة حيث يصابون بنوع من التبلد الحسي تجاه تلك القضايا التي تصبح لا تشكل لهم أهمية كبيرة أو تشغل جزءاً من تفكيرهم . فالاتصال العالمي وكثرة التلفزة العالمية يوجد مثل ذلك الشعور لدى المشاهدين مما يجعل عمل رجال الأمن ورسائلهم الأمنية التحذيرية لا تواجه باهتمام كبير بل إنها تواجه في بعض الأحيان بالسخرية والاستهزاء أو عدم الاكتراث على اقل تقدير

٣ـ أدى تصدير نموذج المجتمع الأمريكي إلى كافة شعوب العالم بما فيها الدول العربية إلى محاكاة وتقليد العديد من الجرائم التي تقع في المجتمع الأمريكي ، وربما بنفس الطريقة والأسلوب ، وما ذلك إلا نتيجة لكون النموذج الأمريكي هو النموذج القدوة لدى معظم شعوب العالم الثالث . كما أن الإعلام الأمريكي هو المسيطر على معظم مصادر المعلومات العالمية ، ولذا فإن الأخبار العالمية تنقل إلى المشاهد في أي مكان في العالم دون استطاعة الإعلام المحلي التدخل فيها أو التعليق عليها أو فرض رقابة عليها . ولذا فإن العديد من الأحداث الإرهابية أو الإجرامية التي تقع في المجتمع الأمريكي لا تلبث أن تنفذ في مكان آخر من العالم بما في ذلك العالم العربي ، ولعل اقرب مثال على ذلك ما حدث مؤخراً في إحدى المدارس الأمريكية من إطلاق نار من قبل بعض الطلاب على زملائهم ومدرسيهم . حيث لم يمر على الحادث شهر واحد تقريباً بعد أن تناقلته وكالات الأنباء العالمية حتى تكررت

حوادث مشابهة في كل من الولايات المتحدة نفسها في ولاية أخرى غير تلك التي حدث بها الحادث الأول، وفي المملكة العربية السعودية في إحدى القرى فقد أشارت صحيفة الرياض السعودية أن أحد الطلاب في إحدى المدارس المتوسطة في إحدى القرى التابعة لمدينة الرياض قام بإطلاق النار على زملائه في الصف من مسدس كان يقوم بتخبئته في ساحة المدرسة . (صحيفة الرياض، ١١٢٨٧ في ١٤٢٠\٢\٥هـ).

كما أن التفجيرات الإرهابية في التي حدثت في أمريكا لم يمض عليها سوى عدة شهور حتى نفذت انفجارات مشابهة في العديد من دول العالم العربي منها وغير العربي. فليست فقط الدول العربية تعاني من سيطرة الإعلام الأمريكي بل أيضا العديد من دول العالم بما فيها دول كبرى مثل كندا، وفرنسا واليابان. ففي كندا على سبيل المثال يعتبر الموقف اكثر سوءاً وذلك لمتاخمتها للولايات المتحدة اكبر مصدر للإنتاج التلفزيوني حيث يشير قنديل(١٩٩١) أن بعض الدراسات الكندية أوضحت أن المجتمع الكندي نتيجة لتعرضهم لآلاف الساعات من المسلسلات البوليسية الأمريكية أصبح الكثير منهم لا يستطيعون تمييز رجال لشرطة الفدرالية، من البوليس الكندي، وكثير ما يخلطون بين المباحث الأمريكية أو كالة المخابرات المركزية.

كذلك فإن نظام القضاء الكندي يعاني من الشيء نفسه فكثير ما يختلط على المواطنين التمييز بينه وبين نظام القضاء الأمريكي يضاف إلى ذلك النفوذ الأمريكي على عوامل أكثر حساسية في المجتمع مثل العلاقات فيما بين الأشخاص والتفاعل بين الأجناس المختلفة وغير ذلك وخلصت الدراسة إلى أن كثرة البرامج الدرامية الأمريكية تعوق الكنديين بالفعل عن التعرف على أنفسهم على شاشة التلفزيون أو

الوعي بالمسائل المميزة للحياة الكندية . وتضيف الدراسة أن خيال الكنديين قد استولى عليه الخيال الأمريكي لدرجة أصبح معها عسيراً التمييز بينهما سوى بصعوبة . » (قنديل ، ١٩٩١ ، ص١٩) .

٤ ـ يؤدي التعرض اليومي للإعلام الخارجي العالمي إلى تثبيت العديد من المفاهيم الخاطئة المستهدفة في أذهان الجمهور العربي مما يجعلهم يتقبلونها مع الزمن ويصدقون مضامنيها ومصداقيتها انطلاقا من مبدأ التعود بواسطة التكرار

كما يؤدي ذلك إلى فقد الثقة والمصداقية بالإعلام العربي وبكل ما هو عربي . مما يضعف روح الانتماء والهوية العربية . مما يسهل قبول الاتجاهات الفكرية الغربية بسهولة لدى المواطنين العرب .

٥ ـ التحريض على الشعور بالقهر وانعدام الحرية الإعلامية العربية كما هو الحال في الغرب

٦ ـ الترويج للعديد من القضايا الهادفة إلى زعزعة الأمن العربي وفساد الشارع العربي وإغراقه بالجريمة والانحراف والفساد الخلقي ، وذلك لضمان استمرارية الشعب العربي شعباً استهلاكيا وسوقا رائجة للبضائع الغربية ، والثقافة الغربية ، وضمان استمرار التبعية في كل الأمور

٧ ـ إبراز الغرب على انه القوة التي لا تقهر وإبراز كل من ينتمي للغرب بذلك المقياس في حين يبرز العرب على أنه شعب يتصف بالضعف والانحطاط والإرهاب والجنس .

٤ ٧ الترسبات الاستعمارية في الوطن العربي

لعل من اكثر المشكلات التي تحد من فعالية العمل الإعلامي الأمني العربي الترسبات الاستعمارية التي أوجدها المستعمرون بمختلف فئاتهم

لزرع الفتنة والفرقة بين العرب وذلك لضمان بقائهم متفرقين يشتم بعضهم بعضاً ويقاتل بعض البعض الأخر ولتحقيق ذلك عمد المستعمرون إلى زرع قنابل موقوتة في الأرض العربية تنفجر بين حين وآخر لتثير البغضاء والضغينة وتعلن القطيعة بين هذا القطر العربي وذاك . انطلاقا من السياسة الاستعمارية (فرق تسد) وانطلاقا من ذلك فإن الإعلام العربي قد سخر جزء كبير من وسائل إعلامه المسموعة والمرئية والمكتوبة لمهاجمة أحد الأقطار العربية أو الدفاع عما رماه به القطر الآخر

ولعل الهدف الرئيس من السياسة الاستعمارية من تفريق الصف العربي كان ضمان استمرارية التبعية العربية للغرب وضمان بقاء السيطرة الغربية بشكل أو بآخر . وبذا استمر الإعلام في الوطن العربي من أدناه إلى أقصاه يتناسى المشكلات الأمنية سواء القومية منها على مستوى الأقطار العربية أو القطرية على مستوى القطر الواحد . حيث يتظاهر كل قطر عربي بخلو مجتمعه من كافة المشكلات الأمنية ، أو يرمي باللوم على أحد الأقطار العربية الأخرى المجاورة له كسبب مباشر في زعزعة أمنه واستقراره

كل تلك العوامل ما هي في حقيقة الأمر إلا نتاج لسنوات طويلة من استعمار الأرض العربية أو العقول العربية والتي أفرزت العديد من المعوقات أو المشكلات التي تقف في سبيل إيجاد عمل عربي موحد لمواجهة المشكلات الأمنية ولعل أهم تلك العوامل التي أوجدها المستعمر ما يلي :

٤ ٧ ١ إيجاد الفوارق الثقافية والقانونية

ويعد هذا العامل من أبرز العوامل المؤدية إلى الفرقة العربية واختلاف وجهات النظر حول العديد من القضايا الأمنية . فالسنوات الطويلة التي عاشها العالم العربي في ظل الاستعمار الغربي أدت إلى طمس العديد من

معالم الحضارة العربية والتراث الإسلامي لا من واقع الوجود العربي والأرض العربية فحسب بل أيضا من صدور وعقول شريحة من أبناء الوطن العربي. وقد أدى ذلك كما يرى بدر(١٤١٨) إلى إذكاء نار الصراع بين شريحتين من المجتمع فئة تريد المحافظة على أصالتها وأخرى مفرطة فيها واكثر ميلاً إلى الحداثة والتحديث. مما أدى إلى انهيار الهوية واهتزازها في نفوس العديد من أبناء الوطن العربي.

ولا يتوقف الأمر عند ذلك بل إن الفوارق الثقافية التي زرعها المستعمر قد تجاوزت ذلك إلى نوع من الصراع العربي القطري على المستوى الثقافي وفقاً للتبعية الثقافية التي أوجدها المستعمر حيث قسم العالم العربي إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

١ ـ قسم فرنسي الثقافة ويشمل كافة أقطار المغرب العربي والشام باستثناء ليبيا والأردن.

٢ ـ قسم إنجليزي الثقافة ويشمل معظم أرجاء الوطن العربي باستثناء بعض دول الجزيرة العربية التي لم تتعرض للاستعمار المباشر كالجزء العلوي من اليمن أوالسعوديه.

٣ ـ قسم إيطالي الثقافة مثل ليبيا وبعض أجزاء القرن الأفريقي.

وتبرز المشكلة الأمنية في تلك التقسيمات الاستعمارية في تغلغل المظاهر الثقافية لتلك الدول الأوربية في الكثير من مظاهر الحياة اليومية في الوطن العربي، سواء على المستوى الشعبي أو المستوى الأكاديمي، مما يجعل أمر تقبل تلك الثقافات بكل أبعادها أمرا مقبولاً لدي الكثير من شرائح المجتمع العربي. بل إن البعض ينظر إلى تلك الثقافات الأوربية (ثقافة المستعمر) على أنها النموذج الأمثل الذي يطمح أن يصل إليه. ولا سيما

وأن تلك الثقافات واللغات الأوربية لا زالت هي لغة التعليم العالي والبحث العلمي في العديد من الجامعات العربية . أي أنها لغة الصفوة في المجتمع وصناع الفكر في العالم العربي . ولذا فإن هناك شرائح واسعة من المواطنين العرب لا يجدون أن الثقافات الغربية غريبة عليهم ولا يشعرون بخطورتها على أبنائهم وعلى حياتهم بل انهم يعتبرونها نموذجاً يطمحون إلى محاكاته وتقليده . وتكمن الخطورة الأمنية في ذلك في تبني كل جزء من أجزاء الوطن العربي لثقافة المستعمر وتدريسها في مؤسساته التعليمية والأكاديمية مما يرسخ فكرة القبول بها وتبنيها ويذكي في نفوس الناشئة اتجاه الارتباط الوجداني بتلك الثقافات منذ نعومة أظفارهم فبها يقرءون قصصهم وبها يشاهدون أفضل أفلامهم ، ولأبطالها يمجدون ، و بحضارتها يفتخرون . بينما لا يعرفون عن إخوانهم في أقطار الوطن العربي الأخرى سوى معلومات قليلة لا تتجاوز ما يحتاجون إليه من معلومات بسيطة ليجتازوا مقرر الجغرافيا .

وتبرز الخطورة الأمنية في ذلك في تعدد الهوية العربية وتشرذمها إلى شرائح متعددة وطوائف مختلفة يتهم بعضها البعض الأخر بالمعاصرة أو الرجعية كل حسب توجهاته الفكرية وتنشئته الاجتماعية مما يجعل العمل الأمني العربي عملاً في غاية الصعوبة . حيث أن المخطط الإعلامي الأمني لا يتعامل مع شرائح متماثلة في التفكير متقاربة في المفاهيم بل مع شرائح متعددة فما يؤمن به البعض ويعتبره قيما يسعى إلى الوصول إليها ينظر إليه الآخر على انه فساد وانحراف يجب محاربته . مما يذكي روح الخلاف بين شرائح المجتمع ويولد العنف والجريمة نظراً لتباين وجهات النظر واختلاف المرجعية الثقافية .

و في ظل مثل هذا النوع من التباين الثقافي فإن العمل الإعلامي الأمني العربي الموحد أمر في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً حيث ستصطدم

العديد من القرارات والمبادرات العربية التي يتخذها المخططون ورجال الأمن بالرغبات الشعبية لمجتمعاتهم مما يجعلهم يرضخون بشكل أو بآخر إلى تلك الرغبات التي يضطرهم إلى تأجيل تنفيذ تلك القرارات أو تحويرها للتماشي مع توجهات شعوبهم.

لا سيما وأن القوانين العربية متباينة فيما بينها فمنها ما هو إسلامي، ومنها ما هو فرنسي ومنها ما هو غير ذلك. مثل تلك الحقيقة المرة تجعل العمل الإعلامي الأمني العربي لا يعدو كونه حبراً على ورق وخطابات رنانة يتبادلها المسؤولون عن الإعلام الأمني وأحلاماً يأملون في تحقيقها. ثم ينتهي كل شيء بمجرد عودة كل إلى بلده واصطدامه بواقع تعارض العديد من القرارات التي صوت عليها ونادى بها مع القانون المحلي لبلده أو التوجه السياسي لقطره. ولعل نتائج الدراسة التي قام بها المكتب العربي للإعلام الأمني لمتابعة توصيات المؤتمر العربي الأول خير دليل على ذلك حيث اتضح التباين في ردود الأقطار العربية بشكل واضح وما ذلك في نظري إلا نتيجة للتباين الثقافي والقانوني للأقطار العربية[1] فعلى سبيل المثال التباين القانوني لمفهوم الجريمة، يختلف باختلاف النظام التشريعي والقانوني لكل قطر عربي. فلو أخذنا على سبيل المثال لا الحصر جريمة السكر وبيع المسكر لوجدنا تبايناً شاسعاً بين الأقطار العربية في هذا الشأن وفقاً لطبيعة أنظمتها التشريعية. وكذلك قوانين العقوبات للجرائم الأخلاقية، والقتل، والسرقة، والمخدرات، وما شابه ذلك من الجرائم المتعددة. حيث نجد اختلافاً شاسعا في تطبيق العقوبات على المجرمين في جريمة محددة حيث

---

(١) انظر نتائج الدراسة التي قام بها المكتب الإعلامي الأمني العربي لمتابعة توصيات المؤتمر الأول لوزراء الداخلية العرب في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

تتفاوت العقوبة من قطر عربي إلى آخر تفاوتاً شاسعاً يعكس التفاوت القانوني لكل دولة عربية والمرجعية التشريعية لكل قطر وفي ظل مثل هذا التباين القانوني فإن الوصول إلى صيغة أمنية موحدة أو شبه موحدة ربما يكون في غاية الصعوبة وحتى على المستوى الإعلامي الأمني فإن الاتفاق على تبني اتجاه محدد للصيغة الإعلامية الأمنية التي يجب أن يصاغ بها الخبر الإعلامي يعد أمراً في غاية الصعوبة وذلك لتعارض مثل ذلك مع النظام القانوني لهذا البلد أو ذاك أو ربما يتعارض مع التوجهات الأيدولوجية أو الثقافية أو السياسية لقطر ما، مما يجعل الاتفاق التام أمر في غاية الصعوبة.

مثل هذا النوع من التباين القانوني العربي ما هو إلا نتاج لسنوات طويلة من الاستعمار خلفت وراءها أنظمة قانونية لهذا القطر العربي أو ذاك، وقد اصبحت مع الزمن جزءاً من حياة الناس ألفوها وعاشوا في ظلها حتى أصبح المدافعون عنها من أبناء المجتمع اكثر من المعارضين له. ولذا فإنه لا يمكن تحقيق عمل إعلامي أمني في ظل الاختلاف القانوني الحالي للأقطار العربية مالم يكن هناك اتفاق على تبني سياسة تشريعية موحدة تجاه القضايا الأمنية.

٤ ٧ ٢ الارتباط الثقافي بالمستعمر

أما المشكلة الثانية التي خلفها المستعمر والتي تقف سداً منيعا في طريق تحقيق إعلام أمني عربي موحد، فتتمثل في ارتباط الجماهير العربية بثقافة المستعمر والدفاع عنها وتمثلها في الكثير من سلوكياتهم اليومية، وأنماط معاشهم. حيث أن هناك قاعدة شعبية عربية عريضة تدافع عن النموذج الغربي وثقافته في العديد من الأقطار العربية، ويتمثل ذلك في صور شتى من صور الحياة اليومية. فالمواطن العربي يطرب للموسيقى الغربية، ويرقص على أنغامها الفاحشة، وتشاهد الأفلام الغربية الداعية إلى الجريمة والعنف

والرذيلة في كافة الأقطار العربية تقريبا . بل إن الأفلام الأمريكية هي الأفلام المفضلة لدى الشباب العربي في كافة الأقطار تقريباً . كما أن البضاعة الغربية الأمريكية هي البضاعة المثلى لدى معظم المستهلكين العرب كما يحرص البعض من أبناء الوطن العربي على تعليم أبنائهم لغة المستعمر الفرنسي أو الإنجليزي أو الإيطالي . وتنشئة أبنائهم على الثقافة الغربية وحثهم على تشرب قيمها مما قد يؤدي إلى ضياع الهوية العربية وضياع الانتماء العربي لدى العديد من شرائح المجتمع ويشكل عائقاً آخر أمام القناعة بكل ما هو عربي، مثل ذلك الشك والتبعية الغربية يولد جيلاً ممسوخ الهوية عربي الوجه ، غربي الأفكار والوجدان والسلوك . يجعل الشاب العربي يقلد كل ما هو غربي ويؤمن بكل ما هو غربي ويتفاعل مع كل ما هو غربي . ولعل ما ذكره التازي (١٩٩١) عن قصته مع حفيده واقع تتكرر ملامحه اليوم في معظم البيوت العربية إن لم تكن كافتها، حيث يقول :

« لقد أردت أن أفاجئ حفيدي قبل أيام بزيارتي لحجرته لأتفقده ولأعرف كيف يعيش مع كتبه وأدواته المدرسية لقد كانت المفاجأة بالنسبة إلي أكثر بكثير من المفاجأة بالنسبة إليه كانت التي يسمعها غير التي تعودت أن اسمعها مع والدي . كان جدار الحجرة مغلفاً بصور لوجوه لا أعرفها ولا توجد صلة بين حضارة أصحابها وحضارتنا . كانت الكتب المتناثرة بجانب فراشه مكتوبة بأحرف هي غير الأحرف التي تزخر بها مكتبتي وأخذت أتساءل عن مصير مكتبتي مع أبنائي وحفيدي» التازى، ١٩٩١، ص ٦٩).

مثل هذا النوع من التمثل العربي للثقافة الغربية لدى الجيل الناشئ تبرز خطورته الأمنية في كون الثقافة الغربية والإعلام الغربي بكافة أنماطه ليس إلا تربة خصبة للجريمة والفساد والانحطاط الأخلاقي . وتبني أو تمثل مثل تلك الأنماط السلوكية والأخلاقية من قبل الجيل الصاعد يجعل عمل المخطط

الإعلامي الأمني العربي أمراً في غاية الصعوبة . حيث انه يريد العودة إلى المحافظة والالتزام والتمسك بالفضيلة ، بينما كل أو معظم تلك الصفات تعد أموراً رجعية في نظر هم يسعون إلى التخلص منها مما يسهل بروز السلوكيات الفردية والانتهازية مما يؤدي إلى تفاقم الجريمة ، والفساد الأخلاقي .

٤ ٧ ٣ المشكلات الحدودية

أما المشكلة الثالثة من المشكلات التي خلفها الاستعمار لوطننا العربي والتي تقف مانعا قويا أمام تحقيق إعلام أمني عربي أمثل فتتمثل في مشكلة الحدود العربية العربية فنظراً لتعرض معظم الأراضي العربية باستثناء وسط الجزيرة العربية للاستعمار فقد عمد المستعمرون إلى تقسيم الأراضي العربية إلى دويلات صغيرة وفقاً لبعض التقسيمات العرقية أو المصالح الشخصية للمستعمر مثل هذا النوع من التقسيمات أدى إلى إيجاد فتيل مشتعل بين معظم الدول العربية فقل أن توجد دولة عربية واحدة ليس لها مشكلات حدودية مع دولة عربية أخرى .

ففي الجزيرة العربية على سبيل المثال نجد هناك مشكلات حدودية بين السعودية واليمن ، وكذلك بين دول الخليج بعضها مع البعض الآخر ، وبين الكويت والعراق ، وفي أفريقيا نجد مشكلات الحدود بين مصر والسودان ، وبين الجزائر والمغرب ، وبين المغرب وموريتانيا وهكذا . تلك المشكلات الحدودية تؤدي إلى إثارة الفتن والقلاقل بين الدول العربية ، مما يجعل وسائل الإعلام العربية لتلك الدول تسخر كل إمكاناتها للرد على اتهامات الإعلام المقابل ، ويستمر تبادل الاتهامات بين هذا القطر العربي أو ذاك مما يتسبب في إيجاد نوع من الجفاء والقطيعة السياسية يطول أو يقصر مداه وفقاً للظروف المحيطة حتى يتم احتواء الموقف . وتتوقف بالتالي

الاتهامات الإعلامية التي بلا شك تؤدي إلى إذكاء نيران الضغائن وتفريق الصف العربي ليس على المستوى السياسي فحسب وإنما على المستوى الشعبي أيضا. مما يوجد نوعا من عدم الثقة المتبادلة بين هذا القطر العربي وذاك، وينعكس على أساليب التعامل الشعبي، والرسمي، مما يجعل مثل تلك التوجهات تنتقل مع الوفود العربية في اجتماعاتها الرسمية وغير الرسمية. حيث تتحول العديد من تلك الاجتماعات إلى مجالس لتبادل التهم، وتبرير المواقف. وتبني كل وفد لاتجاه مسبق لا يحيد عنه ويسعى إلى ترويجه وتبنيه مما يعيق التوصل إلى صيغة موحدة سواء على المستوى الأمني أو الإعلامي.

٤ ٧ ٤ إذكاء العنصرية والطائفية العرقية والمذهبية

ولعل من المشكلات الخطيرة التي زرعها المستعمر في الأرض العربية وتعهدها بالري والسقيا إذكاء العنصريات و الانقسام الطائفي سواء الانقسام الديني أو العرقي ، فكما هو معلوم أن الوطن العربي خليط من طوائف وقبائل وأديان ومذاهب متعددة. عاشت جميعها في وئام وسلام حتى تدخلت يد الاستعمار فأذكت العنصرية والطائفية. وساعدت هذه الطائفة على تلك، وحرضت هذه الطائفة على الطائفة الأخرى.

مما أوجد نوعاً من الشك المتبادل بين الطوائف العربية وعدم تقبل كل طائفة للطائفة الأخرى وتفسير كل القرارات أو التوجهات السياسة أو الأمنية، أو الإعلامية على أنها ضد مصالحها أو أنها تستهدف القضاء عليها أو تحجيم دورها. مثل تلك الأجواء الاجتماعية والفكرية والسياسة المحمومة جعلت الوطن العربي يعيش في قلاقل سياسية وحروب طائفية لا تطفأ نارها في بلد عربي حتى تشتعل في بلد آخر

وتبرز الخطورة الأمنية في ذلك في صعوبة العمل الإعلامي الأمني في مثل تلك الأجواء حتى على مستوى المفاوضات الرسمية العربية، فإن تلك التقسيمات الطائفية أو العرقية غالباً ما تبرز كسد يمنع التوصل إلى اتفاقات محددة حول العديد من القضايا. أما المشكلة الأمنية الأخرى للحروب الطائفية فتتمثل في بحث الطوائف المتناحرة عن مصادر تمويل لنشاطها وحربها المستمرة ضد الطوائف الأخرى مما يجعلها في الغالب لا تتردد عن قبول أي مصادر تمويل كانت حتى ولو كان ذلك بطرق وأساليب غير مشروعة أو محرمة. ففي أفغانستان على سبيل المثال يذكر عيد (١٤١٢) أن إنتاج الأفيون قد زاد عدة مرات في العقد الماضي بسبب استمرار الصراع بين النظام الحاكم والطوائف الأفغانية أو بين الطوائف الأفغانية ذاتها وتبرز الصورة ذاتها في لبنان حيث أدت الحروب الطائفية إلى زيادة حجم المنتج من الحشيش والتوسع في زراعة الخشخاش وفي لبنان كما يذكر عيد (١٤١٢) هناك اتفاق غير مكتوب بين جميع الفرق المتناحرة يحمي مناطق زراعة وصناعة المخدرات من أي عدوان فهي مصدر تمويل لجميع الفرق المتناحرة. ومما تجدر الإشارة إليه أن العمل الإعلامي الأمني في مثل هذه الظروف يكون عديم الجدوى بل انه يكون شبه مستحيل وذلك لكونه مرفوضاً من كافة الأطراف المستهدفة للتوعية وذلك لتعارض الأهداف الأمنية مع المصالح الشخصية فانتشار المخدرات في لبنان أو أفغانستان مثلاً هي نتيجة لوجود مشكلة أخرى هي التناحر الطائفي مما يولد الحاجة إلى ضرورة النظر في حل المشكلة الأصلية وهي هنا الطائفية قبل البحث في المشكلة الأخرى المخدرات.

ولذا فإن القضاء على التناحر الطائفي في العالم العربي يعد هدفاً أمنياً لا بد من دراسته ضمن خطة إعلامية أمنية شاملة.

الفصل الخامس

مشكلات العمل الإعلامي الأمني كما يراها: الأكاديميون، والإعلاميون، والعاملون في مجال الأمن

٥ ١ عدم وضوح المفهوم أكاديمياً.

٥ ٢ إهمال المصطلح في الكتابات الأكاديمية.

مشكلات العمل الإعلامي الأمني كما يراها الأكاديميون، والإعلاميون، والعاملون في مجال الأمن

أوضحت نتيجة استطلاع آراء بعض المهتمين بالإعلام الأمني من الأكاديميين ، والإعلاميين ، ورجال الأمن ، حول أهم المشكلات التي تحد من فعالية الإعلام الأمني العربي من وجهة نظرهم أن هناك شبه اتفاق على بعض المشكلات ، واختلاف في البعض الآخر وقد تمثلت أهم المشكلات التي أوردوها فيما يلي :

٥ ١ عدم وضوح المفهوم أكاديمياً

جدول رقم (١٨)

المعرفة بمفهوم الإعلام الأمني

المعرفة بمصطلح الإعلام الأمني	يعلم بالمصطلح من قبل		لا يعرف بالمصطلح من قبل	
	العدد	٪	العدد	٪
الأكاديميون الإعلاميون، والاجتماعيون	٨	٤٠,٠	١٢	٦٠,٠
العاملون في مجال الأمن	٧	١٠٠	-	-
المجموع	١٥		١٢	-

وكما يتضح من الجدول (١٨) فإن من المشكلات التي تحد من فعالية الإعلام الأمني من وجهة نظر المستفتين عدم وضوح المفهوم ذاته (الإعلام الأمني) . حيث انه لا زال يحتاج إلى بعض التأصيل والتعميق من الناحية الأكاديمية . وكما يتضح من الجدول أعلاه فإن نسبة كبيرة من الأكاديميين الإعلاميين (٠ ٦٠٪) أو ضحوا بأنهم لم يسمعوا بمصطلح الإعلام الأمني من قبل ولا يعرفوا إلى ماذا يهدف مما يوحي أن المصطلح لازال حبيس الجهات الأمنية . وتؤكد هذه النتيجة أن المسئولين الأمنيين الذين استقصي رأيهم وبنسبة (١٠٠٪) أشاروا إلى معرفتهم بالمصطلح ، مما يؤكد أن المصطلح لا زال يحتاج إلى مزيد من البحث والتأصيل الأكاديمي حتى يتم شيوعه وذيوعه أكاديميا .

٥ ٢ إهمال المصطلح في الكتابات الأكاديمية

جدول رقم (١٩)

استخدام مصطلح الإعلام الأمني في الكتابات العلمية الأكاديمية

استخدامهم لمصطلح الإعلام الأمن في الكتابات العلمية	استخدام المصطلح في كتابته العلمية		لم يستخدم المصطلح في كتابته العلمية	
	العدد	٪	العدد	٪
الأكاديميون الإعلاميون ، والاجتماعيون		–	٢٠	١٠٠
العاملون في مجال الأمن	٧	١٠٠	–	–
المجموع	٧	١٠٠	٢٠	١٠٠

أما المشكلة الثانية فتتمثل في عدم شيوع استخدام مصطلح (الإعلام الأمني) في الكتابات العلمية الأكاديمية. حيث أوضح كافة الأكاديميين الذين تم استطلاع آرائهم وبنسبة (١٠٠٪) كما يتضح من الجدول رقم (١٩) انهم لم يسبق أن استخدموا هذا المصطلح من قبل في كتاباتهم العلمية. في حين أن المسؤولين الأمنيين وبنسبة ١٠٠٪ أو ضحوا انهم يستخدمون المصطلح في كتاباتهم العلمية وأحاديثهم الأمنية. مما يؤكد النتيجة السابقة وهي أن المصطلح لازال حبيس الجهات الأمنية، ولم يكتب له الذيوع والانتشار الأكاديمي.

أما عن ترتيب المشكلات التي يعاني منها العمل الإعلامي الأمني كما يراها العاملون في مجال العمل الإعلامي الأمني الصحفي في بعض الأقطار العربية فقد كانت كالتالي كما يتضح من الجدول رقم (٢٠):

جدول رقم (٢٠) ترتيب المشكلات التي يرى الإعلاميون الصحفيون في الدول العربية أنها تحد من فعالية العمل الإعلامي العربي

ترتيب المشكلة وفقاً لمدى اعتبارها معوقاً	١		٢		٣		المجموع	
المشكلة	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
عدم وضوح مفهوم الإعلام الأمني	٦	٥٠,٠	٥	٤١,٦	١	٨,٣	١٢	١٠٠
الهيمنة الإعلامية الغربية على الإعلام	٥	٤١,٦	٥	٤١,٦	٢	١٦,٦	١٢	١٠٠
الحرية الإعلامية	٣	٢٥,٠	٨	٦٦,٦	-	-	١٢	١٠٠
عدم وضوح هوية الإعلام الأمني العربي	٥	٤١,٦	٦	٥٠,٠	١	٨,٣	١٢	١٠٠
العولمة	٦	٥٠,٠	٤	٣٣,٣	١	٨,٣	١٢	١٠٠
تجارة الإعلام	٥	٤١,٦	٥	٤١,٦	٢	١٦,٦	١٢	١٠٠
الأمية	٦	٥٠,٠	٦	٥٠,٠	٢	١٦,٦	١٢	١٠٠
نقص الإمكانات	٥	٤١,٦	٦	٥٠,٠	١	٨,٣	١٢	١٠٠

كما يتضح من الجدول رقم (٢٠) فقد أشار ٥٠٪ من الصحفيين العرب إلى أن عدم وضوح مصطلح الإعلام الأمني يأتي في الدرجة الأولى. في حين ارتأت النسبة ذاتها أن كلاً من العولمة والأمية تأتيان في مقدمة المشكلات التي تحد من فعالية الإعلام الأمني العربي، من وجهة نظر الإعلاميين الصحفيين العرب.

أما الهيمنة الإعلامية الغربية، وتجارة الإعلام، ونقص الإمكانات، وعدم وضوح هوية الإعلام الأمني العربي فإنها قضايا تأتي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية وبنسبة بلغت ٤١,٦٪. في حين أتى في آخر القائمة من حيث الأهمية، الحرية الإعلامية التي لم يشر سوى نسبة بسيطة لم تتجاوز ٢٥٪ إلى أنها مشكلة رئيسة تحد من فعالية الإعلام الأمني العربي. حيث صنفها أغلب المستفتين وبنسبة كبيرة بلغت ٦٦,٦٦٪ على أنها تأتي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية

وتوضح هذه النتيجة أن الصحفيين العرب يتفقون مع الأكاديميين العرب في الجامعات السعودية على أن مصطلح الإعلام الأمني، لازال يواجه بعض الغموض، وعدم الوضوح. كما يمكن استنتاج عدم اقتناع الصحفيين العرب بمشكلة الحرية الإعلامية، وعدم اعتبارها مشكلة تحد من فعالية العمل الإعلامي الأمني، مما يؤكد ما أشير إليه سابقاً من الصراع بين الإعلاميين ورجال الأمن، حول موضوع الحرية الإعلامية.

أما المشكلات الأخرى التي أوردها الأكاديميون، والمسئولون الأمنيون، والصحفيون العرب كمشكلات أخرى من وجهات نظر فردية فتتمثل في المشكلات التالية [1]:

---

(١) هذه المشكلات ذكرها المستفتون على شكل نقاط عامة، وقد تم تصنيفها والتعليق عليها من قبل الباحث.

٥ ٢ ١ وجود فجوة بين الإعلاميين والأمنيين

حيث تشكل تلك الفجوة عقبة في سبيل تفهم كل منهم لوجهة نظر الطرف الآخر مما يجعل الحاجة ماسة إلى تقريب وجهات النظر وتفهم ضرورة توحيد الهدف وتفهم أن رسالتهم مشتركة . ولا يمكن إيجاد عمل إعلامي أمني في ظل الاختلافات القائمة في وجهات النظر بين الطرفين ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بمزيد من التقارب عبر العديد من الوسائل التي تساعد على تقريب وجهات النظر بين الطرفين

٥ ٢ ٢ وجود فجوة بين رجال الأمن والمجتمع

ومثلما توجد فجوة بين الإعلاميين ورجال الأمن توجد فجوة مماثلة بين رجال الأمن وأفراد المجتمع ، حيث ينظر أفراد المجتمع إلى رجال الأمن على أنهم جلادون يتربصون هفواتهم للإيقاع بهم والزج بهم في السجون وإلحاق العقاب بهم . بينما يرى رجال الأمن أن المواطنين لا يتقيدون بالأنظمة ، ولا يحترمون القانون ، ولذا يجب تأديبهم وعقابهم . ومن هذا المنطلق يتوجس رجل الشارع العربي من رجال الأمن ويخشى بطشهم مما يجعله يتحاشى التعامل معهم أو الاحتكاك بهم . حتى أن بعض العامة يخيفون أبناءهم برجل الأمن عندما يبكى أحدهم أو يرتكب خطأ ما ، حيث يهدده بأنه سيحضر له رجل الأمن . مثل هذه النظرة ارتبطت برجل الشرطة العربي الذي لا عمل له سوى تنفيذ الأوامر العسكرية بالقبض والسجن لأفراد المجتمع . مثل هذا السلوك يولد نوعاً من الفجوة تجعل أفراد المجتمع لا يتقبلون أي عمل من رجال الأمن ويفسرون كل أمر على انه ضد حريتهم ومصلحتهم مما يجعل الحاجة قائمة إلى تجاوز رجل الأمن العربي لدور الجلاد والحاجب إلى دور المنقذ والصديق للجمهور الذي يسعفهم في وقت حاجتهم ويسهر على راحتهم ويوجههم إلى أخطائهم بالحسنى .

٥ ٢ ٣ الفهم الخاطئ للمسئولية الأمنية

كما يرى البعض من الأكاديميين والإعلاميين أن من المشكلات التي تعوق العمل الإعلامي الأمني هي فهم البعض من أفراد المجتمع بأن رسالة الإعلام الأمني مسئولية رجال الأمن والقائمين عليه وحدهم بينما هي في الحقيقة مسئولية عامة مشتركة يجب أن يضطلع للقيام بها كافة أفراد المجتمع ومؤسساته . وفي حالة تعذر ذلك فإن الرسالة الإعلامية الأمنية لا يمكن أن تؤدي دورها بصورة حقيقية ومباشرة ، حيث أنها لن تجد قبولاً من بعض مؤسسات المجتمع وهيئاته مما يجعل الحاجة إلى توسيع قاعدة العمل الأمني ليشمل كافة شرائح المجتمع وفق تخصصات كل منهم وقدراته .

٥ ٢ ٤ اختلاف السياسات العامة للبلدان العربية

كما أشار البعض إلى أن اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية في الوطن العربي يترتب عليه اختلاف طبيعة الإعلام الأمني وقد سبق أن تعرضنا لهذه النقطة بالتفصيل في الفصول الماضية كواحدة من أبرز المشكلات أو المعوقات التي تحد من فعالية الإعلام الأمني في الوطن العربي .

٥ ٢ ٥ كثرة المشكلات السياسية والإقليمية بين أقطار العالم العربي

كذلك أشار البعض إلى أن المشكلات السياسية والإقليمية بين أقطار الوطن العربي يترتب عليها اختلاف وجهات النظر ، مما يؤدي إلى حساسية كل طرف اتجاه نوايا الطرف الآخر وربط ممارسة الإعلام بالسيادة وإظهار عدم الرغبة في تدخل الغير في الشئون الداخلية . وذلك على أن أي مشكلة داخل القطر مشكلة داخلية يجب عدم مناقشتها أو طرحها للنقاش . مثل تلك الممارسات تؤدي إلى استفحال المشكلات الداخلية في كل قطر عربي

وبالتالي تصديرها إلى المجتمعات العربية الأخرى ، أو ربما كسب العون المالي أو المعنوي مما يقوى من شوكتها ويجعل مكافحة العديد من المشكلات الأمنية العربية أو القضاء عليها أمراً صعباً . وقد سبق أن أشير إلى ذلك أيضا .

٥ ٢ ٦ عدم تطبيق القرارات والتوصيات الإعلامية والأمنية

وقد أشار البعض إلى أن من أبرز المعوقات عدم تطبيق العديد من السياسات الإعلامية أو الأمنية والتوصيات المتفق عليها بين الأقطار العربية والمنبثقة عن المؤتمرات أو الندوات مما يجعل العاملين في المجال الإعلامي الأمني يصابون بنوع من الإحباط . حيث يرون أن الكثير من الجهد والبحث لا يطبق على أرض الواقع كممارسة فعلية ولعل نتائج الدراسات التبعية التي قام بها المكتب العربي للإعلام الأمني والتي سبق أن أشير إلى بعض منها أفضل مثال على ما أشير إليه في هذا الصدد .

٥ ٢ ٧ عدم ثقة الأنظمة العربية بعضها بالبعض الآخر

ومن المشكلات التي يرى الإعلاميون والأكاديميون أنها تحد من فعالية العمل الإعلامي الأمني عدم ثقة بعض الأنظمة العربية بعضها ببعض وذلك يرجع إلى أسباب تاريخية واستعمارية كما أشير إليها سابقاً .

٥ ٢ ٨ عدم النضوج الإعلامي للإعلام العربي

كذلك أشار البعض إلى أن المشكلات التي يعاني منها العمل الإعلامي الأمني حداثة التجربة العربية في الإعلام . أما الإعلام الأمني فإنه اكثر حداثة مما يترتب عليه ضعف المستوى الأدائي للإعلام الأمني العربي ، وعدم استطاعته تحقيق الهدف المنشود .

٥ ٢ ٩انعدام التأهيل العلمي للعاملين في مجال الإعلام الأمني

أشار البعض إلى أن عدم تأهيل العاملين في مجال الإعلام في الوطن العربي بشكل عام والعاملين في مجال الإعلام الأمني بشكل خاص عقبة حقيقية في سبيل التقدم في مجال العمل الإعلامي الأمني والحقيقة أن هذه المشكلة تعد من أكثر المشكلات إلحاحا في الوقت الحاضر والتي تقتضي معالجة سريعة حتى يتم إيجاد كوادر إعلامية أمنية مؤهلة تستطيع تقديم حلول ناجحة للعديد من العوائق التي تحد من فعالية العمل الإعلامي الأمني.

٥ ٢ ١٠حساسية القضايا الأمنية

مما يخلق حساسية خاصة عند تناولها أو البحث في مقتضياتها.

٥ ٢ ١١ تبعية المؤسسات الإعلامية للسيطرة السياسية

مما يؤدي إلى تسييس الإعلام والأدوات الإعلامية من قبل الأنظمة السياسية في العالم العربي.

٥ ٢ ١٢ اختلاف السياسيات العربية تجاه القضايا الأمنية

حيث لا يوجد صيغة موحدة للتعامل مع القضايا الأمنية إعلامياً فبعض الدول ترى عدم نشر أخبار الجرائم لكي لا تساعد على إضفاء صفة البطولة على مرتكبيها, بينما يرى البعض الآخر ضرورة النشر لجعل مثل هذه الأحداث عبرة للآخرين. كما تختلف أيضا وجهات النظر العربية حول طريقة النشر وأسلوبه وتوقيته. مما يجعل العمل العربي الموحد هدفاً يصعب تحقيقه في ظل الاختلافات القائمة

ومن خلال تحليل أهم المشكلات التي يرى بعض الإعلاميين والأكاديميين أنها تمثل مشكلات تقف في سبيل تحقيق إعلام أمني أمثل في

العالم العربي يلاحظ أن هناك إحساساً عاماً بأهم تلك المشكلات والتي يتمثل معظمها في عوامل تعود إلى اختلاف في وجهات النظر العربية حيال القضايا الأمنية المختلفة . وعوامل أخرى تعود إلى طبيعة العمل الإعلامي الأمني ذاته وحداثته في الساحة العربية وعدم وضوح أهدافه أو عدم تأهيل الأفراد العاملين في مجاله .

الخلاصـــــــة

أوضحت هذه الدراسة أن الإعلام الأمني العربي ، مطلب أساسي وضرورة ملحة تقتضيها ظروف العصر الحديث ، في ظل التكتلات الإقليمية الدولية ، فالعمل الفردي لكل قطر عربي لم يعد كافيا لإنجاز أو تحقيق أي شيء يذكر فالجريمة لم تعد مشكلة قطرية محدودة يمكن حصرها ومكافحتها في كل قطر على حدة ، بل أصبحت مشكلة عالمية تدار بواسطة منظمات وشبكات عالمية خارج الحدود السياسية والقطرية للبلدان المستهدفة . مما يصعب معه حصرها وملاحقتها ، أوحتى منعها ومكافحتها . وقد ساعدت التقنية الحديثة في وسائل الاتصال والمواصلات على صعوبة مكافحة الجريمة والانحراف .

في ظل كل هذه المستجدات الحديثة على الساحة الدولية برزت اهتمامات المسئولين عن الأمن العربي بتوحيد الصفوف ، وتكاتف الجهود لوقاية المجتمعات العربية وحمايتها من شرور الجريمة والانحراف .

وقد بذل أصحاب المعالي والسمو وزراء الداخلية العرب جهوداً مشكورة لتقريب وجهات النظر العربية ، وسد الثغرات والفجوات القانونية بين الأقطار العربية لتجاوز مرحلة التشرذم العربي إلى مرحلة أكثر التصاقا والتحاماً في سبيل إيجاد مناخ اجتماعي ينعم بالحرية والأمن في كافة أرجاء الوطن العربي . وسعياً وراء تحقيق هذا الهدف فقد عقدت العديد من الاجتماعات على مستوى وزراء الداخلية العرب ، وعلى مستوى لجان استشارية لمناقشة أمن الوطن العربي وسبيل إيجاد إعلام أمني فاعل على مستوى الوطن العربي . وقد أسس لمتابعة وتفعيل هذا الهدف «مكتب الإعلام الأمني» ومقره القاهرة لمتابعة وتنسيق العمل الإعلامي الأمني العربي على مستوى الأقطار العربية . ورغم أن نتائج الدراسات التي أجراها المكتب

تشير إلى وجود بعض الاختلافات في وجهات النظر العربية حول تناول القضايا الأمنية أو سبل تنفيذ القرارات والتوصيات المنبثقة عن الاجتماعات الرسمية للمسئولين الإعلاميين العرب إلا أن تلك الاختلافات تعد أمراً طبيعياً لا سيما في المرحلة الحالية ولا تؤكد بأي حال من الأحوال فشل تجربة الوحدة العربية على الصعيد الأمني. وذلك لأن العمل الأمني المشترك على مستوى الإعلام الأمني لا زال في خطواته الأولى، ولا زال يحتاج إلى مزيد من الصبر والتأني وإجراء الدراسات العلمية الجادة التي تعنى بدراسة العقبات والمعوقات واقتراح الحلول العملية لتذليلها.

ومما يزيد من رقعة الأمل في تقريب وجهات النظر العربية و تخطي الخلافات القطرية لتحقيق الأمن، حاجة الدول العربية لبعضها البعض، وذلك لأن الدول العربية متصلة جغرافياً، مما يجعل أمن كل قطر عربي مرتبطاً بأمن القطر الآخر حيث أصبح من الصعوبة قفل الحدود الجغرافية تماماً نظراً للتقدم الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات، فانتقال الجريمة أو المجرمين من قطر عربي إلى آخر أمر في غاية السهولة. بل إنه مشكلة ملموسة على صعيد الواقع العربي حيث أن بعض الدول العربية تتخذ مقراً للجماعات الإجرامية بينما تكون الدولة العربية الأخرى هدفاً لنشاطات تلك الجماعات. لاسيما إذا أخذ في الاعتبار الإنتماءات القبلية للقبائل الحدودية في الدول العربية، حيث تتوزع القبيلة الواحدة بين أربع أو ثلاث دول تقريباً. وكما هو معلوم اجتماعياً فإن الانتماءات القبلية غالباً لا تتقيد أو تخضع للحدود السياسية، مما يجعل أمر القضاء على الجريمة في أي من القطرين غاية في الصعوبة لأي من القطرين ما لم يكن هناك تعاون إيجابي من القطر الآخر واتفاق رسمي على تبادل المجرمين ومكافحة كل سبل الجريمة.

كما أن الإعلام العربي أصبح إعلاماً عالمياً يمكن مشاهدته على مستوى عالمي فضلاً عن المستوى العربي، حيث لم يعد إعلام كل قطر مقتصراً على سكانه. بل أصبح بإمكان المواطن العربي في أي كان مشاهدة الإعلام العربي لأي من الأقطار العربية. مما يجعل الحاجة ماسة وقوية إلى إيجاد صيغة موحدة للإعلام العربي لمعالجة القضايا الأمنية. ففي ظل غياب تلك الصيغة لن يحقق العمل القطري أي نتيجة، حيث أن رفض أي قطر عربي لمثل ذلك الاتفاق يجعل من عمل الأقطار الأخرى شيئاً عديم الفائدة. وذلك لأن الأمور التي ستمنع في إعلام بلد عربي ستكون متاحة في إعلام البلد الآخر ومن هنا تبرز الحاجة إلى تكاتف الجهود لتحقيق الاتفاق الإعلامي الأمني على مستوى الوطن العربي. ليس فقط على مستوى المؤسسات الرسمية، بل إن الأمر يجب أن يمتد ليشمل المؤسسات الإعلامية غير الرسمية، ولا سيما أنها تمثل حالياً أكثر التحديات للأمن العربي، نظراً لما تقوم به من تجاوزات إعلامية نتيجة الحرية الإعلامية من جهة، وتجارة الإعلام من جهة أخرى، حيث أن بعض تلك المؤسسات الإعلامية العربية يتم استئجارها لأغراض إعلانية ودعائية وترويجية لبعض الأفكار الهدامة، والانحرافات الأخلاقية، والدعاية للجريمة، والجنس. والفساد الأخلاقي من قبل بعض المؤسسات الهادفة إلى تدمير العالم العربي أخلاقياً وأمنياً وقد تطرقت هذه الدراسة إلى مشكلة الحرية الإعلامية الناشئة في الوطن العربي التي تمثل إحدى المشكلات الهامة التي تحد من فعالية الإعلام الأمني العربي. وذلك لأنه اتضح أن الإعلام الحر في بعض البلدان العربية يلجأ إلى تزوير الحقائق، ونشر المعلومات عن الجرائم والحوادث الجنائية، دون ترو أو رجوع إلى المصادر الأمنية، مما يتسبب في تشويه الحقائق، وبلبلة الفكر العربي.

كما تعرضت الدراسة إلى مشكلة الأمية التي اتضح أنها تمثل مشكلة حقيقية في الوطن العربي، وذلك لارتفاع نسبة الأميين، من الجنسين، ومن كافة الشرائح العمرية الأمر الذي يجعل إيصال الرسالة الإعلامية الأمنية إلى المتلقي العربي أمراً في غاية الصعوبة، ويكلف الكثير من الجهد والمال، وربما لا يحقق الفائدة المرجوة. نظراً لعجز المتلقي العربي الأمي عن فهم مضامين الرسالة الأمنية.

كما ناقشت الدراسة مشكلة القطرية الإعلامية للدول العربية. حيث يعكس الإعلام القطري العربي، واقع الفرقة العربية، التي يبدو الإعلام القطري من خلالها خاضعاً للسياسة المحلية الداخلية للقطر، مما يصعب على ضوئه تحقيق إعلام أمني عربي مشترك، نظراً لتعارض العديد من الأهداف العلمية مع بعض التوجهات الداخلية لهذا القطر أو ذاك.

أما مشكلة العولمة فإنها تعد من المشكلات التي لم يقتصر مجال نفوذها على الوطن العربي فحسب. بل تجاوزت ذلك إلى كافة الأقطار العالمية، مما يجعل التحكم الداخلي. في القضايا الأمنية للدول العربية، أمراً في غاية الصعوبة. لا سيما وأن هناك مشكلة أخرى، هي مشكلة القصور الفني والتقني، الذي تعاني منه أجهزة الإعلام العربي، مما لا يجعلها خارج نطاق المنافسة فقط بل وخارج نطاق المقاومة أيضا. فالإعلام العربي عاجز عن مقاومة أو منافسة الإعلام العالمي، الذي يملك الخبرة والتجهيزات البشرية، والتقنية، التي تجعله يتحكم في العديد من مجريات الإعلام المحلي.

وما ساعد على تبني العديد من القيم الغربية، وأتاح المجال لتقبل الإعلام الغربي، وجود أرضية ممهدة لتقبل القيم الغربية لدى شرائح عديدة من أبناء المجتمعات العربية نتيجة للثقافة الاستعمارية التي تعرض لها

المواطن العربي في العديد من البلدان العربية . فالاستعمار الغربي قد ساعد على جعل العديد من شرائح المجتمع العربي تتعلق بالثقافة الغربية، وتنافح عنها وتبشر بها . كما قد أوجد الاستعمار التربة الخصبة لزرع الفرقة والتشتت بين أبناء المجتمع العربي على كافة الأصعدة السياسية والجماهيرية . نتيجة لاختلاف القوانين . والتشريعات الدستورية التي ورثتها بعض الأقطار العربية عن البلدان المستعمرة، مما يجعل العمل العربي الأمني أمراً في غاية الصعوبة في ظل اختلاف القوانين، والتشريعات السياسية . كما عمل الاستعمار على تقسيم العالم العربي جغرافياً بصورة تترك مشكلات حدودية بين الأقطار العربية، أصبحت كما سبق أن أشير قنابل موقوتة، تنذر بالانفجار بين الحين والآخر لتزيد من الفرقة، والتباعد العربي .

كل تلك المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، تجعل من العمل الإعلامي الأمني العربي يحتاج تحقيقه إلى جهود مكثفة على الصعيدين الرسمي والشعبي . وها نحن نأمل أن يصبح حقيقة واقعة وأن تتجاوز الأقطار العربية عهود التشرذم والتفرق، وتتوحد في أمة عربية قوية ، كخطوة على طريق توحيد أمة إسلامية أقوى إن شاء الله .

المقترحات والتوصيات
لمواجهة مشكلات العمل الإعلامي الأمني العربي

أما أهم المقترحات والتوصيات التي يمكن طرحها لمواجهة المشكلات السابقة فيمكن إيجازها فيما يلي :

١ ـ تشجيع المؤسسات الإعلامية العربية التي تتميز في طرحها الإعلامي الأمني، ومحاولة دعمها مادياً ومعنوياً وذلك كخطوة في تدعيم العمل الإعلامي العربي المميز

٢ ـ نظراً لأهمية الرسالة الإعلامية الأمنية فإنه ينبغي أن يشترك في صياغة الأعمال الأمنية إعلاميون متخصصون بالإضافة إلى المسئولين الأمنيين. مع ضرورة الاستعانة بالمخرجين المهرة الذين يستطيعون إيصال الرسالة الإعلامية الأمنية إلى المتلقي العربي في أسلوب علمي يتصف بالتأثير والتشويق معاً مبتعدين عن الأساليب التقليدية الحالية

٣ـ ضرورة إيجاد هيئة أو إدارة لها سلطة التنفيذ ولتكن تابعة للجامعة العربية ومهمتها وضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة للدول العربية في مجال الإعلام الأمني ويمكن أن يقوم المكتب العربي للإعلام الأمني بذلك بعد إعطائه مزيداً من الصلاحيات السياسية والإدارية والتنفيذية.

٤ ـ حيث اتضح أن من أكثر المعوقات الإعلامية الأمنية في العالم العربي ضعف التأهيل العلمي والفني للعاملين في المجال الإعلامي الأمني مما يحتم ضرورة سرعة العمل على تدريب، وتأهيل الكوادر البشرية العربية في مجال الإعلام الأمني، حتى يمكن تخريج كوادر بشريه مؤهلة تستطيع النهوض بالواقع الإعلامي الأمني في الوطن العربي.

٥ ـ التعددية الإعلامية العربية أحد أبرز المشكلات في مسيرة العمل الإعلامي الأمني العربي، مما يجعل مسألة توحيد صيغة العمل الإعلامي الأمني في جميع وسائل الإعلام العربية مطلباً ملحاً يجب العمل للتوصل إليه والسعي إلى تحقيقه.

٦ ـ اتضح أن مفهوم الإعلام الأمني ما زال غير واضح المعالم والأبعاد والأهداف لدى شريحة كبيرة من الأكاديميين الإعلاميين. مما يعني أن الجهل به بين صفوف طلبة الإعلام أكثر انتشاراً. وذلك يجعل الحاجة قائمة إلى ضرورة إقرار مادة الإعلام الأمني في أقسام الإعلام في الجامعات العربية. لما لذلك من فائدة في تطوير هذا المجال أكاديميا والبدء في وضع أسس علمية تتطور تدريجياً مع الزمن حتى يمكن إيجاد قاعدة علمية قويه لهذا التخصص الناشئ.

٧ ـ تعد تجربة الإعلام الحر في العالم العربي تجربة جديدة لم تتضح أبعادها بعد، ولم تأخذ نصيبها من النضج بالرغم من ظهور العديد من التجارب الإعلامية الحرة في أجزاء مختلفة من الوطن العربي مما يجعل الحاجة ماسة إلى فصل المؤسسات الإعلامية عن سيطرة الأنظمة السياسية واستبعاد فكرة تأسيس الإعلام في الوطن العربي، حتى يمكن كسب الجمهور العربي ومحاولة التأثير عليه عبر وسائل الإعلام غير الرسمية، والتي ربما تحظى بمتابعته واهتمامه أكثر من وسائل الإعلام الرسمية.

٨ ـ اتضح أن العمل الأمني والإعلام الأمني في الوطن العربي عمل حكومي رسمي بالمقام الأول. مما يقلل من فرص مشاركة فئات المجتمع فيه، وبالتالي يقل حماسها لتقبل الرسالة الإعلامية الأمنية مما يجعل الحاجة ماسة إلى ضرورة تفعيل دور المواطن العربي في المشاركة في بث الوعي الأمني على كافة الأصعدة وبمختلف الوسائل.

٩ ـ ضرورة التنسيق بين الدول العربية ودراسة كيفية وضع قاعدة معلوماتية تحدث يوميا لتبادل المعلومات حول القضايا الأمنية وذلك بربط كافة أجهزة الأمن العربية بشبكة معلومات حاسوبية تسهل الحصول على المعلومة الأمنية في أي قطر عربي دون الحاجة إلى المكاتبات الرسمية التي تستغرق الكثير من الجهد والوقت

١٠ ـ تزخر بعض الدول العربية بالعديد من الكفاءات في المجالين الإعلامي والأمني بينما تفتقر بعض الدول العربية إلى مثل تلك الخبرات مما يجعل الحاجة ملحة إلى ضرورة تبادل الخبرات في هذين المجالين بين الدول العربية ، كما يمكن الاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال في سبيل إعداد كوادر محلية مدربة في كافة أرجاء الوطن العربي تستطيع بدورها تدريب كوادر أخرى في سبيل النهوض بالعمل الإعلامي الأمني في الوطن العربي .

١١ يتهم بعض المواطنين في الوطن العربي الإعلام العربي بالتعتيم وعدم إظهار الحقائق الأمنية مما يجعل المواطن العربي يفقد ثقته في الإعلام العربي كما أن إخفاء الحقائق يزيد من فجوة الثقة بين المؤسسات السياسية والمواطن فالإعلام العربي يعاني من أزمة المصداقية ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بزيادة هامش الحرية الإعلامية وعدم إخفاء الحقائق الأمنية ويمكن تحقيق ذلك بعمل موازنة إعلامية أمنية وذلك بنشر الحقائق الأمنية في أسلوب رصين يتسم بالموضوعية بعيداً عن التهويل والتخويف أو المبالغة الإعلامية التي غالباً ما يكون لها العديد من التأثيرات السلبية على فئات المجتمع

١٢ ـ لعله من الضروري إنشاء قناة إعلامية أمنية عربية تقوم بإنتاج البرامج الأمنية والتوعوية على مستوى العالم العربي تكون ذات صفة مستقلة

عن السياسة المحلية لأي قطر عربي، وتكون تابعة لجامعة الدول العربية. ويمكن الاستفادة من تجربة مؤسسة البرامج العربية المشتركة لدول مجلس التعاون والتي مقرها الكويت. على أن تقوم هذه القناة بتغطية العالم العربي بالبرامج الأمنية والنوعية والتثقيف ومعالجة المشكلات الأمنية في العالم العربي بشكل علمي مدروس، كما يمكن عن طريقها بث الرسائل الإعلامية الأمنية والتوعوية إلى كافة أرجاء الوطن العربي، على أن تكون هذه القناة ذات طابع نوعوي بعيد عن التدخلات السياسية من الأقطار العربية لضمان عدم توجيهها لخدمة قضايا محلية في بلد عربي محدد، أو الاستئثار بتوجيه نشاطها نحو بلد عربي معين دون آخر

١٣ ـ يمثل الجهل والأمية أكبر المشكلات والعقبات أمام تحقيق الفهم الأمثل للرسائل الأمنية في الوطن العربي، مما يحتم ضرورة وضع برامج شاملة في كافة أرجاء الوطن العربي للقضاء على الجهل والأمية وذلك من خلال البرامج المدروسة والممولة من كافة الأقطار العربية.

١٤ في ظل النظام العالمي الجديد والخوف من فقد الهوية العربية تبرز الحاجة ماسة إلى وضع العديد من الاستراتيجيات الهادفة إلى تدعيم وتقويه الهوية العربية والدينية في نفوس النشء العربي.

١٥ ـ ضرورة الاهتمام بدراسة عوامل وأسباب الخلافات العربية ـ العربية لوضع الحلول للمشكلات المسببة للصراعات العربية سواء على مستوى القطر ذاته كالصراعات الطائفية أو على مستوى علاقة كل قطر عربي بالآخر

المراجـــــع

إبراهيم ، بكر بن محمد (١٤١٨)، الإعلام العربي عبر الأقمار الصناعية : دراسة استكشافية لمدى تعرض المهاجرين العرب للقنوات الفضائية ، مركز البحوث ، جامعة الملك سعود الرياض .

أبو المجد، كمال احمد (١٩٩٧)، العولمة والهوية ودور الأديان في (العولمة والهوية)، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الدورات، الدورة الأولى ٥ ـ ٧ مايو ، الرباط

ألأفندي، عبد الله أحمد (١٤١٤)، تخطيط برامج الإعلام الأمني ، رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض .

البداينة، ذياب (١٩٩٩)، التقنية والجرائم المنظمة ، الفكر الشرطي ـ العدد الرابع ، المجلد السابع ، يناير

البدر ، حمود بن عبدالعزيز (١٤١٨)، الأمن الوطني ودور وسائل الإعلام في ترسيخه ، الندوة العلمية الخامسة والأربعين (الإعلام الأمني المشكلات والحلول) ، الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

الجحني، علي بن فايز (١٤١٤)، نظرة على الإعلام الأمني المفاهيم والأسس ، مجلة الأمن العدد الثامن ، رمضان .

الجحني، علي بن فايز (١٤١٨)، السلامة المرورية ، صحيفة المدينة العدد ١٢٧٣٨ بتاريخ ٧ ذي القعدة ١٤١٨ ، الرياض .

الجحني، علي بن فايز (١٣٩٨)، دور الإعلام في استتباب الأمن ومكافحة الجريمة ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجحني، علي بن فايز (د. ت)، الأمن في ضوء الإسلام، ط٢، الرياض : مكتبة المعارف

الجحني، علي بن فايز (د. ت)، تحديات البحث العلمي في الميدان الأمني.

الحبيب، محمد (١٩٩٧)، إيجابيات العولمة وسلبياتها، في(العولمة والهوية) مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية سلسلة الدورات، الدورة الأولى ٥-٧ مايو، الرباط.

الزهراني، عبدالرزاق (د. ت)، جرائم العصابات، دراسة ميدانية على المحكوم عليهم في سجون مدينة الرياض، مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية الرياض.

الزهير، سليمان بن عبد الرحمن (١٤٠٧)، جهود مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، الرياض : شركة العبيكان للطباعة والنشر

الضو، بسام (١٩٩٣)، قوة الإعلام : الغزو المقنع، مجلة الفكر العربي العدد ٧٤، معهد الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، بيروت

العصماني. عبدالرزاق (د. ت)، الإعلام العربي بين أخطاء الحاضر وتطلعات المستقبل. إصدار ثقافي يصدر عن المجلس الثقافي لمؤسسة عبد الرحمن السديري الخيرية، الجوف.

المكتب العربي للإعلام الأمني (١٩٩٥)، المؤتمر العربي الأول للمسئولين عن الإعلام الأمني (آفاق وأطر التعاون بين أجهزة الإعلام والأجهزة الأمنية)، تونس

المكتب العربي للإعلام الأمني (١٩٩٥)، دور الإعلام في غرس المفاهيم الأمنية لدى المواطن العربي. ورقة عمل قدمت في المؤتمر العربي

الأول للمسئولين عن الإعلام الأمني تونس ٩-١١/ ٤/ ١٤١٦ الموافق ٤ -٦/ ٩/ ١٩٩٥م.
المكتب العربي للإعلام الأمني (١٩٩٧)، أسس وقواعد تناول أجهزة الإعلام العربية للمسائل الأمنية ، البند الثاني ، الاجتماع العاشر اللجنة الاستشارية لتقييم وتوجيه البرامج الإعلامية والثقافية والتربوية من ناحية تأثيرها السلوكي والأمني. تونس
المكتب العربي للإعلام الأمني (١٩٩٧)، مشروع دليل عربي نموذجي للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة ، الاجتماع العاشر للجنة الاستشارية لتقييم وتوجيه البرامج الإعلامية والثقافية والتربوية من ناحية تأثيرها السلوكي والأمني. تونس
المكتب العربي للإعلام الأمني (١٩٩٨)، مشروع قانون عربي نموذجي بشأن الأسس والقواعد المتعلقة بتناول وسائل الإعلام العربية للمسائل العربية، البند الأول من جدول أعمال الاجتماع الحادي عشر للجنة الاستشارية لتقييم وتوجيه البرامج الإعلامية والثقافية والتربوية من ناحية تأثيرها السلوكي والأمني. تونس
المكتب العربي للإعلام الأمني (د. ت)، الإعلام الأمني وتحديات القرن الحادي والعشرين
المكتب العربي للإعلام الأمني (د. ت)، نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي الأول للمسؤولين عن الإعلام الأمني. تونس.
المهيدب، عبدالله بن سعد (١٤١٩)، دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة، دراسة تطبيقية على المجلات الأمنية الصادرة بمدينة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية. الرياض.

بدران، عبد الرزاق بدران (١٩٩٦)، الإعلام الأمني المتخصص في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الصحافة الأمنية، ندوة دور مؤسسات الإعلام والتنشئة في نشر الوعي الأمني ومحاصرة الجريمة.

بيت المال، حمزة أحمد . محمد، إبراهيم بكر (١٤١٤)، تحليل نشرة الأخبار الرئيسة في القناة الأولى بتلفزيون المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، م٦، الآداب(١).

حافظ، صلاح الدين (١٩٩٨)، حرية الصحافة، علامة مركبة مع الحكام والمحكومين، دراسات إعلامية العدد ٩٣ أكتوبر

حافظ، صلاح الدين (١٩٩٨)، حرية الصحافة وحرمة الحياة الخاصة، دراسات إعلامية، العدد ٩٣ أكتوبر

حافظ، صلاح الدين (١٩٩٩)، حرية الصحافة لماذا افتعال الأزمة، دراسات إعلامية العدد ٩٤، يناير / مارس.

خير، مروان (١٩٩٩)، الأردنيون والغزو الثقافي، دراسة علمية جامعة قامت بها طالبات جامعة البنات الأهلية، دراسات إعلامية العدد ٩٤، يناير - مارس

رشتي، جيهان أحمد (١٩٩١)، الآثار الثقافية عبر الأقمار الصناعية في (الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال)المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس

رشتي، جيهان أحمد (١٩٨٦)، الإعلام الدولي، دار الفكر العربي

سيد، احمد عمر (١٩٩٧)، الإعلام المتخصص، دراسة وتطبيق، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس بنغازي.

صالح، سليمان (١٩٩٨)، الاتجاهات العلمية الحديثة لمفهوم حرية الصحافة، دراسات إعلامية العدد ٩٣، أكتوبر - ديسمبر

طاش، عبد القادر (١٩٩٨)، تأثير القيم الإخبارية والاعتبارات المهنية في تغطية شئون الإسلام والعرب في وسائل الإعلام الغربية، دراسات إعلامية العدد ٩١، أبريل - يونيو

عبد الرحمن، عواطف (١٩٩٧)، الإعلام العربي بين غياب الديموقراطية والاختلاف الثقافي. دراسات إعلامية العدد ٨٨ يوليو - سبتمبر

عبد الرحمن، عواطف (١٩٩٨)، حرية الإعلام المعاصر وتحديات العولمة، دراسات إعلامية العدد ٩٣، أكتوبر

عجوة، علي (١٩٩٧)، الإعلام الأمني المفهوم والتعريف، الندوة العلمية الخامسة والأربعين (الإعلام الأمني المشكلات والحلول)، القاهرة.

عيد، محمد فتحي ١٤١٢)، المخدرات الأسباب والصكوك والبشر، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية، الرياض

قنديل. حمدي (١٩٩١)، الإعلام العربي والتكنولوجيا الحديثة للاتصال في (الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال العربية.

لبيب، سعد (١٩٩١)، برامج التلفزيون والتكنولوجيا الحديثة للاتصال في الوطن العربي، في (الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال)، تونس.

ناجي، إبراهيم (١٩٩٦)، الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق، المكتب العربي للإعلام الأمني. القاهرة

هاشم، أحمد عمر (١٩٧٩)، الدور الديني والإعلامي في مناهضة الظواهر السلبية، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية الخامسة والأربعين (الإعلام الأمني المشكلات والحلول)، القاهرة

يماني ، محمد عبده (١٤١٣) ، الإعلام العربي ما بعد أزمة الخليج ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية الأمنية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

Mullendore, Philip (1997) Campus Police & media Relations. Paper Presented at the California College and University Police Chiefs Association fall Conference (October 16).

Gerges Fawaz (1997),Islam and Muslim in the Mind of America: Influences on the Making of U S. Policy, Journal of Palestine Studies 26,2, winter (68-80).

Larry j Siegel, Joseph, MS.W, J, (1988) Juvenile Delinquency, West publishing Company New York.

Kingston Shane (1995), Terrorism The Media and the Northern Ireland Conflict, Studies in Conflict and Terrorism July _ Sept 203-231.

Rosenau, James, (1996),The Dynamics of Globalization: Toward an Operational Formulation. Security Dialogue 27,3,Sept, 247-262.

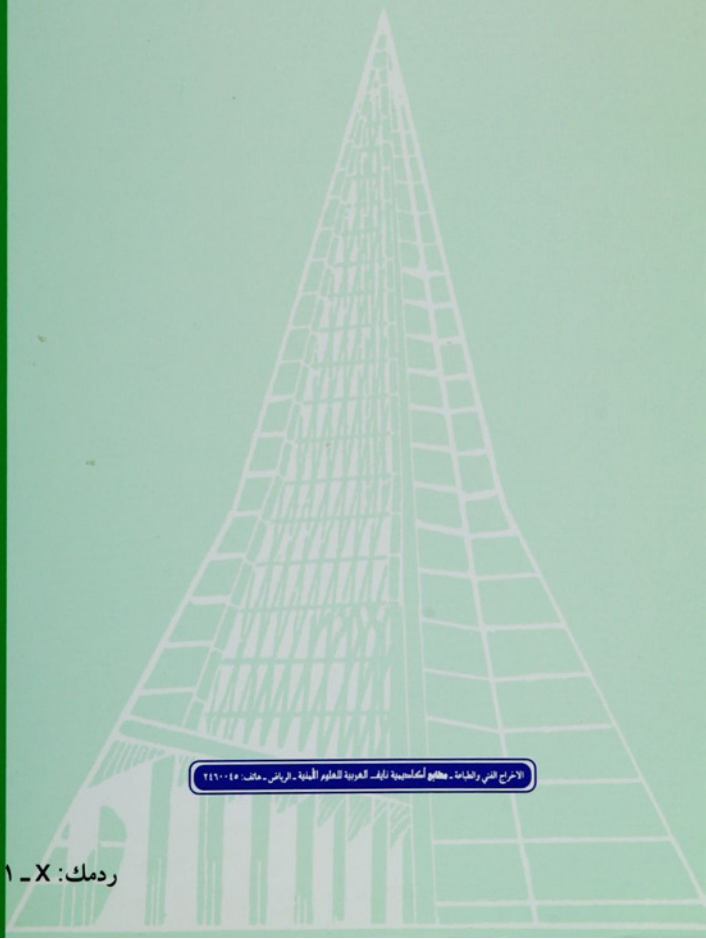

الإخراج الفني والطباعة - مطابع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - هاتف: ٢٤٦٠٠٤٥

ردمك: X - ١١ - ٨٥٣ - ٩٩٦٠